**إقـــــرار**

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

## " أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Student's name:** | | علاء حسن محمد بدوان | **اسم الطالب:** |
| **Date:** | 2016-08-01 | 27 شوال، 1437 هـ | **التاريخ:** |
| **Signature:** | | **علاء حسن محمد بدوان** | **التوقيع:** |

جامعة الأقصى – غزة

أكاديمية الإدارة والسياسة

برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

# أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية

إعداد الطالب:

علاء حسن بدوان

إشراف:

د. رياض محمود الأسطل

أستاذ التاريخ المشارك – جامعة الأزهر – غزة

2015-2014

# نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **علاء حسن محمد بدوان**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

**"أثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية (1991-2013)"**

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 24 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/05/31 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| د. رياض محمود الأسطل | مشرفاً ورئيساً | |
| أ. د. عبد الناصر محمد سرور | مناقشاً خارجياً | |
| د. أحمد جواد الوادية | مناقشاً داخلياً | |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

**واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.**

والله ولي التوفيق،،،

**رئيس الأكاديمية**

**د. محمد إبراهيم المدهون**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

# [وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا]

**(الاسراء آية 85)**

## الاهداء

**إلى والدتي العزيزه**

**إلى روح والدي العزيز**

**إلى زوجتي وأبنائي أحمد وروان الأعزاء**

**إلى إخواني وأخواتي الأعزاء**

**إلى شهداء فلسطين وأسرانا البواسل**

**إلى هؤلاء جميعا أهدى هذا العمل المتواضع. .**

# شكر وتقدير

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لأهله ممن اجري الله النعمة على أيديهم في خدمة الإسلام والمسلمين، فقال رسول الله صل الله عليه وسلم في الحديث الشريف: ". . ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدو ما تكافئوه به فأدعو له حتى ترو أنكم كافأتموه: رواه احمد.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن احمد الله العلي القدير الذي يسر طريقي ووفقني في إكمال دراستي العليا، ومن ثم أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى من تابع معي هذا الإنجاز الدكتور رياض الأسطل الذي أثرى هذه الدراسة بتوجيهاته من خلال الإشراف والمتابعة المتواصلة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور أحمد الوادية الذي أثرى الرسالة بتوجيهاته القيمة، ثم تفضل بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور عبد الناصر سرور، الذي تفضل بقبول مناقشة وتسديد هذه الدراسة وإثرائها. كما لا يسعني إلا أن أشكر الأخ العزيز نور الدين أبو عجوة الذي لم يبخل على في تقديم العون والمساعدة الدؤوبة.

كما أتوجه بالشكر إلى أكاديمية الإدارة والسياسة لما قدمته لي من فرصة لنيل درجة الماجستير.

وأخيرا أتقدم، ومن باب العرفان والوفاء بالشكر الجزيل، لكل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة.

# ملخص الدراسة


مثلت الدبلوماسية الفلسطينية مكون أساسي في العمل الوطني الفلسطيني على مدى عقود، لذا هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الفلسطينية في الحفاظ على الثوابت الفلسطينية، إضافة إلى التعرف على المعيقات التي واجهت العمل الدبلوماسي الفلسطيني في هذا المجال.

واستعرضت الدراسة المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الفلسطينية تاريخياً في الحفاظ على الثوابت الفلسطينية، ومدي نجاح الفلسطينيين في استغلال هذه الأداة الهامة في العمل الوطني الفلسطيني من خلال توظيف أدوات العمل الدبلوماسي في حفظ الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحصيلها.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لتحليل المعلومات الخاصة في العمل الدبلوماسي الفلسطيني بغرض تفنيدها بشكل تحليلي، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي وذلك لتتبع العمل الدبلوماسي الفلسطيني تاريخياً، وذلك للوصول إلى علاقات استنتاجية في البحث قائمة على الخلفية التاريخية للدبلوماسية الفلسطينية ودورها في المحافظة على الثوابت الفلسطينية.

وكان أهم ما توصلت اليه الدراسة ما يلي:

1-كان للدبلوماسية الفلسطينية دوراً هاماً في نشر القضية الفلسطينية وثوابها الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني في شتي بلدان العالم.

2- شكل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية نقلة نوعية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، إذ شكلت هذه

السلطة رخصة دولية في العمل الدبلوماسي عالمياً للمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

3- شكل اندلاع انتفاضة الاقصى في العام 2000م ضربة قويه إلى العمل الدبلوماسي الفلسطيني إذ انكشفت عورة النظام الدبلوماسي الفلسطيني والسياسي بشكل عام وضعف مؤسسات السلطة التي عجزت على مجابهة تبعات اندلاع انتفاضة الأقصى.

# Abstract

Palestinian diplomacy represented an essential component in the Palestinian national work over decades ،so the study aims to highlight the role of Palestinian diplomacy maintaining the Palestinian constants and the obstacles faced by the Palestinian diplomatic work in this area.

The study reviewed the developments experienced by the Palestinian diplomatic historically in order to maintain Palestinian constants and the extent of the Palestinians' success in the exploitation of this important tool in the Palestinian national work through the adaptation of the Palestinian diplomatic work tools in the collection process of the inalienable national rights of the Palestinian people process .

The researcher used the descriptive method to analyse information in the Palestinian diplomatic work in order to refute analytically. The researcher used the historical method to track the Palestinian diplomatic work historically and to reach deductive relations in the search based on the historic background to Palestinian diplomacy and its relationship with the Palestinian constants.

The most important findings of the study include:

1-Palestinian diplomacy had an important role in the deployment of the Palestinian issue as well as Palestinian national rights and constants around the world.

2. The establishment of the Palestinian National Authority was a qualitative leap in the form of the Palestinian diplomatic work ،as this authority formed an international license to diplomatic work globally in order to demand national rights of the Palestinian people.

3. Outbreak of Al-Aqsa Intifada in 2000 ،form a powerful blow to the Palestinian diplomatic work since exposed the weakness of the Palestinian diplomacy and political system in general ،the weakness of the institutions that failed to cope with the consequences of the outbreak of the Al-Aqsa Intifada.

# جدول المحتويات


الآية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الاهداء .....ب

شكر وتقدير .....ت

ملخص الدراسة .....ث

**Abstract** ..... ج

**الفصل الأول: الإطار المنهجي العام للدراسة**

أولاً: مقدمة: ..... 1

ثانيا: مشكلة الدراسة: ..... 3

ثالثا: أسئلة الدراسة: ..... 3

رابعاً: أهداف الدراسة: ..... 4

خامساً: أهمية الدراسة: ..... 4

سادسا: منهج الدراسة: ..... 5

سابعا: حدود الدراسة: ..... 5

ثامنا: متغيرات الدراسة: ..... 5

تاسعا: أدوات الدراسة: ..... 6

عاشرا: مصطلحات الدراسة: ..... 6

حادي عشر: الدراسات السابقة: ..... 9

ثاني عشر: التعقيب على الدراسات السابقة: .....12

**الفصل الثاني: الثوابت الوطنية الفلسطينية: المفهوم والمرتكزات**

**المبحث الأول ماهية الثوابت الوطنية الفلسطينية ومفهومها. ..... 15**

تمهيد: .....15

أولاً: ماهية الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني: .....15

ثانيا: الخطوط العريضة للثوابت الفلسطينية: .....18

ثالثا: رؤية نقدية لحركتي فتح وحماس للثوابت الفلسطينية: .....21

ثالثا: العوامل التي تعيق تحقيق وانجاز الثوابت الوطنية عملياً: .....23

**المبحث الثاني مرتكزات الثوابت الوطنية الفلسطينية. ..... 25**

أولاً: البعد الديني: .....25
ثانيا: البعد التاريخي: .....26
ثالثا: البعد الدولي: .....28
**المبحث الثالث واقع الثوابت الوطنية الفلسطينية في ضوء عملية التسوية السياسية. ... 32**
أولاً: الحقوق (الثوابت) الوطنية للشعب الفلسطيني في هيئة الأمم المتحدة: .....32
ثانياً : ثوابت الشعب الفلسطيني في مؤتمر مدريدواتفاق اوسلو "1991-1999" .....36
ثالثاً: الثوابت الوطنية الفلسطينية في اعقاب نهاية المرحلة الانتقالية: .....37
1 – مرحلة انتفاضة الأقصي "2000-2005": .....37
2 – الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني في ضوء خطة خارطة الطريق: .....38
3 – الثوابت الوطنية والانقسام الفلسطيني (2007): .....40
**الفصل الثالث: الدبلوماسية الفلسطينية النشاة والتطور**
**المبحث الأول الدبلوماسية..... 43**
اولاً: مفهوم الدبلوماسية: .....44
ثانياً: انماط الدبلوماسية : .....45
**المبحث الثاني الدبلوماسية الفلسطينية..... 48**
تمهيد: .....49
اولاً: فترة الإنتداب البريطاني- دبلوماسية المذكرات والوفود- 1919-1948: .....50
ثانياً: الدبلوماسية الثورية 1965-1972: .....51
ثالثاً: دبلوماسية الكيانية السياسية الفلسطينية (1973-1982): .....51
رابعاً: دبلوماسية الحفاظ على الهوية والجسد (1983): .....52
خامساً: دبلوماسية مسيرة السلام (1991-1999): .....53
**الدبلوماسية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية: .....54**
أولاً: الدبلوماسية الفلسطينية قبل إنشاء منظمة التحرير: .....54
ثالثاً: الدبلوماسية الفلسطينية خلال الفترة 1982-1994: .....58
ثالثاً: الدبلوماسية الفلسطينية في أعقاب مدريد وأوسلو 1991-2015: .....59
**ادوات الدبلوماسية الفلسطينية لتحقيق الثوابت الوطنية الفلسطينية. .....62**
واقع الدبلوماسية الفلسطينية في ضوء مساعي التسوية السياسية. .....64

**الفصل الرابع: أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني**
**المبحث الأول: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني ..... 71**
**اولاً: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني فيما قبل أوسلو: ..... 71**
ثانيا: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني لما بعد مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو: .73
ثالثاً: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني في أعقاب انتفاضة الأقصي: .....73
**المبحث الثاني أثر المتغيرات الإقليمية على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني..... 75**
اولاً: المتغير العربي (جامعة الدول العربية): .....75
ثانياً: الدور التركي: .....78
ثالثاً– الدور الإيراني: .....80
**المبحث الثالث: المتغيرات الدولية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني. ..... 84**
تمهيد: .....84
أولاً: زيادة الوزن السياسي للولايات المتحدة: .....84
ثانيا: الاتحاد الأوروبي: .....86
ثالثاً: مجموعة **BRICS** (دول البريكس): .....87
رابعا: اليابان: .....89
خامسا: المحاور الرئيسية للدبلوماسية الفلسطينية دولياً: .....90
**الفصل: الخامس تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الحقوق الوطنية الفلسطينية**
**المبحث الأول دور الدبلوماسية في تطوير الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية ..... 94**
أولاً: التأثير الدبلوماسي على مستوي المؤسسات: .....95
ثانيا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على العلاقة بين السلطات الثلاثة: .....96
ثالثا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على المجتمع المدني الفلسطيني: .....98
رابعا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على العمل الفصائلي الفلسطيني: .....99
خامساً: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على النظام الانتخابي والديمقراطية: .....101
سادساً: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الثقافة السياسية الفلسطينية: .....102
**المبحث: الثاني دور الدبلوماسية الفلسطينية في الدفاع عن الثوابت الوطنية الفلسطينية ومدي تحقيقها لهذه الثوابت. .....104**
أولاً: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الثوابت الوطنية تاريخياً: .....104

ثانيا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الثوابت في في ظل مسيرة التسوية .....105
**المبحث الثالث السبل الكفيله بتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني. .....110**
مجالات تطوير الدبلوماسية الفلسطينية: .....111
أولاً: التطوير في مجال الإتصال اليومي: .....111
ثانياً: التطوير في مجال الإتصالات الإستراتيجية: .....113
ثالثاً: تطوير العلاقات البعيدة المدي: .....113
رابعاً: رفع درجة وعي الحكومة بأهمية الدبلوماسية: .....115
خامساً: ضرورة دراسة كل خطوة دبلوماسية وتأثيرها المحلي والدولي: .....115
سادسا: التطوير في مجال الخبرة والكفاءة بالعمل الدبلوماسي: .....115
سابعاً: في مجال التدريب الدبلوماسي: .....116
ثامناً: دور الجامعات الفلسطينية في رفد القطاع الدبلوماسي بالكادر الدبلوماسي: .....117
**الخاتمة** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
النتائج والتوصيات .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
أولاً: النتائج: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
ثانيا: التوصيات: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
**المراجع .....126**

# الفصل الأول
# الإطار المنهجي العام للدراسة

## أولاً: مقدمة:

لطالما اعتبرت الدبلوماسية أحد أهم الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في تنفيذ مصالح الدول والكيانات السياسية المختلفة، فلم يعد يقتصر دور الدبلوماسية على شكلها التقليدي من تمثيل ومفاوضات، بل أصبح يلعب العمل الدبلوماسي دوراً اخر يواكب التطورات العصرية في العالم بأبعاده المختلفة الإنسانية والشعبية ولذلك أصبح للدبلوماسية دوراً اضافيا ومختلفاً تلعبه في العصر الحديث يضاف إلى دورها التقليدي.

وقد عانت الدبلوماسية الفلسطينية من صعوبة في التعاطي مع المستجدات التي كانت تطرأ من حين لآخر على القضية الفلسطينية، لا سيما التعامل مع التحديات والعراقيل التي تفتعلها الدبلوماسية الإسرائيلية، إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة، أن الدبلوماسية الفلسطينية قد وقفت أمام طريق مسدود في أكثر من محطة، فحاولت اجتيازه معتمدة على توظيف دبلوماسيتها الدولية قدر الإمكان حيث حققت نجاحات ملموسة في بعض الملفات المعقدة واخفاقات في ملفات أخرى نتيجة موازيين القوي وعدم القدرة على التأثير على كافة أطراف اللعبة الدولية (التميمي، 2012).

لقد كان للدبلوماسية الفلسطينية محددات وخصوصيات تميزها عن الدول والكيانات الأخرى التي تمارس العمل الدبلوماسي، فقد تميزت هذه الدبلوماسية بنوع من الحراك الإجباري في مجالات تقع في إطار الكفاح والنضال المشروع في مجابهة المحتل، وهنا يمكن توصيف الدبلوماسية بانها اقرب إلى ادارة الازمات إذ صاحب العمل الدبلوماسي الفلسطيني على الدوام ازمات طاحنة ومحطات نضالية صعبة تطلبت نشاط ادبلوماسي دؤوب ومتواصل للتعامل مع تلك الازمات.

وحيث أن القضية الفلسطينية تعد من أكثر قضايا القرن تعقيداً، وتخضع لموازيين قوي وتفاعلات إقليمية ودولية، كان من المفترض أن تجسد الدبلوماسية الفلسطينية خصوصية معينة للتعامل مع هذا الواقع المرير، وذلك بهدف مواكبة المصالح الوطنية بالعمل إقليمياً ودولياُ مروراً

بترتيب الأمور التي تخص القضية الفلسطينية وصولاً إلى ترتيب الأمور الحياتية للمواطن الفلسطيني العادي والتعامل مع الأزمات المتخلفة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني والأرض الفلسطينية المحتلة وما يعانيه فلسطينيو الشتات (عمارة، 2013: 35).

شكلت ولا زالت الثوابت الفلسطينية حجر زاوية في صياغة الرؤى والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تحصيل الحقوق الفلسطينية أو ما أصبح يعرف لاحقاً بالثوابت الوطنية الفلسطينية (أبو عباه، 2012). فبين مصطلحي "الشرعية" و"المشروعية"، اجتهد الفلسطينيون، في عرض وتناول الحقوق الفلسطينية القائمة على الثوابت الوطنية في نضالهم الدبلوماسي، الذي ما رسو من خلاله تأكيداً شديداً على ثابتهم غير القابلة للتصرف (الفرا، 2011).

ويمكن الاستدلال على مفهوم الثوابت الفلسطينية من المادة المكتوبة والتي توضح اهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني ومنظومة الأسس التي تحكم نضالاته من اجل نيل حقوقه، ولقد حدد ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية المعروف بالميثاق الوطني الفلسطيني هذه الثوابت، فقد اعتبر هذا الميثاق بمثابة الوثيقة التي تحدد ثوابت الشعب الفلسطيني واهدافه ووسائله المشروعة في استعادة حقوقه والتي يكفلها المجتمع الدولي، ومن هنا يمكن القول إن مقررات المجالس الوطنية المتعاقبة قامت بأحداث تغيير على الثوابت الفلسطينية ومضمونها ووسائل الشعب الفلسطينية في تحقيقها (قاسم، 2011، ص3).

بيد أن الواقع لم يشهد حضوراً لمثل هذه المصطلحات بالغة الفخامة والهيبة كالثوابت الفلسطينية، كون إسرائيل لا تفهم الحوار إلا من خلال لغة واحدة هي لغة القوة في إدارة مصالحها الخاصة من خلال مفهومي النصر والهزيمة والتي عملت من خلالها على تدمير اسس هذه الثوابت ومقومات العمل للحصول عليها بحروب بصراع مستمر ومنهج لتغيير الوقائع والأسس التي ارتكزت عليها تواثب الشعب الفلسطيني للحيلولة دون تمكن الفلسطينيين من الحصول على أدني حق أو المحافظة على أي ثابت، متشبثة بما أنجزته عسكريا وفي إطار فشل عربي وتواطؤ دولي واضح عام1967م (معهد التنمية البشرية، 2010).

ومن هنا اتخذ الفلسطينيون خطوة بالاتجاه الصحيح على طريق تحقيق الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني بالطرق الدبلوماسية والتي تمثلت في الحصول على عضوية غير كاملة فلسطين كدولة بالأمم المتحدة، وهو ما يمكن اعتباره إنجازاً دبلوماسياً يمكن البناء عليه وتطويره بالعمل المثابر الدؤوب. وقد تم تحقيق هذا الإنجاز بما تضمنته الخطابات القيمة التي ألقاها الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، والتي استندت إلى أبعاد سياسية وتاريخية وحقوقية

وأخلاقية لافتة، شكلت بمضمونها معلومات ومعطيات صادمة لأولئك الذين يحتاجون لصدمة أخلاقية، لإيقاظ ضمائرهم تجاه قضية الشعب الفلسطيني العادلة، بالإضافة إلى التنسيق الفلسطيني مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الداعمة لحقوق الشعوب في حريتها وتقرير مصيرها (ابو عباه، 2012).

تأسيسا على ما سبق ومن خلال رؤية الباحث واطلاعه على ما توفر من عناوين، لاحظ وجود تفاوت واختلاف بينها، فدور التحرك الدبلوماسي في تحقيق الثوابت الوطنية يستحق الدراسة وبخاصة لأن الموضوع مهم، وأن خصوصية الشعب الفلسطيني وواقع التحدي الذي يفرضه الاحتلال يستوجب تحديث وتطوير دور التحرك الدبلوماسي الفلسطيني ونظراً لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون بالضفة الغربية والداخل الفلسطيني وقطاع غزه والشتات، وحتى تستطيع القيادة الفلسطينية تخطي هذه العقبات وتحقيق الانجازات.

## ثانيا: مشكلة الدراسة:

يعتبر العمل الدبلوماسي من أهم الأعمال السيادية التي تمارسها الدول المستقلة أو حركات التحرر أو الكيانات السياسية على حد سواء. وهي تستغل ما تملكه من قوة وإمكانات وقدرة على التأثير في تحقيق أهدافها. ولما كانت منظمة التحرير الفلسطينية كياناً دون الدولة ولا تملك الكثير لتمارس الدبلوماسية من خلاله، فإنه يمكن القول إن الدبلوماسية الفلسطينية نشأت في ظروف بالغة التعقيد فكانت حاله استثنائية، لأنها تعيش في مرحلة تحرر وطني صحبَها مشروع اتفاق انتقالي استثنائي ناجم عن انخراط جدي في محاولة تسوية سياسية لا تقل ضراوة عن حالة الكفاح المسلح.

ومن هنا لم تؤتِ الدبلوماسية الفلسطينية ثمارها المرجوة رغم مرورها بعدد من حالات المد والجزر، وذلك نتيجة حساسية الأبعاد السياسية والدينية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وما صاحبها من تعقيدات دولية في تناولها نتيجة الانحياز القديم الجديد للطرف الإسرائيلي، الأمر الذي جعل قضية الدبلوماسية الفلسطينية التى مرت بعدة مراحل في تلك الظروف الصعبة مسألة تستحق الدراسة.

## ثالثا: أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: (إلامَ أدى التحرك الدبلوماسي **الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي لتحقيق الثوابت الفلسطينية؟)**

ويتمخض عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل في الأسئلة التالية:

- ما هي الأبعاد والظروف السياسية التي تؤثر في الدبلوماسية الفلسطينية؟
- ما هي المعوقات والتحديات التي تعيق نجاح التحرك الدبلوماسي الفلسطيني في تحقيق الثوابت الوطنية الفلسطينية؟
- كيف يمكن تعزيز فكر وأسلوب التحرك الدبلوماسي الفلسطيني في تحقيق الثوابت الوطنية؟
- هل كان للتحرك الدبلوماسي الفلسطيني أثر ملموس على تحصيل الثوابت الوطنية؟
- هل تستطيع الدبلوماسية الفلسطينية وحدها أن تكون وسيله ناجحة وقادرة على تحصيل الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني من خلال الجهد الدبلوماسي بكافة المستويات الرسمية؟

## رابعاً: أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الدور الكبير للدبلوماسية كأداة سياسية (تستخدمها الدول) في تحصيل حقوقها بشكل سلمي لا سيما الشعب الفلسطيني.
- بيان محددات الدبلوماسية الفلسطينية ومراكز القوة ومراكز الضعف في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني إلى جانب تناول ملامح النشاط الدبلوماسي الفلسطيني بشكل معمق منذ اتفاق أوسلو حتى الوقت الراهن.
- الوقوف على الأثر الذي تلعبه الدبلوماسية الفلسطينية في العملية السياسية التراكمية لتحصيل الحقوق الفلسطينية ومدى قدرتها على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حلم الدولة الفلسطينية.
- الوقوف على السبل الكفيلة بتطوير أداء الدبلوماسية الفلسطينية.

## خامساً: أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين:

1- **أهمية نظرية:** للباحثين والقراء في المكتبة العربية.

2- **أهمية تطبيقيه:** يستفيد منها صناع القرار.

ومن ثم فإن أهمية الدراسة تكمن فيما يلي:

- المساهمة في تشكيل رأي عام موحد حول أداء الدبلوماسية الفلسطينية.
- وضع يد صناع القرار على سبل الارتقاء بالأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

❖ سد نقص واضح في المكتبة الفلسطينية فيما يتعلق بدور الدبلوماسية الفلسطينية بالحفاظ على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني.

## سادسا: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على منهجين هما:

1. المنهج الوصفي وقد تم استخدام هذا المنهج بغرض تحليل الأحداث والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة بغرض تحليلها وتفسيرها وتفنيد ما يجب تفنيده منها. وقد استفاد الباحث من بعض النظريات في دراسة العلوم السياسية، مثل نظرية صنع القرار ونظرية المؤسسة ونظرية المباريات ومنهج تحليل المضمون. حيث استخدم الباحث، على سبيل المثال، نظرية تحليل المضمون، للوقوف على مضمون الخطاب السياسي الفلسطيني.
2. المنهج التاريخي وذلك لتتبع الظاهرة محل الدراسة تاريخياً في محاولة للوصول إلى روابط بين متغيراتها وصولاً إلى نسج علاقات استنتاجيه تخدم الدراسة قائمه على الخلفية التاريخية.

## سابعا: حدود الدراسة:

1- **الحد المكاني:** يقع البعد المكاني للدراسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأقاليم الشتات.

2- **الحد الزماني:** تسلط الدراسة الضوء على الدبلوماسية الفلسطينية في المرحلة الزمنية التي تقع ما بين توقيع اتفاق أوسل وعام 1993 وحتى توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام 2014 .

3- **الحد الموضوعي:** دور الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية الفلسطينية.

## ثامنا: متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** الدبلوماسية الفلسطينية.
- **المتغير التابع:** تحصيل الحقوق الفلسطينية الوطنية للشعب.

## تاسعا: أدوات الدراسة:

لأغراض البحث العلمي الموضوعي والحاجة لتقويم مسار الدبلوماسية الفلسطينية وفق دراسة متخصصة، لجأ الباحث إلى الاعتماد على أدوات أولية لتحصيل البيانات والمعلومات وذلك من خلال:

- المصادر والمراجع والأبحاث والدراسات العلمية الجادة.
- تطبيق بعض نظريات مناهج البحث.

## عاشرا: مصطلحات الدراسة:

❖ **الثوابت الفلسطينية:**

الثوابت الوطنية الفلسطينية، هي مجموعه من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما أكدها قرارا الشرعية الدولية

والثوابت الفلسطينية بعباره أخرى، تتمثل في قيام الدولية الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام وعاصمتها القدس الشريف، وأن تكون ذات سيادة على مقدراتها الطبيعية والمائية ومجالها الجوي والبحري، وذلك عقب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين المهجرين وفق القرار 194 والنازحين، وتفريغ السجون من الأسرى، وجلاء الاحتلال ومستوطنيه وآثاره (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999، ص189).

❖ **الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني:**

هي الحقوق التي اعترف بها المجتمع الدولي وكفلها القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية والتي بموجبها أقر المجتمع الدولي بالشعب الفلسطيني شعبا حرا ومستقلا واعترف بحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة في القوانين الدولية، والحقوق الوطنية المشروعة التي خصت الشعب الفلسطيني نصت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة يوم 22 نوفمبر 1974م. إذ أكدت الجمعية العمومية الحقوق المشروعة لشعب الفلسطيني ويمكن إجمال هذه الحقوق فيما يلي:

1- حق الشعب الفلسطيني المشروع في فلسطين بتقرير مصيره بدون تدخل خارجي وكذلك حقه في الاستقلال الوطني والسيادة على أرضه.

2- حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه الأصلية وأملاكه التي طرد منها وتطالب الجمعية العمومية بإعادته إليها (المدني، 2004).

ومن هنا نلاحظ أنه لا يوجد فرق معتبر ما بين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية، حيث طالب الشعب الفلسطيني منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي وما سبقة من انتداب بريطاني بحقوقه الوطنية التي ضاعت أمام أعين العالم اجمع دون أن يحرك احداً ساكن، وهو ما دفع الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية ان تعتبر حقوقه المشروعة بمثابة ثوابت لا يمكن ولا يجوز التنازل عنها وأن التنازل عنها ضرب من الخيانة للأرض والوطن.

- **الدبلوماسية:**

الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية (عريقات، 2012).

- **السلطة الوطنية الفلسطينية:**

السلطة الوطنية الفلسطينية هي حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في إطار حل الدولتين. أنشأت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993م في تونس، ويعول عليها أن تكون نواة الدولة الفلسطينية المقبلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (توم، 2011).

- **السيادة:**

تعني السيادة سلطة الدولة المطلقة في الداخل واستقلالها في الخارج، وتمتلك الدولة سلطة الهيمنة فوق أقليتها وأفرادها وأنها مستقلة من أي سيطرة خارجية والسيادة أعلى درجات السلطة .

- الحكومة:

الحكومة هي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا والحكومة كبنية هي أجهزة ومؤسسات الحكم في الدولة التي تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها وتفصل في نزاعات الأفراد مشتملة على أعمال التشريع والتنفيذ والقضاء . (معجم المعاني الجامع، اصدار 2009).

- **الشرعية الدولية:**

الشرعية الدولية في أبسط معانيها هي توافق الممارسة الدولية (علاقات الدول بعضها ببعض) مع القانون والاتفاقات والأعراف الدولية (ابراش، 2005)

- **صنع القرار:**

قصد به جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود، وتتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها، وتحليل المشكلة وتقييمها، وجمع البيانات، واقتراح الحلول المناسبة، وتقييم كل حل على حده، ثم اختيار أفضل الحلول (معجم المعاني الجامع، اصدار 2009 (

- **المجتمع الدولي:**

المجتمع الدولي هو كل الدول وكل شعوبها، والجميع مشمول تحت عنوان هذا المجتمع (قاسم، 2006)

- **المشروعية:**

هي اكتساب السلطة أو الحكومة رضا غالبية الشعب حتى وأن لم تكن تستند إلى سبب شرعي كالدستور أو القانون (مجدي، 2013).

- **منظمة التحرير الفلسطينية:**

منظمة التحرير الفلسطينية أو اختصارا: م. ت. ف، منظمة سياسية فلسطينية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين. تأسست عام 1964م بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي 1964 (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها. ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي

التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات (شراب، 2012)

## حادي عشر: الدراسات السابقة:

**1- توم، رشاد (2013). دراسة بعنوان "دبلوماسية التحرر الوطني-التجربة الفلسطينية مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية "معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الدبلوماسية الفلسطينية في مرحلة التحرر المستمرة حتى العام 2013 من خلال دراسة معمقه وشاملة لتجربة النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني بالعالم وبيان أثره وتأثيره في القانون الدولي والعلاقات الدولية من خلال التجربة الفلسطينية خاصة.

قامت الدراسة بالبحث في أثر دبلوماسية التحرر الوطني في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ببعدي التأثر والتأثير. وخلصت الدراسة، من بين نتائج أخرى أشار إليها الباحث مباشرة في موضع العرض، إلى أن هذا النشاط الدبلوماسي قد أثر في أنساق العلاقات الدولية التي باتت **ح. ت.** ومن ضمن شخوصها المعتبرين. وفي المقابل أثّر انفتاحها وتعاطيها مع الأشخاص الدوليين على مبادئها الأساسية، دافعة بها إلى تبني أساليب أقل راديكالية.

**2- جقمان، جورج (2012). دراسة بعنوان "التصعيد الدبلوماسي والقانوني خيار السلطة الوحيد "مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 89.**

هدفت الدراسة إلى تقديم إجابة عن سؤال، لماذا توجهت القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ومدى جدوي نجاح هذا التوجه في تقريب الفلسطينيين من نيل حقوقهم المشروعة، وهدفت كذلك الدراسة إلى بيان ما إذا كانت القيادة الفلسطينية تمتلك استراتيجية واضحة للاستفادة القصوى من هذا التوجه، كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر قوة القيادة الفلسطينية المحتملة على المستويين: الفلسطيني والدولي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاتجاه نحو التصعيد الدبلوماسي والقانوني من طرف الفلسطينيين هو الخيار الأفضل في ظل تراجع الخيارات الأخرى من مقاومة فاعلة ومتواصلة قد تلحق الدمار بالسلطة والمؤسسات الفلسطينية في ظل الانقسام المرير الذي يعاني منه جناحا الوطن،

فكانت التوصية بالمضي قدما في هذا التصعيد إلى جانب تصعيد مماثل من المقاومة الشعبية على الأرض.

**3- شراب، ناجي، وأبو نحل، أسامة (2012). الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مجله الجامعة الاسلامية، المجلد العشرون، (العدد24).**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء والحديث عن الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويعتبر هدف الدراسة في تناول البعد التاريخي لما له من أهمية بالغة في فهم كيف حافظ الفلسطينيون على هذه الحقوق ولا زالوا إلى أن ينال الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وقد خلُصت الدراسة إلى أن تسوية القضية الفلسطينية تسوية حقوقية، يرتبط ارتباطا وثيقاً بالتطورات الإقليمية والدولية. مع التركيز على أن العامل الفلسطيني وجوهر حقوقه المشروعة، هو العامل الرئيسي والمتغير الذي لا يمكن تجاوزه في تحقيق أية تسوية سياسية مستقبلية في المنطقة.

**4- عيروط، عصام (2011). دراسة بعنوان "الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة"" معهد ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العملية التفاوضية كأداة دبلوماسية لدى القيادة الفلسطينية، ومن ثم الوقوف على النظرية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية بعد اعوام عديدة من المفاوضات، كما هدفت من خلال هذا التفنيد للمفاوضات الفلسطينية إلى خدمه الدبلوماسية الفلسطينية وأن ترسل رسالة للمفاوضين محتواها استنتاجات وتوصيات هذه الدراسة المتخصصة.

وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات كان من أبرزها:

1. أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراع ذو طبيعة وجودية لا يمكن حله بشكل نهائي، ولكن يمكن إدارته ومحاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، وهو ذو بنيه دائمة تحكمها المصالح والتطورات الديموغرافية والسياسية والثقافية، إضافة إلى التحولات الإقليمية والدولية التي تتحكم فيها توازنات القوى العالمية.

2. ضرورة استغلال الوضع الإقليمي على المستوي العربي وتعليق المفاوضات في إطار استراتيجية فلسطينية جديدة تؤدي إلى إحداث أزمة تضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة محتلة، بحيث تؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصورة مؤثرة.

**5- توام، رشاد (2011). دراسة بعنوان "التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية- التجربة الفلسطينية"" معهد ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الفلسطينية في محاولات حل الصراع بالطرق السلمية، وذلك لتقييم الحالة النضالية الدبلوماسية الفلسطينية كإحدى الوسائل التي اعتمدها الفلسطينيون في مجابهة المحتل، وذلك باستحضار التجارب التاريخية لاستخلاص العبر منها والبناء على ما صلح فيها من أسس كقاعدة للانطلاق وخاصة في توجه الفلسطينيين لمنبر الأمم المتحدة لطلب تدخلها لتسويه الصراع مع الجانب الإسرائيلي.

إن هذه الدراسة يغلب عليها طابع العرض والتحليل التاريخي، إلا أنها تتعدى هدف التأريخ للتجربة إلى جلب صور التاريخ لمحاكاة الواقع المستمر والمستجد، لتجربة نضالية وتحررية مستمرة، أو بالأحرى ما زالت تحث الخطى نحو تقرير المصير والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

**6- حامد، دلال (2010). دراسة بعنوان " الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية "" معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على القوة الناعمة الفلسطينية لا سيما الدبلوماسية الفلسطينية، كما هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية أكثر وضوحا حول هذا المفهوم لما للفلسطينيين من حاجه ماسة لمعرفة نقاط القوة لدعم الموقف الفلسطيني المتمثل في الحصول على الاستقلال والسيادة التامة على الأراضي الفلسطينية.

وقد تناولت الدراسة دور القوة الناعمة متمثلة بالدبلوماسية العامة التي أصبحت حديث الساعة بين أوساط الباحثين والمختصين في شؤون العلاقات والدراسات الدولية. ونظرا لأهمية هذا المفهوم، وحاجة الفلسطينيين إلى مزيد من نقاط القوة لدعم الموقف الفلسطيني المتمثل بالحصول على الاستقلال والسيادة التامة على الأراضي الفلسطينية، فقد تطرقت الباحثة لهذه الدبلوماسية ومفهومها وأهم نظرياتها على الصعيد العالمي، وذلك بتأطير نظري للمفهوم والدراسات السابقة التي عنيت بالدبلوماسية العامة الفلسطينية.

**7- أبو رمضان، محسن (2010). "الدبلوماسية الفلسطينية هل من آلية لإصلاحها "مجلة تسامح، العدد31.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الدبلوماسية الفلسطينية من حيث نقاط الضعف ونقاط القوة، النجاح والإخفاق، كما هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية لمدى إمكانية نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الاستقلال، وهدفت الدراسة كذلك إلى تقديم رؤية لأفق الإصلاح الممكن للدبلوماسية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية من خلال بعثاتها الدبلوماسية قد لعبت دوراً هاماً في نشر القضية الفلسطينية في بلدان العالم وساهمت في بدايات توثيق عرى العلاقة بين المنظمة والحكومات المستضيفة لمقار بعثاتها، وقد أعطت البعثات مساحة واسعة خاصة في بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية للنشاط والفاعلية، كما ساهمت في تنفيذ بعض البرامج المفيدة لشعبنا مثل البعثات الطلابية ومنح العلاج ودورات تثقيف الكادر هذا إلى جانب الفعاليات والأنشطة التي كانت تنظمها الممثلات الفلسطينية بالمناسبات الوطنية المختلفة.

## ثاني عشر: التعقيب على الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة، في معظمها على هيئة أبحاث محكمة ورسائل ماجستير. وقد تناولت هذه الدراسات بعض جوانب الأداء الدبلوماسي الفلسطيني المتعلقة سبل التحرير والتفاوض والانتخابات وسبل الإصلاح وسبل إقامة الدولة. ومن ثم يمكن القول إن هذه الدراسات تعرضت بشكل كبير ومعمق لموضوع الدبلوماسية الفلسطينية ودورها في الحفاظ على الثوابت والحقوق الوطنية المشروعة. وهو ما يميز هذه الرسالة التي تصب في نفس الهدف بالتركيز على الجوانب التالية املاً في اضافة مزيد من الأثراء في موضوع الدراسة:

- التتبع التاريخي والسياسي للدبلوماسية الفلسطينية تجاه الحقوق الوطنية المشروعة.
- بيان أهم خصائص ومميزات الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية.
- تقديم نقد علمي بناء لآلية تصويب المسار الدبلوماسي الفلسطيني فيما يتعلق بالدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية.
- اقتراح آليات محددة لتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني فيما يتعلق بالثوابت الوطنية الفلسطينية.
- استشراف إمكانية إنجاز الثوابت وصيانة الحقوق بالدبلوماسية المنفردة .

- ❖ التأكيد على أهمية وضرورة الجمع بين الممارسة الدبلوماسية وغيرها من الوسائل النضالية؛ نظراً لأن السياسة تقوم على إدارة المصالح من جهة، وعلى حسابات الربح والخسارة من جهة أخرى.

# الفصل الثاني

# الثوابت الوطنية الفلسطينية: المفهوم والمرتكزات

- **المبحث الأول: ماهية الثوابت الوطنية الفلسطينية ومفهومها.**
- **المبحث الثاني: تطور المطالب الفلسطينية من الحقوق الوطنية إلى الثوابت الوطنية الفلسطينية.**
- **المبحث الثالث: واقع الحقوق الوطنية الفلسطينية، في ضوء عملية التسوية السياسية.**

## المبحث الأول

## ماهية الثوابت الوطنية الفلسطينية ومفهومها.

### تمهيد:

كانت الثوابت الوطنية ولا تزال مفهوماً هلامياً ومطاطاً، وغير محدد أو واضح المعالم، فتجد التقليديون والمحافظون بطبيعة الحال يحددون الثوابت الوطنية ضمن مفهومهم الضيق فيرونها أبعاد شرعية أو وطنية غير قابلة للنقاش مما يضفي عليها القداسة، فالثوابت الوطنية هي مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة تستمد شرعيتها من مشاركة الجميع في صياغتها وبلورتها إلى اليات معروفة ومقبولة دولياً، وأن تكون مستمدة من ثقافة المجتمع وتراثه وتعبر عن تطلعاته على أساس العدالة والمساواة، وتنظم العلاقة بين المجتمع ونظام الحكم (الشايب، 2012).

لطالما واجهت الساحة الفلسطينية بمكوناتها الفصائلية والمجتمعية صعوبة في تحديد استراتيجية مشتركة وواضحة حول مفهوم «الثوابت الوطنية الفلسطينية» ومحدّداتها، بسبب حيويتها إزاء القضية الوطنية الفلسطينية، فهي تمثل جوهر القضية ومضمونها، فالثوابت الفلسطينية كانت ولا تزال مثار جدال ومناقشة دائمين، حيث استحوذت على قسط وافر من المقالات والأبحاث والدراسات والندوات، وحتى المؤتمرات والمنتديات داخل الوطن والشتات. والمفارقة أن هذه الإشكالية حتى الآن لم يُعمل على صوغها وتحديد عناوينها بدقة على نحو لا يترك للاجتهاد أو التأويل مكان، نظرا لاختلاف رؤية كل طرف من أطراف النظام السياسي الفلسطيني لمفهوم هذه الثوابت (رامز، 2014).

### أولاً: ماهية الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني:

**الثوابت لغةً:**

الثوابت جمع ثابت، وأصلها الفعل ثبت، وثبت الشيء يثبت ثبوتاً وثباتاً فهو ثابت وثبيت وثبت، وأثبته وثبته بمعنى واحد، نقول ثبت فلان في مكانه أي أقام به لا يبرحه، وأثبته المرض إذا لم يفارقه، والتثبيت يأتي بمعنى التسكين والطمأنينة، يقول الله عزّ وجلّ:

[وكُلاًّ نَقُصُّ عليك من أَنْباء الرُّسُل ما نُثَبِّتُ به فُؤادَكَ] ؛ ومعنى تثبيت الفؤاد أي تسكين القلب، ولا يكون القلب أكثر ثباتاً وأكثر سكوناً إلا إذا كان البرهان والدلالة على القلب أكثر. وثبت بمعنى دام واستقر، وفلان أثبت فلان إذا لازمه، فالثابت هو الشيء الدائم المستمر الذي لا ينقطع، ولا يتغير، ولا يتبدل، وهو الحق الذي يطمئن له القلب، خاصة إذا ما قامت البراهين والأدلة على صحته (ابو هربيد، 2006: 8).

**الثوابت اصطلاحاً:**

يعرف نبيل شبيب ثوابت القضية الفلسطينية بأنها الحقوق الدينية والتاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين التي لا تقبل التبديل أو التغيير والتي تعتبر جزئاً من ثوابت الأمة الإسلامية كونها جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية فيما يخص الأرض المباركة لبيت المقدس واكناف بيت المقدس، فلا تسقط بالتقادم، ولا يملك أحداً كان أن يتنازل عنها أو عن أي جزء منها (شبيب، 2008: 17).

فالثوابت ليست شعارات مرحلية يتشدق بها الساسة أو المحللون السياسيون، أو قادة المنظمات والفصائل، بل هي حقوق ثابتة، منها ما هو حق ثابت لكل أجيال الأمة لا يملك أي جيل التصرف فيه مثل حق الفلسطينيين بمدينة القدس عاصمة لدولتهم المنشودة وهو حق لكل المسلمين بالمدينة المقدسة والتي أسري برسولهم الكريم اليها ومنها عرج إلى السماء، ومنها ما هو حق ثابت شخصي لا يملك أحد أن يتصرف فيه خلاف إرادة صاحب الحق مثل حق العودة لكل فلسطيني طرد من بيتة وارضه اثناء نكبه 1948 أو طرد في اعقاب عدوان 1967، بل أن صاحب الحق لا يملك أن يتصرف فيه خلاف صالح الأمة بأسرها (الصوراني، 2007: 10).

ويرى نبيل شبيب أن "الثوابت" ليست شعارات قابلة لتغيير مضامينها وصياغاتها حسب الظروف، وليست ملكا لفريق من الساسة أو المنظمات، يكيفونها على حسب اتجاهاتهم أو ظروفهم هم، فهذا ما يتناقض مع ما تعنيه هذه الكلمة تاريخيا وسياسيا ومنطقيا، بل ولغويا أيضاً ". ويقول في موضع آخر: " الثوابت ثوابت. . لا تسقط بالتقادم، ولا تتغير وفق إرادة ساسة محترفين وآخرين هواة، ولا تحت القصف والحصار، وبتوقيع من لا يملك حق التوقيع، وتصريح من لا يملك حق التصريح" (شبيب، 2008: 18).

طرأت العديد من التغييرات المختلفة على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني، فقد نص الميثاق الاول منظمة التحرير الفلسطينية على الثوابت الشاملة والتي كانت تحوز إجماعاً فلسطينياً من كافة أطراف الطيف السياسي الفلسطيني، وتنص هذه الثوابت مثلا على اعتبار أرض فلسطين كاملة أرض فلسطينية وللشعب الفلسطيني الحق الشرعي في وطنة فلسطين ويقرر مصيره فيها بمحض إرادته واختياره بعد تحريرها، وأن الطريق الوحيد لهذا التحرير هو الكفاح المسلح، واعتبار القدس كاملة عاصمة دولة فلسطين القادمة، ناهيك عن الإشارة المشددة لحق العودة الكامل لكل اللاجئين (ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، 1968).

ولاحقاً ونتيجة تغير المعطيات السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية طرأت تغييرات في واقع التعامل السياسي البراغماتي من قبل منظمة التحرير ممثلة لقيادة الشعب الفلسطيني آنذاك، فكان القبول بنقاش مبادرات عديدة تتناقض وميثاق المنظمة أي ثوابت الشعب الفلسطيني على مدار سنوات، وكان التغيير الرسمي والموثق دولياً ما تم في العام 1998 في مدينة غزة في دورة المجلس الوطني تعديل الميثاق، حيث صادق المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في غزة بتاريخ 1998/2/14م على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي نصت على القضاء على دولة إسرائيل، وتعديل بعضها الآخر، التزاماً باتفاق واي بلانتيشن، حيث تم الغاء 12 مادة وحذف مقاطع من 15 مادة من اصل 33 مادة أي لم تبقي سوي 5 مواد فقط على حالها من الميثاق الأصلي هو ما يعتبر مس كبير بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني لحساب البراغماتية السياسية التي وجدت نفسها مضطرة للعمل وفق موازيين القوي وما هو ممكن في ظل تآمر دولي واقليمي وتخلي عربي عن القضية الفلسطينية.

ويستنتج الباحث أن الثوابت الوطنية لشعب ما تتكون بناءً على حقوق وطنية أصيلة لهذا الشعب وهي غير قابلة للتفريط أو المساومة ولا يجوز التنازل عنها بأي حال من الأحوال، وهو ما ينطبق على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني التي أصبحت ثوابت وطنية غير قابله للتفريط، وأن أي مناورات تكتيكية لإيجاد حلول مرحلية لا تعني بالضرورة التنازل عن هذه الثوابت بالأصل في الثوابت التمسك بالحقوق وعدم التنازل عنها مهما كلف الأمر، ومن هنا يمكن اعتبار ما قامت به القيادة الفلسطينية عبارة عن تنازل

تكتيكي للحصول على دولة فلسطينية على الأرض المحتلة في العام 1967 وهو خيار المستضعف المضطر، والذي من خلاله تثبيت للفلسطينيين سياسياً في أرضهم في المرحلة الحالية وترك الحق في تحرير فلسطين كاملة للأجيال القادمة.

## ثانيا: الخطوط العريضة للثوابت الفلسطينية:

- **فلسطين جغرافيا وتاريخيا عربية إسلامية:**

كان ولا زال وسيبقي الوجود الصهيوني في فلسطين كلها وجود احتلالي، استيطاني، إحلالي، وليس لهم إلا الرحيل عنها، فهي أرض عربية إسلامية، ولا يحق لأحد أن يفرط فيها، أو أن يتنازل عن شبر واحد منها فحقوق الشعب الفلسطيني بأرضه ضاربة في جذور التاريخ.

- **حق اللاجئين في العودة:**

لا يمكن اختصار القضية الفلسطينية بانها مجرد أرض مغتصبة فقط، بل هي قضية شعب لاجئ شرد من أرضة وعاش بالشتات ولا بد من عودته لوطنه، فقد تم تهجير الفلسطينيين وطردهم من ديارهم حتى تجاوز عددهم ستة ملايين إلى ديارهم التي تم تهجيرهم منها، ففلسطين أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، ومن هنا يصبح حق العودة ثابت اساسي من ثوابت الشعب الفلسطيني، ووجوب عودته إلى مكان سكنه الأصلي الذي طرد منه سواء حيفا أو يافا أو عكا وليس العودة إلى مناطق الحكم الذاتي كما يحاول الإسرائيليين تفسيره. (حلوم، 2012: 22).

- **المقاومة حق مشروع لاسترداد الحقوق المسلوبة :**

لم يذكر التاريخ أن محتلا خرج من اراضي احتلها عنوة عبر رشقه بالزهور والياسمين، والاحتلال الإسرائيلي ليس استثناءً، فالسبيل الوحيد لدحر أي محتل هو مقاومته على جميع الأصعدة الممكنة، ففرنسا لم تخرج من الجزائر إلا بمليون شهيد وما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لتندحر من فيتنام لولا المقاومة الفيتنامية الباسلة وهو ما ينطبق على خروج اتحاد السوفيتي من افغانستان، بيد أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قضية أكثر تعقيدا كونه قائم على اسس دعائية واهيه تعطي اليهود حقاً مزعوماً في أرض فلسطين فهو احتلال عنصري قائم على اجتثاث الإنسان والهوية وليس مجرد السيطرة على شعب يعيش على أرضه (أبو هربيد، 2012: 8).

وفي استعراض للوثائق الرسمية الناظمة للثوابت الوطنية الفلسطينية مثل الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجلس الوطني المتعاقبة، تحدد تلك الوثائق الهياكل الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني عبر مسيرته النضالية ممثله بمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية تحت لوائها مثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والجبهه الشعبية لتحرير فلسطين، والفصائل الواقعة خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركة المقاومة الاسلامية حماس وحركة الجهاد الاسلامي، وتنص هذه المواثيق والمقررات لمكونات النظام السياسي الفلسطيني على ان الطريق الأساسي لتحرير فلسطين هو المقاومة المسلحة ولا مانع من قبول حلول سلمية تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة. (الصوراني، 2007: 17).

وقد وردت هذه المواد المنظمة للثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني في الميثاق الوطني بالتفصيل، والتي تتوافق فيها جميع الفصائل الفلسطينية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار على ضرورة خيار المقاومة كسبيل للتحرير، بالرغم من وجود تلك الفصائل في حالة من التذبذب بالتطبيق العملي نتيجة اختلاف الفهم لدى كل فصيل على حِدة عن الطريقة الواجب إتباعها للوصول إلى تحقيق هذه الثوابت ومفهوم المقاومة، فمنهم من يرى أن الحل فقط بالكفاح المسلح بمعركة مفتوحة ومنهم من يرى النضال السياسي إلى جانب المقاومة المسلحة ومنهم من يرى بالمقاومة السلمية شكل مناسب لتحصيل الحقوق المسلوبة (حلوم، 2012: 25).

نص الميثاق الوطني الفلسطيني على أن "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من أمته العربية". وأن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في إقامة الدولة، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره" وهو ما يعني أن الحقوق الوطنية الفلسطينية ثابتة في كل فلسطين التاريخية، وأن هدف التحرير الكامل هو أساس المشروع الوطني الفلسطيني (الحوت، 2007، ص 16-17).

أما البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير أو برنامج النقاط العشرة، والذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الثانية عشر في القاهرة بشهر حزيران من العام 1974 والتي تم اعتمادها كبرنامج سياسي للمنظمة منذ ذلك الحين، والتي كان من أهمها:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن القرار 242 يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين. ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة عل كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني

4- إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5- النضال مع القوى الأردنية الوطنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم بنتيجة الكفاح والنضال.

6- تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرر العربي المتفقة على هذا البرنامج.

7- على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة الشاملة.

9- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية والرجعية الإمبريالية.

10- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

وجاء بيان الاستقلال بالعام 1988 بالجزائر ليؤكد على حق الفلسطينيين بالدولة اينما وجدو، وأن هذه الدولة ملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة واهدافها، وطالب الإعلان إسرائيل بالانسحاب التام من الاراضي المحتلة في العام 1967من القدس الشرقية وازالة المستوطنات بعد هذا التاريخ بعدما كانت الثوابت انهاء التواجد الصهيوني على أرض فلسطين كاملة، واكد هذا النص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم طالبت بإخضاع الضفة الغربية وغزة لفترة انتقالية خمس سنوات تحت اشراف الامم المتحدة تنتهي بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف ويتولى مجلس الأمن مسئولية الإشراف على وتنفيذ تلك المبادئ (وثيقة إعلان الاستقلال، 1988).

ويمكن هنا القول ومن خلال راي الباحث ان برنامج النقاط العشر الذي تم صياغته بالأساس من قبل قيادات الجبهة الشعبية لتحرر فلسطين، تكون منظمة التحرير اخذت اولي الخطوات تجاه حل سلمي للقضية الفلسطينية، من خلال الدعوة لإقامة سلطة وطنية عي أي قطعه محرره من أرض فلسطين، وبالتوازي مع ذلك افساح العمل على إقامة دولة علمانية ثنائية القومية في ذات الوقت الذي كان الهدف لا زال لدي المنظمة هو تحرير كامل فلسطين، بيد ان ذلك لم يمنع الجبهة الشعبية القيادة العامة وآخرون من الخروج وتشكيل جبهة رفض والتي رات في ذلك تنازلا عن الثوابت الفلسطينية المقرة في ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير وأصبحت تتصرف بشكل منفصل عن منظمة التحرير الفلسطينية وهنا يمكن القول إن ثابت المقاومة كحل وطريق للتحرير لم يبقي على حاله إذ أصبح إلى جانبه خيار التسوية أو الحل السلمي.

## ثالثا: موقف حركتي فتح وحماس للثوابت الفلسطينية– رؤية نقدية:

برز الخلاف حول الثوابت الوطنية الفلسطينية منذ نشاه حركة المقاومة حماس في العام 1988 أو ما قبل ذلك، وذلك نتيجة الخلاف بين أيديولوجية حماس ورؤية حركة فتح. وهو الأمر الذي تمت معالجته من خلال نص توفيقي ورد في وثيقة الأسرى التي نصت على: (إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه، وإنجاز حقه في العودة والحرية والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 67، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد

وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية ( (أبو العردات، 2007، 186-187).

ويبرز هنا الاختلاف في رؤية كلاً من حركتي حماس وفتح للثوابت الوطنية الفلسطينية كونهما كبري الفصائل الفلسطينية داخل المنظمة وخارجها، وذلك على اعتبار أن الحركتين تمثلاً القواسم المشتركة لكل من الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل والحركات الإسلامية الفلسطينية خارج المنظمة. تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية (نمر، 2009، ص 5).

وفي حين ان فتح تتبني ما برنامج منظمة التحرير سالف الذكر التي وضعت التسوية خيار من خيارات حل الصراع مع إسرائيل إلى جانب العمل المسلح، تتبنى حركة حماس مبدأ إزالة دولة إسرائيل وإقامة دولة إسلامية مكانها. وهي ترى أن تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين. ووطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها. . ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد. أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره" (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية، 1988، 11)

وبناءً على هذه الرؤية ترفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل بينما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم حركة فتح بإسرائيل في وثيقة الاعتراف المتبادل بين الراحل ياسر عرفات ممثلاً عن منظمة التحرير وبين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك اسحق رابين. وقد حافظت حركة حماس على رفضها لهذا الاعتراف مراراً وتكراراً فقد جدد مشعل سنة 2006 رفض حماس للاعتراف بالكيان الصهيوني وقال: " لن نعترف بنظام الدولة النازية المقام فوق ترابنا للتكفير عن خطايا غيرنا أو لحلّ مشاكله"، ولكنه استدرك على ذلك بقوله "إننا نعترف بإسرائيل كأمر واقع" وهو ما يبين ان البراغماتية السياسية تضعك في أماكن يصعب فيها التعبير بخطاب صريح عن التمسك بالثوابت التي قررتها بفترة زمنية سابقة. وانطلاقاً من هذه الرؤية رفضت حركة حماس ولا زالت ترفض الصلح والسلام الدائم مع إسرائيل مع تركها الباب مفتوحا لصيغ

تسوية تحفظ رؤيتها بعدم التنازل عن أرض فلسطين أو الاعتراف بالوجود الصهيوني هناك (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1995، ص 193).

وهنا يمكن القول إن حركة حماس لا زالت تتبني الموقف التاريخي تجاه الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني من منظور إسلامي فهي تطالب بتحرير كامل تراب فلسطين على اساس ان فلسطين أرض وقف اسلامي محتلة لا يجوز التفريط فيها أو التنازل عن جزء منها، وعودة كاملة للاجئين الفلسطينيين اصحاب الأرض، وتري الطريق إلى ذلك الخيار العسكري متمثلاً بالمقاومة لتحرير اخر شبر من فلسطين من اليهود، بيد ان ذلك لم يثنيها عن التعامل احياناً بنفس منطق فتح السياسي البراغماتي وبما يتطابق مع برنامج النقاط العشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات والذي نص على إقامة كيان وحكم ذاتي فلسطيني على أي شبر محرر من فلسطين، وذلك كحل انتقالي مؤقت، وهو بند مهم من برنامج فتح منذ أربعين عاما طبقته حركة حماس فعلياً في نموذج قطاع غزة.

## ثالثا: العوامل المعرقلة لتحقيق وإنجاز الثوابت الوطنية عملياً:

تعرضت الثوابت الوطنية الفلسطينية إلى نوع من التشويه في التطبيق العملي على الأرض وظلت إلى حد ما شعارات تشكل إطار ومرجعية لأي عمل وطني، فقد صدرت العديد من الانتهاكات والخروقات تم ارتكابها من قبل الفلسطينيين والتي أملتها عليهم مشاركتهم في العملية السياسية للتسوية على أساس الحل السلمي، فقد جري الغاء بنود هامة في الميثاق الوطني الفلسطيني استجابة لمتطلبات التسوية ونتيجة للضغط الذي مارسه المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرجع العديد من الباحثين أن هذه الخروقات تعود إلى ما قبل أوسلو بداية العملية السلمية وتحديدا عام 1976 مرورا بالبرنامج المرحلي المقر في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة عام 1974م وانتهاءً بأوسلو ورسائل الاعتراف المتبادل وإلغاء بنود اساسية من الميثاق الوطني الفلسطيني، فبعدما كان أحد أهم الثوابت الفلسطينية أن فلسطين كل فلسطين أرض عربية فلسطينية ملكا للشعب الفلسطيني الذي عاش عليها منذ الأزل، تغير هذا المفهوم ونتيجة الضغوط الدولية والعربية الاقليمية على القيادة الفلسطينية للقبول ببرنامج حل مرحلي يقبل بإسرائيل دولة على التراب الفلسطيني لينحصر سقف الحل السلمي في إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وهي تمثل 22% من مساحة فلسطين التاريخية، وهو ما شكل

تراجع كبير عن التمسك بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني إلى تنص على تحرير كامل التراب الفلسطيني حسب الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي يمكن ارجاعه إلى الضغوطات وتغيير موازين القوي بين مرحلة وأخرى والذي كان ضد الفلسطينيين بالغالب (حلوم، 2012: 26).

إن الانخراط في عملية التسوية اوجد خلطا كبيراً بين الثابت والمتغير وخلق حالة من الإرباك لما يؤمن به الفلسطينيون كحق ثابت تاريخيا إلى ما يمكن الحصول عليه في ظل معطيات موازين القوى من خلال حل مرحلي يؤسس لحل دائم يتم التنازل فيه عن غالبية أرض فلسطين التاريخية مروراً بتثبيت شرعية قيام دولة الكيان على التراب الوطني الفلسطيني وانحسار الاستراتيجية الوطنية في إطار مساعي الحل السلمي في إطار جملة من ثوابت الحد الأدنى (حلوم، 2012: 27).

الا أن هنالك مستجدات حدثت على أرض الواقع أعاقت العمل الدبلوماسي الفلسطيني ومثال على ذلك الانقسام الذى بدوره جعل من النظام السياسي الفلسطيني لهو رأسان يعملان في حقل الدبلوماسية فحماس التي تسيطر على قطاع غزه لديها من يحتضنها من الدول الإقليمية ويفتح لها ممثلات لها ومثال على ذلك تركيا، قطر، السودان، الامر الذى ادى الى افشال التوجهات السياسية الفلسطينية في التعامل مع القضايا الملحة (ازدواجيه التمثيل) فظهر جليا من خلال الخطاب السياسي الفلسطيني تجاه التعامل نحو الثوابت الفلسطينية

وهنا يرى الباحث أنه ومع مرور الوقت وشيئاً فشيئاً تحولت الثوابت الفلسطينية إلى نقيضها في أدبيات العمل السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك نتيجة الانزلاق إلى منحدر التسوية بدون ضمانات فعلية لنتيجة ملموسة لهذه العملية، مما جعل الثوابت مسألة سياسية يمكن ادخالها في المفاوضات والحصول على مكاسب سياسية على حساب التغيير في مفهومها كلياً أو جزئيا أو حتي الغائها، وخلق حالة من اللهو بالحاجات اليومية والأزمات المختلقة والمتلاحقة للشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال التي أبعدت نظر القيادة الفلسطينية عن الأسس القائمة عليها القضية الفلسطينية والمتمثلة في ثوبتها الوطنية، ووجدت القيادة الفلسطينية نفسها في ورطة الاستمرار في هذا المسار أو الخروج منه بحل السلطة الوطنية الفلسطينية التي قللت سقف الثوابت الفلسطينية منذ إنشائها وفقا لاتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

## المبحث الثاني
## مرتكزات الثوابت الوطنية الفلسطينية.

تقوم المطالبة الفلسطينية بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني إلى ما يعرف بالثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة من خلال الارتكاز على الأبعاد التالية كما يلي:

### أولاً: البعد الديني:

"وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ أَماماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ"، يأتي الحق سبحانه وتعالى إلى قصة إبراهيم عليه السلام. . ليصفي الجدل والتشكيك الذي أحدثه اليهود عند تغيير القبلة واتجاه المسلمين إلى الكعبة المشرفة بدلا من بيت المقدس كذلك الجدل الذي آثاره اليهود بأنهم شعب الله المختار وأنه لا يأتي نبي إلا منهم، وأن أرض فلسطين ملكهم دون غيرهم (القران الكريم والتفسير، سورة البقرة: آية 124).

ويرى الباحث أن القران الكريم بين إرادة الله تعالى التي تتمثل في تحديد صلة العرب المسلمين وتحديدا الفلسطينيين بإبراهيم وصلتهم بفلسطين وبيت المقدس والمسجد الاقصى، وهو ما يضفي على حق الفلسطينيين الثابت بأرضهم بعداً مقدسا هو البعد الديني، والذي يعتبر تأصيلا تاريخيا لهذا الحق فيجعله غير قابل للتنازل والتفريط ويضعه في خانة الثوابت والخطوط الحمراء التي لا يجوز تخطيها والتنازل عنها.

لعل القضية الأشهر في العالم والأكثر وضوحا وجلاء وعدالة هي قضية الشعب الفلسطيني، ولا توجد دولة أسست على الباطل والزيف والإرهاب مثل الكيان الصهيوني، وكل الاسانيد المعمول بها عالميا لا ثبات حقوق الشعوب، سواء كانت اسانيد دينية أو تاريخية أو قانونية أو اخلاقية، تؤكد على عروبة فلسطين. وتؤكد على أحقية الشعب الفلسطيني بأرض فلسطين ومن ثم نيل باقي الحقوق المرتكزة على هذا الحق الأصيل.

فلا توجد مقولة أكثر عنصرية من مقولة شعب الله المختار في التاريخ القديم والمعاصر وهي أخطر من النازية ومن العنصرية المعاصرة لا لأنها تقول بما تقول به العنصرية من تمييز وتفضيل لجنس من البشر على بقية الأجناس، بل أيضاً لأنها تضفي بعدا دينيا على هذه العنصرية، إنها مقولة تزعم أن الله سبحانه وتعالى هو الذي فضل اليهود على غيرهم من الأقوام، ولأنهم شعب الله المختار فيجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، وبالتالي من حقهم أن لا يلزموا بما تلتزم به الشعوب الأخرى من قوانين واعراف (ابراش، 2008).

وهنا يستنتج الباحث أن البعد الديني كان وسيبقي عنصرا رئيسيا في الصراع مع الكيان الصهيوني، حتى وأن حسمت أوجه الصراع الأخرى من سياسية واقتصادية وقانونية، فما دام الكيان الصهيوني يؤسس وجوده على عقيدة صهيونية يهودية متعصبة، وترى الإسرائيليون يضعون لب الصراع في قالب ديني، ولا يرون بباقي سكان فلسطين وخاصة الأصليين اصحاب حقوق بهذه الأرض كونهم لا يعترفون بالأديان الأخرى ويرون فلسطين فقط لليهود وهو ما يمثل قمة العنصرية الدينية.

في ظل التحالف المتين بين الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة والنخبة السياسية الحاكمة، فإن كل هذا سيكون سبب مقبول وملح يتطلب أن يستحضر الفلسطينيون والعرب البعد الديني في مواجهتهم مع العدو الصهيوني، وهم في ذلك لن يكونوا متطرفين دينيين ولا معادين لليهود بل دعاة حق ومدافعين عن حقوقهم التاريخية والدينية، فإثارة البعد الديني للصراع كان ذنب الإسرائيليين الذين أسسوا لهذا الاتجاه ولم يعترفوا يوما بأي حقوق وطنية للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين.

## ثانيا: البعد التاريخي:

نشأ الشعب الفلسطيني عبر التاريخ الطويل في أرض فلسطين، فوجد مكانة في التاريخ في منطقة الشرق الاوسط محصورة بين شرق المتوسط ونهر الاردن بدءاً من القرن الرابع قبل الميلاد وتقول بعض المصادر التاريخية أن بداية هذه العملية كانت في القرن السابع قبل الميلاد واستمر هذا الشعب على أرضه ثابتا إلى يومنا الحالي أي فترة تقارب الـ 9 آلاف عاما. ومنذ ذلك الوقت إلى هذا اليوم شارك هذا الشعب في بناء وانتاج تاريخه وثقافته فحضارة الكنعانيين أجداد الفلسطينيين الحالي ين شملت كل منطقة البحر الابيض المتوسط.

لم تُنهِ الهجرات الكبيرة التي وصلت فلسطين في قرون ما قبل التاريخ، والتي جاءت بالكثير من قبائل الجزيرة العربية وقبائل الفلسطينيين وغيرهم من القبائل الأخرى، لم تستطع هذه الهجرات أن تنهي الوجود والطابع الكنعاني لهذه الأرض، بل بالعكس استطاعت هذه الثقافة أن تهضم المهاجرين الجدد لتصيغهم من جديد في بوتقة الحضارة الكنعانية، فما كان من هؤلاء المهاجرين إلا أن تطبعوا وأصبحوا كنعانيين جدد (شراب وأبو نحل، 2012: 12).

غير أن الحروب المتكررة من قبل ممالك الجوار وصراعاتهم التي كانت تحسم غالباً على أرض كنعان أدت في النهاية إلى تراجع هذه الثقافة وسقوط الممالك الكنعانية. إلا أن الشعب الفلسطيني بقي على أرضه حتى اليوم الحالي متمسكا باستمرارية ثقافته وتاريخه ولغته وارضه وكذلك استمر في ممارسة حياته الاقتصادية ليشكل هويته الوطنية المستقلة عن شعوب المنطقة التي يطمح في التعبير عنها ببناء دولته المستقلة (شراب وأبو نحل، 2012: 12).

تاريخياً لم تدم مملكة داوود إلا ما يقارب أربعين سنة، ثم خلفه في الحكم ابنة سليمان الذي دام حكمه زهاء أربعين عام أخرى، وقد توفي سليمان عام 930 ق. م. حيث انقسمت مملكة بني إسرائيل إلى مملكتين الاولي مملكة إسرائيل في الشمال وانتهت على يد الاشوريين وتحديدا الملك الآشوري سرجون الثاني عام 722 ق. م.، والثانية مملكة يهودا في الجنوب والتي انتهت عام 589ق. م. على يد الملك نبوخذ نصر، ومقارنه بالنفوذ السياسي آنذاك للدولتين والامتداد الزمني نجد أن تاريخهما مجتمعتين لا يشكل إلا فترة قصيرة مقارنة بالتاريخ الكلي لفلسطين (شراب وأبو نحل، 2012: 13).

يبين قصر مدة حكم اليهود في فلسطين لمملكتهم انهم طارئون على المنطقة، ويفند الادعاءات الصهيونية ويدعم التأصيل التاريخي لحقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، مع العلم أن الآشوريين والبابليين لم يذكروا في كتاباتهم أن هاتين المملكتين المزعومتين قد سموا بممالك أو أن حكامها سموا بملوك وإنما يذكرون في تاريخهم أن مملكة إسرائيل كانت تسمي بيت عموري، وعن ملك يهوذا حزقيا اليهودي نسبة إلى منطقه يهودا وليست مملكة يهودا (ابراهيم، 1994).

توالت بعد ذلك على فلسطين دول متعددة، فمن الآشوريين إلى البابليين، فالفرس واليونان من سلوقيين وبطالة، واخيرا الرومان والبيزنطيون الذين استمر حكمهم من الفترة 63

ق. م. عندما استولي القائد الروماني تيتس على مدينة اورشليم ودمرها تدميرا كاملا وهنا انتهى تاريخ الإسرائيليين تماما في فلسطين وحتى 636 ميلادي حيث أصبحت فلسطين ولاية إسلامية. ( ابراهيم، 1994).

فبعد أن تم تدمير أورشليم على يد تيتس الروماني تفرقوا في أماكن مختلفة بالعالم، ثم دخلت فلسطين والفلسطينيون في كنف الدولة الإسلامية مثل بقية المناطق العربية الأخرى، وظلت كذلك حتى ما بعد الحرب العالمية الاولي، حيث قسمت على أثرها ولايات الإمبراطورية العثمانية. وقد وقع نصيب فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي أسس لليهود حق مزيف في فلسطين من خلال تصريح بلفور المعروف إلى أن انتهت الأمور بقرار التقسيم عام 1947 (ابو نحل، 2000).

## ثالثا: البعد الدولي:

اعترف الحلفاء بجهود الشعب العربي الفلسطيني وتضحياته في انتهاء الحرب العالمية الاولى، و بالرغم من ذلك قدمت انجلترا وعد بلفور عام 1917 الذي لم يكن له أي سند قانوني. ففي المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم في العام 1919 وكذلك في معاهدة لوزان في العام 1923- اعترف المجتمع الدولي بالشعب العربي الفلسطيني شعبا حرا ومستقلا. ( شراب وأبو نحل، 2012: 5).

جاءت الهجرات اليهودية المتعاقبة على فلسطين والتي كان يسكنها الشعب العربي الفلسطيني المسلم، وهذا ما ينفي الادعاء الصهيوني بأن فلسطين هي أرض بلا شعب. حتى أن زعماء الصهيونية أنفسهم لم يكونوا متفقين على مكان إقامة الدولة الإسرائيلية في فلسطين ام الارجنتين ام غيرها إلى أن اتى وعد بلفور الذي وضع حدا لهذا النقاش، واعدا الحركة الصهيونية باسم المملكة المتحدة بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين (المدني، 2004).

ورغم ما يدعيه اليهود والغرب الاستعماري ويحاول التضليل به بان لهذا الوعد سنده القانوني، فإن الباحث يرى أن وجود الشعب الفلسطيني على أرضه منذ الأزل، وهو مثبت تاريخيا، يعطي الشعب الفلسطيني الحق القانوني في هذه الأرض مدعوما بحقة التاريخي إلى جانب الحق الديني كون الله عز وجل أعطي وعده للصالحين واستبعد الظالمين وعلي رأسهم اليهود، لذلك فإن هذا الادعاء بعيد كل البعد عن المنطق القانوني ويتنافى مع كل الاعراف

الدولية وكذلك مع ميثاق عصبة الأمم وحتى إنه يتنافى مع صك الانتداب على فلسطين الذي حصلت عليه الحكومية البريطانية فيما بعد الانتداب البريطاني على فلسطين.

فالقانون الدولي ينص وبصراحة على أن ممارسة السلطة الأجنبية المنتدبة لا يعني حق هذه الدولة بالتصرف باستقلالية الأراضي الواقعة تحت سلطة انتدابها. انطلاقا من ذلك لم يكن من حق الدولة المنتدبة على فلسطين التصرف بأراضي فلسطين أو إعطائها أو تأجيرها لأي طرف آخر، فالشعب هو مصدر السيادة وصاحبها حتى لو كان فاقدا للاستقلال السياسي (المدني، 2004).

لقد قامت مؤسسة الانتداب على فلسطين لمساعدة الشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله، ولم يكن لبريطانيا الحق بالتصرف باستقلالية فلسطين وسيادتها ولم يكن لها الحق بتحويل السيادة إلى أي طرف غير الشعب الفلسطيني. فالمادة الخامسة من صك الانتداب تقول: "دولة الانتداب مسؤولة عن ضمان وحدة الأرض الفلسطينية وضمان عدم تسليم اية قطعة من أرض فلسطين لأي طرف اجنبي غير الفلسطينيين ( شراب وأبو نحل، 2012: 7).

ويرى الباحث أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن المادة السابعة من صك الانتداب اعترفت بالهوية الوطنية وبالسيادة الوطنية الفلسطينية التي تمارسها سلطات الانتداب البريطانية بتفويض من الشعب الفلسطيني الذي أيضاً كان يتمسك بالهوية العربية تحت الانتداب، فليس من الجائز أن تعمل الدولة المنتدبة على تغيير هوية وكيانية الاقاليم التي جاءت لمساعدتها في الوصول لاستقلالها الوطني.

يتجلى هذا البعد الدولي –حسبما يرى شراب وأبو نحل– بشقيه السياسي والقانوني في القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي كان من أهمها ما يلي:

**1– قرارات الأمم المتحدة رقم 181 و194:**

قامت دولة إسرائيل بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 29 نوفمبر 1947. وقد نص القرار على تقسيم فلسطين ما بين الفلسطينيين العرب والمهاجرين اليهود. ورغم الكثير من الملاحظات القانونية والاخلاقية حول هذا القرار إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بهذا القرار بعد سنوات طويلة واعتبرته المرجع القانوني لا

علان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك تماشياً مع رؤية المجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية بالرغم من أن العرب رفضوا حينها القرار.

**2- قرارات الأمم المتحدة رقم 242 و338:**

في حرب حزيران 1967 احتلت إسرائيل ما تبقى من أراضي الدولة الفلسطينية ( قطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية الذي ضم فعليا عام 1950للممتلكات الاردنية الهاشمية). ونتيجة للوضع الجديد اتخذ مجلس الأمن الدولي قراريه رقم 338 – 242 اللذين يطالبان إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي التي احتلتها خلال المواجهة الاخيرة بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية.

وهذا تأكيد آخر من المجتمع الدولي على أن إسرائيل دولة محتلة. ورغم أن القرار يطالب بإقامة السلام واحترام الحدود وحق الشعوب بالعيش بسلام إلا انه اعتبر أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مسألة إنسانية فقط ولم يأخذ بعين الاعتبار حقوقهم السياسية، فيدعو لحل عادل لمشكلة اللاجئين، أما سياسيا فأتى في العام 1973 القرار رقم 338 ليؤكد على ما نص عليه القرار 242 (شراب وأبو نحل، 2012: 7).

**3- قرارات أخرى للأمم المتحدة:**

ناهيك عن الشعارات العظيمة التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان (والذي شارك في عضوية لجنة صياغته البروفيسور الفلسطيني كارل مالك) والشعارات التي نصت عليها القوانين الدولية العامة فإن الحقوق الوطنية المشروعة التي خصت الشعب الفلسطيني نصت عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة يوم 22 نوفمبر 1974. إذ أكدت الجمعية العمومية الحقوق المشروعة لشعب الفلسطيني ومنها:

1- حق الشعب الفلسطيني المشروع في فلسطين بتقرير المصير بدون تدخل خارجي وكذلك حقه في الاستقلال الوطني والسيادة على أرضه.
2- حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه الأصلية واملاكه التي طرد منها وتطالب الجمعية العمومية بإعادته إليها (رمضان بابا رجي وآخرون، 1996: 8-13).

فنجد أن المجتمع الدولي اعترف بالشعب الفلسطيني وحقوقه شعباً حراً ومستقلا واعترف بحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة في القوانين الدولية في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، معاهدة لوزان، ومواد كثيرة من ضمنها القرار 181 والمادة الخامسة لصك الانتداب

وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والكثير من القرارات الدولية الأخرى التي تنص على الحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب الفلسطيني وتؤصل للبعد الدولي في الاعتراف بحقوقه المسلوبة، وهو ما يؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واعتراف المجتمع الدولي بها، والدليل انه قد اعتبر أي المجتمع الدولي أن إسرائيل دولة محتلة أيضاً في العديد من القرارات الدولية من أهمها قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، والقرارات 191 و242 و338 وجميعها قرارات تضفي شرعية دولية على حقوق الشعب الفلسطيني (المدني، 2004).

## المبحث الثالث

## واقع الثوابت الوطنية الفلسطينية في ضوء عملية التسوية السياسية.

**تمهيد:**

حافظ الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية التي أصبحت تمثل له ثوابت قضيته العادلة، وقد مرت قضية الحقوق الوطنية الفلسطينية بالعديد من المحطات ضمن إطار التسوية السياسية منذ السبعينات حتى إعداد هذه الدراسة، ولم يتوقف الشعب الفلسطيني يوما ولم يعدم الخيارات فكان يناضل لنيل حقوقه من جهة ويفجر الانتفاضة تلو الانتفاضة ويشعل فتيل المقاومة المرة تلو الأخرى كلما واجهته آفاق مسدودة لنيل حقوقه.

يدلل التاريخ أن الشعب الفلسطيني شعب كان ولا زال شعباً سلمياً بطبعه ولا يلجأ إلى المقاومة المسلحة إلا كنتيجة لما يقع عليه من ظلم ونكران ومماطلة في تبني حقوقه الوطنية الثابتة من قبل المجتمع الدولي وقبله دولة الاحتلال، فلقد مرت مسيرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالعديد من المحطات تاريخياً بالعصر الحديث، تمثل في العمل الدبلوماسي والانتفاضات السلمية لنيل حقوقه كما يلي:

### أولاً: الحقوق (الثوابت) الوطنية للشعب الفلسطيني في هيئة الأمم المتحدة:

تم في هذا الجزء من الدراسة التركيز على أهمية المفهوم الدولي للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك كونها مكفولة بالشرعية الدولية ممثلة بقرارات مؤسسات المجتمع الدولي الرئيسية، وهو ما يؤكد أن الشعب الفلسطيني يعتمد على سند شرعي وقانوني متمثلا بقرارات الشرعية الدولية التي تقر بحقوقه الوطنية، فتنبع أهمية هذا الجانب للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في الآتي:

1- أنه يشكل سنداً قانونياً ثابتاً يمكن الاستناد إليه، ما لم يصدر عن الأمم المتحدة ما يخالف ذلك.
2- أنه يعد التزاماً دولياً لا بد من الإيفاء به من قبل الأمم المتحدة؛ لأن هذه المنظمة هي التي أوجدت إسرائيل كدولة من ناحية، وهي المطالبة الدولية بالعمل على دعم الدولة الفلسطينية من ناحية أخرى حتى تكتمل وظيفتها.

3- أن هذا المفهوم يضفي مزيداً من الدعم للموقف الفلسطيني ويكمل الروابط التاريخية والدينية، التي تربط الشعب الفلسطيني بأرضه.

ويرى الباحث، أن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن تظل بمثابة سند قانوني ودولي مهم، يدعم موقف الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير مصيره، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ونظراً للعديد من هذه القرارات؛ فسوف يتم الاكتفاء هنا بالإشارة إلى أهم وأكثر القرارات دلالة بمفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأهم هذه القرارات هي:

2- **قرار الجمعية العامة 181 الصادر في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1947:**

وينص هذا القرار على إقامة دولة فلسطينية مستقله، وهو ما يعني تلقائيا حق تقرير المصير تطبيقا لأحد أهم الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ويمكن الفلسطينيين من ممارسة كافة حقوقهم السياسية والقومية والدولية. ويرى البعض أن قرار التقسيم يعد اعترافاً رسمياً بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبحقة في إقامة دولته المستقلة (حافظ، 1993: 16).

3- **قرار الجمعية العامة رقم (194) الصادر في 11 كانون أول (ديسمبر) 1948:**

ويتضمن ثلاثة مبادئ، هي: إعادة اللاجئين إلى ديارهم، واستعادة أملاكهم، وتعويضهم عن أملاكهم. وجاء في نص القرار: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم. ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي. والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة" (رمضان بابا وآخرون، 1996: 3).

ويؤكد نص هذا القرار على المسئولية الدولية التي سبقت الإشارة إليها، والتي تتحملها الدول التي تحملت مسئولية مباشرة في سلب الشعب الفلسطيني لحقوقه. ويأتي في مقدمة هذه الدول بريطانيا الدولة المنتدبة، والتي لم تعمل على تنفيذ الهدف القانوني والدولي للانتداب، والولايات المتحدة الأمريكية التي لولاها ما صدر قرار التقسيم بصورته الأكثر سوءاً. ومسئولية جماعية ممثلة في الأمم المتحدة لعجزها عن تنفيذ قراراتها.

4- **قرار مجلس الأمن رقم (242) والصادر في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967.**

وتنبع أهميته من دعوته إلى ضرورة إقامة تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، كذلك عدم جواز ضم الأراضي بالقوة المسلحة. مما يعني عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 (حافظ، 1993: 172- 173).

**5- قرار الجمعية العامة رقم (2535)، الصادر في 10 كانون أول (ديسمبر) 1969:**

وتحدثت فيه الجمعية العامة ولأول مرة وبصورة رسمية ومحددة عن "شعب فلسطين". ومن ثم فقد تضمن هذا القرار اعترافاً من الأمم المتحدة؛ بأن الشعب الفلسطيني شعب ذو حقوق مشروعة وغير قابلة للتصرف، لأن كلمة شعب تحمل في مضمونها كلمة حقوق **قرار الجمعية العامة رقم (2628)، الصادر في 4 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1970.**

يؤكد على ضرورة احترام حقوق الفلسطينيين؛ وأنه لا غنى عنه لإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

**6- قرار الجمعية العامة رقم ( 2672 / د- 25 )، الصادر في 18 كانون أول (ديسمبر) 1970:**

هو ينص على أن الجمعية العامة تعترف للشعب الفلسطيني، بحق تقرير مصيره بنفسه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

**7- قرار الجمعية العامة رقم (3236 / د- 29)، الصادر في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974:**

وهو القرار الذي حاز على (87) صوتاً مقابل (8) أصوات وامتناع (37) عن التصويت. والذي يعد أهم قرارات الأمم المتحدة، التي تؤكد على الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني؛ حيث جاء فيه أن الجمعية تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف ومنها حقه في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي، وحقة في الاستقلال والسيادة الوطنية.

**8- قرار الجمعية العامة رقم (3237)، الصادر في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974:**

فقد منح هذا القرار منظمة التحرير الفلسطينية، مركز المراقب في الجمعية العامة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى، التي تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أدت أحداث الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987 وإعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر)

1988 ؛ إلى أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرارها رقم 176/43 و177/43، الصادرين في 15 كانون أول (ديسمبر) 1988، والذي رحبت الأمم المتحدة في الأول منها بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. أما في قرارها الثاني رقم 177/43 فأعلنت فيه اعترافها بإعلان دولة فلسطين. وأكدت الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أراضيه المحتلة عام 1967.

هذا وتقرر أن يستعمل اسم فلسطين اعتباراً من 15 كانون أول (ديسمبر) 1988، بدلاً من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير. وإلى جانب ذلك فثمة مجموعة قرارات أصدرها مجلس الأمن (1)، منها القرار رقم 607/ 1988 والذي أكد فيه من جديد؛ أن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967 بما فيها القدس.

وطالب القرار 1988/608 من إسرائيل إلغاء أمر إبعاد المدنيين الفلسطينيين، وكفالة العودة الآمنة الفورية لمن تم إبعادهم. بالإضافة إلى قراري (242) و (338) الشهيران، اللذان يطالبان إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل 5 حزيران (يونيه) 1967، ولعلَّ من أبرز التطورات المهمة في هذا الصدد، القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في 9 تموز (يوليه) 1998، والذي يمنح وفد فلسطين في الأمم المتحدة صفة مراقب إلى مكانة أقل من دولة. وبموجب هذا القرار يمارس وفد فلسطين كل الصلاحيات التي تمارسها الدول الأعضاء باستثناء التصويت .

والخلاصة أن قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بدءاً من قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، تشكل سنداً قانونياً مهماً لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة حقه في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية، فضلاً عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، واستعادة أملاكهم والتعويض عما لحق بهم من ضرر (حافظ، 1993: 172– 173).

.

## ثانياً: ثوابت الشعب الفلسطيني في مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو "1991-1999"

لم ييأس الفلسطينيون من العمل المقاوم بشقيه العسكري والدبلوماسي لنيل حقوقهم المشروعة التي اقروها ثوابت وطنية غير قابلة للتنازل، حيث واصلو نضالهم الدبلوماسي لهذا الغرض واطلقوا انتفاضة الحجارة التي هزت ضمير العالم، واعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية من جديد، فقد اجبرت هذه الانتفاضة المجتمع الدولي على البحث عن تسوية سياسية بالتزامن مع تسوية الصراع بشكل كامل مع أطراف الصراع العربية الأخرى، فكان مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 (محسن صالح وآخرون، 2013).

اختارت منظمة التحرير الفلسطينية الانخراط في طريق التسوية بشكل كامل من خلال توقيع اتفاق أوسلو في ديسمبر 1993، واعترفت بموجبه بإسرائيل مقابل التعهد بمواصلة المفاوضات على باقي قضايا الحل النهائي واستكمال الانسحاب من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تنتهي المفاوضات بإقامة دولة فلسطينية عام 1999، لم تسير الأمور وفق الاتفاق فقتل الإسرائيليون رابين وتعثر تنفيذ الاتفاق وتنصل الإسرائيليون من التزاماتهم (محسن صالح وآخرون، 2013).

عرف توقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 باتفاق أوسلو نسبة العاصمة النرويجية التي كانت المطبخ السياسي لهذا الاتفاق، وهو اتفاق سلام تم توقيعه في سبتمبر من نفس العام والذي مثل افرازاً لمقررات مؤتمر مدريد، فتعتبر هذه الاتفاقية الاولي الرسمية بين إسرائيل والمنظمة اعترفت من خلالها المنظمة بإسرائيل دولة والتزمت فيها بالعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وقد بدأ هذا الاتفاق حقبة من الزمن خالية من العنف بين الطرفين توقفت على أساسه المقاومة الفلسطينية مقابل اعتراف إسرائيل (مركز الزيتونة، 2013).

التزمت منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال رئيسها الراحل ياسر عرفات بحق إسرائيل في الوجود والعيش بسلام وأمن، والوصول إلى حل لكل قضايا الحل النهائي الأساسية من خلال المفاوضات، وتبع ذلك تغيير بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني تدعو إلى اجتثاث إسرائيل من الوجود.

لم تسفر المرحلة الانتقالية للاتفاق أوسلو عن تحقيق أي من حقوق الشعب الفلسطينية الثابتة، إذ اتسمت هذه المرحلة بالمراوغة والمماطلة وخلقت واقعاً مشوهاً، فلم يصل الفلسطينيون في نهاية المرحلة الانتقالية لدولة فلسطينية مستقله ولا عاد اللاجئون ولا استعيدت القدس. . . الخ، بما تبع هذه الاتفاقية العديد من الاتفاقيات والبروتكولات السياسية والأمنية والاقتصادية مثل تفاهمات واي ريفر بالولايات المتحدة وبرتوكول باريس الاقتصادي وجميعها لم تأتي بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني (محسن صالح وآخرون، 2013 ص22).

حاولت الإدارة الأمريكية ممثله بالرئيس بيل كلينتون عام 2000 التوصل لاتفاق نهائي ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث مفاوضات كامب ديفيد بالفشل، فلم يقبل الإسرائيليين بدولة فلسطينية على حدود 1967، ولم تمارس الإدارة الأمريكية ضغط يذكر على الطرف الإسرائيلي، ولم تكن جدية في التوصل لتسوية عادلة وحل منصف مع الفلسطينيين لإعادة حقوقهم الوطنية وفق قرارات الشرعية الدولية (المدني، 2004 ).

## ثالثاً: الثوابت الوطنية الفلسطينية في اعقاب نهاية المرحلة الانتقالية:

### 1 – مرحلة انتفاضة الأقصى "2000–2005":

توصلت القيادة الفلسطينية إلى قناعة أن المفاوضات وحل التسوية وصل لطريق مسدود، واختارت الاستمرار في قناه التسوية أمام العالم سحباً لأي ذرائع إسرائيلية متوقعة، فكان أن فجرت الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس وزراء إسرائيل "أرئيل شارون" للمسجد للحرم القدسي انتفاضة الأقصى ليعود الشعب الفلسطيني مجدداً لخيار الكفاح المسلح في مقاومة إسرائيل، فقد عمد الرئيس الراحل ياسر عرفات وبشكل غير معلن إلى عسكرة الانتفاضة وانطلقت مرحلة جديدة من المقاومة المسلحة جنبا إلى جنب مع استعداد فلسطيني لقبول حلول سياسية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المسلوبة .

فاقم هذا الوضع من معاناة الشعب الفلسطيني ورفع من خسائره البشرية والمادية حيث تم تهديم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي يفترض بها أن تكون نواة مؤسسات الدولة المستقبلية التي ترمز إلى قالب يضم تجسيدا للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فكان أن قامت إسرائيل جدار الفصل العنصري إلى جانب التغول غير المسبوق للاستيطان وانتهى الامر بقتل الرئيس ياسر عرفات وهو ما فرض امراً واقعاً باعد بين الفلسطينيين ونيل حقوقهم

الوطنية المشروعة بشكل سلمي ومن خلال مسيرة التسوية (محسن صالح ولآخرون، 2013: 35).

تصاعدت أعمال المقاومة الفلسطينية كرد فعل على انسداد أفق الحل السلمي للقضية الفلسطينية، وثبت الفلسطينيون في المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، وساهم رد الفعل الوحشي بالرد على هذه المقاومة المشروعة إلى تشكيل حالة من الضغط على إسرائيل، فأعلن الرئيس بوش رؤيته لحل الدولتين تمثلت بإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب بجوار إسرائيل، ولاحقا اتخذت هذه الرؤية صيغة متفق عليها سميت "خارطة الطريق"، وذلك بعد تبنيها من قبل روسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم تقريباً وبناءً عليها تم تشكيل اللجنة الرباعية للإشراف على تنفيذ خارطة الطريق التي التزم بها الفلسطينيين ولم تلتزم بأي من بنودها إسرائيل (شراب وأبو نحل، 2012).

وظفت إسرائيل هجمات أيلول سبتمبر 2001 لصالحها إذ أقنعت وبمساعدة اللوبي الصهيوني والمحافظين الجدد إدارة الرئيس جورج بوش الاب بالربط بين الارهاب والاسلام كمسبب لهذه الأحداث وأن الفلسطينيين، كما نجحت في تصوير حربها ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة على انها جزء من حرب العالم الغربي ضد الارهاب الدولي وأن عمليات المقاومة ارهاباً وليس دفاع عن النفس ومقاومة مشروعه للاحتلال، فكانت انتفاضة الأقصى سبباً سانحاً استغله الإسرائيليون جيدا للتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية في ظل ظروف دولية وحرب معلنة على ما سمي بالإرهاب الامر الذي استغلته إسرائيل لأبعد مدي للنيل من فلسطين أرضاً وشعباً وحقوقاً.

## 2 – الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني في ضوء خطة خارطة الطريق:

في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 7 ايار/ مايو 2003، أحال الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" إلى مجلس الأمن الدولي نص خطة خارطة الطريق لتحقيق رؤية الرئيس بوش المتمثلة في وجود دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفق قرار مجلس الأمن 1397 وقد أعدت هذا النص اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلين للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، وُقدم إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ .

نصت خارطة الطريق على أن أي حل قادم سيكون استنادا إلى الأسس التي عقد عليها مؤتمر مدريد للسلام أي الأرض مقابل السلام وإلى قرارات مجلس الأمن 242 و338 و1397 وستجتمع اللجنة الرباعية بانتظام على المستويات العليا لتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتنفيذ الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يفيا في كل مرحلة بالتزاماتهما بصورة متوازية كما يلي، ما لم يحدد خلاف ذلك (شراب وابو نحل، 2012).

**المرحلة الأولى:**

**إنهاء الإرهاب والعنف وإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية من تاريخ الخطة حتى أيار مايو 2003:**

في هذه المرحلة يقوم الفلسطينيون فوراً بوقف العنف بلا شروط بالتزامن مع تدابير داعمة تتخذها إسرائيل بهذا الخصوص، فيما يستأنف الفلسطينيون التعاون الأمني على أساس خطة "تينيت" لإنهاء العنف والإرهاب حسب مضمون خارطة الطريق، من خلال اعادة هيكلة الخدمات الأمنية الفلسطينية وتفعيلها، إلى جانب قيام الفلسطينيين بإصلاح شامل استعداداً لبناء الدولة، بالإضافة إلى صياغة دستور جديد واجراء انتخابات حرة ونزيهة (الأمم المتحدة، ما بين/2000/ 2003).

**المرحلة الثانية:**

**الفترة الانتقالية من حزيران/ يونيه 2003- كانون الأول/ ديسمبر 2003:**

تتركز الجهود في هذه المرحلة على تهيئة كل الظروف لخيار إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وخصائص سيادية ترتكز على الدستور الجديد وذلك كخطوة على طريق التوصل لحل نهائي، وذلك من خلال قيادة فلسطينية جديدة تعمل بحزم على مكافحة الإرهاب ولديها الرغبة والقدرة على بناء مجتمع ديمقراطي متسامح، ويتوقف الانتقالي هذه المرحلة على قرار تتخذه اللجنة الرباعية وذلك بتوافق آراء أعضاء اللجنة بأن الظروف مواتية بناء على أداء الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

**المرحلة الثالثة:**

**مشروع اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الإسرائيلي –الفلسطيني 2004-2005:**

تتمثل أهداف المرحلة الثالثة في تدعيم الإصلاح وتثبيت المؤسسات الفلسطينية، ومواصلة الأداء الأمني الفلسطيني بصورة فاعلة، وإجراء مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية تهدف إلى التوصل في عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. ويتم الانتقال إلى هذه المرحلة من خلال قرار تتخذه اللجنة الرباعية بتوافق آراء اعضائها، وذلك من خلال عملية المتابعة والتقييم التي تقوم بها اللجنة للمرحلتين السابقتين.

والخلاصة حسب رأي الباحث أن خارطة الطريق مثلها مثل اتفاق أوسلو، اقتراح سلام وخطة لم تجد طريقها إلى التطبيق من قبل إسرائيل، حيث كان لشارون 14 تحفظاً على هذه الخطة التي كانت بمثابة تقزيم كبير للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بل انهاء لهذه الحقوق ووضع القيادة الفلسطينية في قالب محاربة الإرهاب بما ينتقص من دورها كقيادة لحركة تحرر، ومع كل ما قدمته القيادة الفلسطينية آنذاك، فلم تجد في المقابل شريكا إسرائيليا للسلام، ففي الوقت الذي نفذ فيه الفلسطينيون التزاماتهم كما نصت خارطة الطريق، لم تلتزم إسرائيل بأي من بنودها، فلم تشكل خارطة الطريق رافعه للمشروع الوطني الفلسطيني وللحقوق الوطنية الفلسطينية، بل كانت معول هدم لهذا المشروع وباعدت بين الشعب الفلسطينية وحلمة بتحصيل حقوقه الثابتة.

## 3 – الثوابت الوطنية والانقسام الفلسطيني (2007):

لم تشهد مسيرة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية على مر التاريخ نكسة أكبر من تلك التي شهدتها نتيجة الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزه في أعقاب صراع دامي بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركه حماس أدى لسيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة الدموية وبالتالي فصلت غزه عن الضفة الغربية جغرافيا وسياسيا وإداريا وعاش الفلسطينيون حالة سياسية لم يعهدوها؛ فحكومتين براسين ورئيسيين للوزراء وانقسام بكل تفاصيل الحياة وعلي راسها الحياة الاجتماعية (مركز الزيتونة، 2013).

عاش الفلسطينيين منذ حزيران 2007 انقسام بغيض مزق الحياة السياسية والاجتماعية، وفقد تسبب هذه الواقع المرير في إهدار طاقات كثيرة في سجالات حزبية جانبية عقيمة، فقد غابت روح العمل المشترك لدى حركتي فتح وحماس كأقطاب للانقسام، مما انعكس على الكل السياسي الفلسطيني كونهم الفصيلين الرئيسيين بالساحة الفلسطينية،

فباعد هذا المناخ كثير بين الفلسطينيين وتحقيق أهدافهم في تحصيل حقوقهم الوطنية المشروعة.

**خلاصة :**

ناقش الفصل مفهوم الثوابت الوطنية التي تمثل ثوابت أصيلة غير قابلة للتصرف في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، فبين أن مفهوم الثوابت الوطنية ليس دارجا في المصطلحات السياسية المعروفة، وبين الباحث أن هناك العديد من الابعاد التي ساهمت في انتقال حقوق الشعب الفلسطيني إلى مرحلة الثوابت منها العامل التاريخي الممتد لتاريخ الشعب الفلسطيني في هذه الأرض إلى جانب البعد الديني مروراً بالبعد السياسي والدولي التي نشأ بموجبه الإطار السياسي والقانوني للقضية الفلسطينية واضفي الشرعية عليها، في ختام الفصل يسلط الباحث الضوء على ثوابت الشعب الفلسطيني في أهم مشاريع التسوية منذ العام 1974 متمثلة بقرارات الشريعة الدولية مرورا بمؤتمر مدريد ومن ثم اتفاق أوسلو وخارطة الطريق، على اعتبار أنها من أهم محطات التسوية السلمية التي مرت بها القضية الفلسطينية، ويخلص الفصل أن أياً من هذه المشاريع لم يتم تطبيقها على الأرض وبالتالي لم تفي بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني على العكس فإنها باعدت بين الفلسطينيين ودولتهم التي تجسد حقوقهم الوطنية ممثلة بحق تقرير المصير وما يترتب عليه من حقوق أخرى ناهيك عن حق عودة اللاجئين. . . . الخ.

## الفصل الثالث

# الدبلوماسية الفلسطينية النشأة والتطور

**********

**المبحث الأول: الدبلوماسية.**

**المبحث الثاني: الدبلوماسية الفلسطينية.**

## المبحث الأول الدبلوماسية

**تمهيد:**

مما لا شكل فيه أن "العلاقات" بمفهومها العام قد نشأت ووجدت منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض، لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش وحيداً منفرداً بعيداً عن أقرانه من البشر الأخرين، فهو كائن اجتماعي بطبعه، حياته ليست كاملة وشاملة بل أنه يحتاج لممارسة حياته اليومية وسد النقص فيها إلى التعامل مع الأخرين، وهذا التعامل توسع وازدادت آفاقه مع اتساع الآفاق المكانية وتطاول الفترات الزمانية، فكلما ازداد عدد البشر وكلما كثرت احتياجاتهم وتعددت تجمعاتهم ازدادت علاقاتهم بل كان من الضرورة أن يتم التواصل فيما بينهم، فالعلاقات وجدت منذ التاريخ الأولى لهذه البشرية (الشامي، 1990).

يتفق أغلب الباحثين والمفكرين في هذا المجال بأن كلمة "الدبلوماسية" مشتقة من الكلمة إلى اليونانية "دبلوما" ((Diploma والتي تعني المطوية أو الوثيقة، أي الرسائل المطوية التي يتم تبادلها بين الملوك والرؤساء، وهذا المعنى ينسجم مع ما كان معروفاً في العهد الروماني من معنى لهذه الكلمة والتي كان يقصد بها جوازات المرور والسفر والتي كان يتم التعامل فيها وهي مطوية الشكل، ولا شك أن هذه العلاقات والصلات بين الدول تحتاج إلى طرق ووسائل تدار بها وقد كانت أبرز هذه الوسائل هي عملية التفاوض والتمثيل والاتصال بين الدول والحكومات والتي عرفت باسم " الدبلوماسية"Diplomacy (أبو عباه، 2012: 14).

تقوم الدبلوماسية في عصرنا الحاضر بدور مميز وهام في نطاق العلاقات وتدعيمها، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول. وعن طريقها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، ويتيسر حل المشكلات وتسوية الخلافات واشاعة الود والتفاهم بين الدول والجماعات وبوساطتها يستطيع كل طرف أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الأطراف الأخرى. واخيراً تستطيع تدعيم السلم وتجنب الحرب. اضافة إلى ذلك يتمثل عمل الدبلوماسية بمراقبة مجريات الامور والحوادث وبحماية مصالح الدولة وبالتفاوض في كل ما يهمها (الشامي، 1990).

فكانت ولا زالت عملية ممارسة العمل الدبلوماسي إحدى أشكال السيادة التي تمارسها الدول المستقلة، وذلك كون العمل الدبلوماسي تمارسه كل الأطراف سواء دول أو حركات تحرر، ولكن في الحالة الفلسطينية اعتبرت ممارسة العمل الدبلوماسي نوع من الاستثناء، فقد نشأت

الدبلوماسية الفلسطينية في ظروف خاصة نبعت من الحالة الخاصة للقضية الفلسطينية، حيث عملت الدبلوماسية الفلسطينية في مرحلة لا زال الشعب الفلسطيني يسعي إلى التحرر ونيل حقوقه الوطنية المشروعة، وغالبا ما تم ممارسة هذا النشاط السيادي خارج فلسطين، لقد اخذ هذا النشاط الدبلوماسي الذي حمل الطابع النضالي بالتطور والتوسع وكان له دورا فعال داخل العملية النضالية للشعب الفلسطيني وثورته التحررية جنبا إلى جنب مع العمل العسكري المقاوم (ابو عباة، 2012: 6).

## اولاً: مفهوم الدبلوماسية:

الدبلوماسية لفظه مشتقه من الكلمة اليونانية " دبلوما " ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوى على نفسها والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد أي الملك أو الأمير، وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها. كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد، ولاحقا تطور هذا المفهوم لكلمة دبلوماسية من مصطلح سياسي إلى الأنشطة الخاصة بتنفيذ السياسات الخارجية للدول.

بالتالي تطور دور ومفهوم الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسات الخارجية للدول ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها الإمبراطورية الرومانية مع المجتمعات والقبائل الأجنبية وأصبحت تعني دراسة الوثائق القديمة المتعلقة بالعلاقات الدولية. كما استعمل الرومان كلمة الدبلوماسية للدلالة على طباع المبعوث أو السفير وقصدت باللاتينية بمعنى الرجل المنافق ذي الوجهين (فوق العادة، 1973: 1).

فالدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية (أبو عباه، 2012: 10).

وتستخدم كلمة دبلوماسية للدلالة على المفاوضات وما يتبعها من مراسم، فيقال: أن هذه المعضلة الدولية مفتقرة إلى حل دبلوماسي أو قولنا " حل المنازعات بالطرق السلمية " أي عن

طريق المفاوضات والاتصالات بمعنى عدم اللجوء إلى العنف. وتستعمل بمعناها الواسع حين الإشارة إلى التاريخ الدبلوماسي لدولة ما أو لفترة زمنية معينة لتعنى التسلسل التاريخي للعلاقات الرسمية بين الدول مثل قولنا "تاريخ فرنسا الدبلوماسي " (خلف، 1997: 35).

عرف قاموس (أكسفورد) للغة الإنجليزية الدبلوماسية بانها "تصريف شئون العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات"، فقد توسع مفهوم الدبلوماسية في العصر الحالي وتطور ليشمل جميع العلاقات الخارجة للدول، وأضحت الدبلوماسية وسيلة مفضلة للتواصل والتفاهم بين الدول والحكومات في شتي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الهاشمي، 2003: 14).

وتستعمل الدبلوماسية بمعنى ضيق كصفة لبعض المصطلحات مثل المراسلات الدبلوماسية والحصانات والامتيازات الدبلوماسية. وتستعمل خطأ كرديف للاستراتيجية وللسياسة الدولية أو العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية. وتستعمل أيضاً كرديف للمفاوضة، حتى قيل في تعريف الدبلوماسية أنها فن المفاوضات، وهذا غير صحيح لأنه استثنى الوظائف الأخرى للدبلوماسية مثل التمثيل والاتفاق ورعاية المصالح (بركات، 1985: 25).

ويعرف هنري كيسنجر الدبلوماسية بانها: " الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات " (الزقزوقي، 1972). فيما تعريف جورج كينان: " الدبلوماسية عملية الاتصال بين الحكومات ". (العكرة، 1981). تعريف دي إرثي وأوسهيا: " الدبلوماسية هي فن تطبيق مبادئ القانون الدبلوماسي " ( الزقزوقي، 1972: 65).

من خلال التعريفات السابقة، نستخلص ان الدبلوماسية هي وسيلة من وسائل اللاعنف، والتي تشتمل على علم وفن مجتمعين لتمثيل الدول والتفاوض باسمها والعمل على حل ازماتها الدولية وعقد الاتفاقيات ونشر ثقافة الدولة ورعاية مصالحها لدي الدول المضيفة.

## ثانياً: أنماط الدبلوماسية :

هناك العديد من الصور والأنماط للدبلوماسية والتي نشأت وتطورت نتيجة زيادة تعقيدات العلاقات بين الدول، ونمو روح التقارب بين الأطراف الدولية المختلفة، وسهلت وسائل المواصلات والتطور العلمي والحضاري بروز العديد من صور الدبلوماسية اضافة إلى الانماط السائدة في السابق، فأصبح هناك العديد من الاشكال للدبلوماسية اهمها ما يلي (ابو عامر، 2001: 34- 38):

**1- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:**

تعتبر أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، وتغطي الدبلوماسية الثنائية بين دولتين جميع العلاقات بين هاتين الدولتين في شتي المجالات، حيث تتمثل مهامها في العلاقات السياسية والإعلامية والثقافية، ناهيك عن البعد الأمني للتعاون والاقتصادي، وقد تراجع هذا الشكل من الدبلوماسية بسبب تشابك المصالح وكثرة الدول وتطور وسائل الاتصالات والطفرة الاعلامية الكبيرة (محمود، 2000: 66).

**2- دبلوماسية المنظمات الدولية :**

يمارس هذا النوع من الدبلوماسية في مقر المنظمات الدولية وذلك بتعاون مع الأمانة العامة لهذه المنظمات، واحيانا تكون دبلوماسية المنظمات الدولية ذات طابع مؤقت عبر دعوة المنظمة الدولية إلى مؤتمر يبحث قضايا دولية معينة، ويمتاز هذا النمط من الدبلوماسية بعلاقاته الواسعة مع اشخاص دوليين ودول وحركات تحرر (عضو مراقب)، تقوم المنظمة الدولية بممارسة نشاطها الدبلوماسي عبر موظفيها الذين يعرفون بالموظفين الدوليين (عبد الفتاح، رشدي، القويضي، 2006: 4-8).

**3- دبلوماسية المؤتمرات الدولية:**

تتسم الدبلوماسية الحديثة بكثرة المؤتمرات، حتى إنه يكاد هنالك مؤتمر دولي كل شهر للتشاور في قضية ما، ويمتاز هذا النوع من الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، وذلك كونها تتم عبر وفود مكونة من اشخاص ممثلين ودول، وبنفس الوقت تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما، وكمثال افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء الخارجية العرب أو مؤتمرات دولية عامة يتم انعقادها بدعوة من الدولة أو المنظمات الدولية. . . الخ.

**4- الدبلوماسية البرلمانية:**

هي نوع جديد من الدبلوماسية العلنية والتي عرفت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تم استبدالها بالدبلوماسية السرية التي كانت سائدة في ذلك الحين بسبب عصر الانفتاح في اعقاب الحرب، وقد كان اشهر مثال لهذا النوع من الدبلوماسية ما تم تطبيقه منها في عصبة الأمم لمعالجة المشاكل الدولية وسماع آراء الأعضاء ورؤيتهم لحل هذه المشاكل، ووضع حلول

مقترحة لهذه المشاكل واستمر هذا النوع من الدبلوماسية إلى اللحظة معتمداً في الامم المتحدة، فقد اضحي للبرلمانات دور مهم جدا في رسم السياسة الخارجية للدول يتعدى الرقابة على السلطة التنفيذية (ابو عفيفة، 1998: 30).

**5- الدبلوماسية الشمولية:**

وهي نوع من الدبلوماسية يستعمل من قبل الانظمة الدكتاتورية من اجل بسط نفوذها وتوسيع رقعة سيطرتها بكافة الاساليب العسكرية والسياسية والإعلامية والثقافية، وتختلف بشكل كبير عن الانماط الأخرى للدبلوماسية فهي تسعي لتكريس سلطة الدكتاتور باي شكل ولا تكون بالضرورة مفيدة لمصلحة البلاد الاستراتيجية، فهي تعتمد على الخداع والإكراه والتجسس وتقديم المصلحة للدولة الدكتاتورية على أي مصلحة أخرى (سحويل، 2014: 24).

**6- الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام:**

تطورت الدبلوماسية التقليدية إلى كانت تقوم بين الدول ونتيجة للتطور في التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصالات فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب، وهو ما يسمي بالدبلوماسية الإعلامية أو الدبلوماسية الشعبية، وتعمد العديد من الدول إلى جعل هذا النوع من الدبلوماسية من اختصاص منظمات غير رسمية كالتنظيمات السياسية والنقابية وذلك منعا للإحراج الذي قد يترتب على مواقف الرأي العام أو أدوات هذا النوع من الدبلوماسية (Hoffman، 2002: 85).

**7- الدبلوماسية الوقائية:**

وهي نوع من الدبلوماسية تلجأ لها الدول كنوع من التدابير والإجراءات التي تتخذها للحيلولة دون ظهور توتر خطير تتمثل في خطوات عملية واجراءات عقابية بالغالب ضد دولة أو منظمة ما، وتقوم بهذا النوع من الدبلوماسية الامم المتحدة بالغالب وذلك لمنع نشوب حرب مثلا بين دولتين وتجنباً للصدام وتفجر للصراعات بين عدة أطراف دولية، والعمل على تسويتها واحتوائها قبل ان تتطور إلى نزاع مسلح، ومن الامثلة التاريخية على هذا النوع من الدبلوماسية ازمة قناة السويس في العام 1956 عندما تداعت عدة دول للهجوم على مصر انتقاماً لتأميم القناة (ابو عباه، 2012: 70).

**8- دبلوماسية الاعتدال والممانعة:**

تعني دبلوماسية الاعتدال عدم الخضوع في التعامل مع الأطراف الدولية ذات العلاقة، وهو ما ينطوي على عدم استخدام القوة ضد أي طرف، بينما تعني دبلوماسية الممانعة التصدي وعدم الخضوع أي نقيض دبلوماسية الاعتدال، فدبلوماسية الممانعة برزت بشكل كبير في الدول التي تتخذ موقف عدائي من "إسرائيل" ولا ترغب في مسايرتها سياسياً (الفتلاوي، 2010: 40).

**9- دبلوماسية الأزمات:**

وهي نوع من الدبلوماسية موجهه خصيصاً للتعامل مع ازمة دولية طارئة بالشكل السلمي، وتمثل العمل المتواصل التي تقوم به الأطراف الدولية من اجل نزع فتيل أزمة أو حل أزمة دولية دون اللجوء للقوة والتي عادة ما تقوم بها الدول الكبرى، فهي دبلوماسية اقرت كبديل للحرب ومخرج للتوتر الدولي، ويعطي الاشخاص الدوليين الذين يكلفون بالقيام بهذه المهام الدبلوماسية صلاحيات واسعة للتحرك الدبلوماسي فهم يتمتعون بخبرة دولية تمكنهم من فهم ابعاد المشكلة الدولية وصلاحيات تمكنهم من التدخل ووضع الحلول الممكنة، فأشخاص دبلوماسية الأمم يقومون بمهام الامم المتحدة والتي لا تستطيع الاخيرة القيام بها (ابو عباه، 2009، 57).

**10- دبلوماسية القمة:**

هي ذلك النوع من الدبلوماسية التي يمارسها رؤساء الدول بأنفسهم، وذلك من خلال لقاءات القمة التي يعقدونها فيما بينهم، وذلك كونهم اصحاب القرار الدبلوماسي والسياسي النهائي بما يخص شئون البلاد، وبالعادة يتم خلال مؤتمرات القمة اقرار التوجهات العامة لسياسية الدولتين وأخذ قرارات هامة تتوج مجهود دبلوماسي سابق بين اجهزة الدولتين الدبلوماسية وذلك بما ينسجم مع مصالح تلك الدول (السامرائي، 2011: 230).

## المبحث الثاني

## الدبلوماسية الفلسطينية

**تمهيد:**

صاحب بروز الحركة النضالية للشعب الفلسطيني نشأه الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني، فلا يمكن تصور مقاومة بدون دبلوماسية، كونها تحتاج إلى الدعم الإقليمي والدولي لكسب شرعية لهذا العمل المقاوم في صورة الكفاح لنيل الحقوق المشروعة لشعب محتل يسعي للاستقلال، بمعني أن للجهاز الدبلوماسي الفلسطيني مهام غير تقليدية كون الفلسطينيون لم يحصلوا بعد على دولة مستقلة تتمتع بأساس العمل الدبلوماسي وهو السيادة فكانت ولا زالت الدبلوماسية الفلسطينية إحدى الأدوات الهامة في تحقيق الأهداف الفلسطينية في التحرر ونيل حقوقه المشروعة ( فياض، 1999: 77).

بدأت الدبلوماسية الفلسطينية مع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدأ تأسيس ممثلات وقنصليات فلسطينية في شتي انحاء العالم بالخارج، حيث تطور العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشكل كبير مع اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في اعلان الجزائر نوفمبر 1988، ولقد انتهجت الدبلوماسية الفلسطينية العديد من المبادئ على راسها عدم التدخل في شئون الدول المضيفة العربية والأجنبية.

اعتبرت الدبلوماسية الفلسطينية الساحات العربية والأجنبية ساحات دعم ونصرة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حيث نظرت للعمق العربي كعمقها الاستراتيجي الحقيقي، فكانت هذه الساحات منابر للقيادة الفلسطينية ومن خلال العمل الدبلوماسي للتأكيد على الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، فكانت تعمل على توعية الجاليات الفلسطينية هناك بأسس القضية الوطنية ناهيك عن الدور الاعلامي الثوري الذي كانت تمثله هذه المنابر الدبلوماسية (شراب وابو نحل، 2012: 21).

ولقد مرت الدبلوماسية الفلسطينية بالعديد من المحطات والمراحل التي اثرت على نضال الشعب الفلسطيني ونضاله في نيل حقوقه الوطنية المشروعة كما يلي:

## اولاً: فترة الانتداب البريطاني- دبلوماسية المذكرات والوفود- 1919-1948:

نجحت الحركة الوطنية الفلسطينية – التي ولدت في الوعي القومي العربي في تلك الفترة في إسماع صوت الفلسطينيين إلى كل العالم الخارجي، فقد اقامت علاقات على كافة المستويات مع المسؤولين الغربيين وخاصة البريطانيين منهم، فقد ركز الفلسطينيون بعلاقاتهم مع الجهات الإعلامية خاصة البريطانية، بالرغم أن الأمر كان مربكاً، كون بريطانيا خصماً وحكماً وشريكاً للحركة الصهيونية في آن واحد، وعلي الرغم من ذلك ناضل الفلسطينيون دبلوماسياً مع بريطانيا والعالم أجمع على أساس الفصل بين السياسية البريطانية والسياسية الصهيونية (سلامة، 2000: 39).

لم ترتبط الوفود في تلك الفترة بمؤسسة دبلوماسية مركزية مما أعطاها هامشاً كبيراً للتفاوض، إلا أن عملها الدبلوماسي كان مقيداً بالحقوق الوطنية بشكل تلقائي، فقد جاء في نص قرار المؤتمر الوطني لعام 1921 أن " للوفد كل الحرية بأن يستعمل ما يراه من الوسائل للدفاع عن البلاد وسائر الحقوق الطبيعية والاقتصادية والسياسية، وألا يأخذ قراراً يخص القضية الفلسطينية إلا بعد استفتاء الشعب الفلسطيني، فقد ارست المؤتمرات الفلسطينية ثوابت القضية الفلسطينية والزمت فيها اللجان التنفيذية والوفود المختلفة (عيسي، 2000: 16).

تاريخياً، رفضت القيادات الوطنية الفلسطينية التعاطي دبلوماسياً مع الزعماء الصهاينة، كون هذا اللقاء يعني اعتراف وتعاطي مع المشروع الصهيوني في فلسطين، إلا أن الموقف البريطاني كان مخالفا لهذا التوجه الذي فرض على الفلسطينيين ومن خلال وزير المستوطنات "تشرتشل"، الذي طلب من الوفد الفلسطيني مقابلة "حاييم وايزمان" كشرط للقائه مرة أخرى والتعامل مع الفلسطينيين، وقد وافق الوفد بعد طول مماطلة وضغط مقابل من الجانب البريطاني على مقابلة وايزمان وهو ما اعتبر أول محطة في تاريخ الدبلوماسية الفلسطينية (عيسي، 2000: 18).

بالرغم مما عاناه الفلسطينيون من تنافس عائلي إقطاعي على القيادة، خاصة في مدينة القدس التي كانت قد شهدت صراعات عائلية تقليدية على النفوذ السياسي، وهو ما عطل ظهور قيادة وطنية موحده للشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لم يمنع لاحقاً من انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول عام1919 الذي انبثقت عنه قيادة وطنية وزعامة سياسية منتخبة،عام1921 تمثلت في اللجنة التنفيذية للمؤتمر التي ترأسها موسي كاظم الحسيني بلا منافس تقريباً، وقد

عملت هذه اللجنة على تنسيق عمل الوفود الرسمية الدبلوماسية إلى الساحات العربية والدولية، ومعبرة عن أهداف الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية.

تمثلت المهمة الدبلوماسية لأول وفد خارجي فلسطيني عام 1921 مروراً بكل مهام الوفود الدبلوماسية بالخارج حتي العام 1948 وعلي امتداد ربع قرن في العمل الجاد للحفاظ على الأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، وقد عمل في هذه المهمة ثلاثة وعشرون شخص ينتمون إلى النخبة السياسية التي تجاوزت الـ 100 شخص، فكان طبيعيا أن تنعكس صفات هذه القيادات النخبوية على العمل الدبلوماسي للوفود الفلسطينية من حيث الخلفيات العائلية التقليدية والسياسات المحافظة (عيسي، 2000: 20-22).

## ثانياً: الدبلوماسية الثورية 1965-1972:

مارست الحركة الوطنية الفلسطينية في فترة الثورة العمل الدبلوماسي بإدارة العلاقات الخارجية لكل فصيل أو حركة فدائية على حده، وكان أبرز الأجهزة الدبلوماسية الفلسطينية الثورية ما يعرف باسم الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجري لاحقا وتحديدا في العام 1968 توحيد لإدارة العمل الوطني في منظمة التحرير، حيث أصبحت الدائرة السياسية هي الإدارة المركزية للعمل الدبلوماسي الخارجي، وذلك بالرغم صعوبة الظروف آنذاك فكان يطلق على العمل الدبلوماسي في تلك المرحلة النضال الدبلوماسي الثوري (سلامة، 2000، ص40).

## ثالثاً: دبلوماسية الكيانية السياسية الفلسطينية (1973-1982):

تمثلت محصلة الإنجازات الدبلوماسية الفلسطينية في تلك المرحلة بتثبيت الاعتراف بمظنة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فأصبح التعامل معها على أساس أنها كياناً سياسياً وطنياً للشعب الفلسطيني، تعبر عن أهدافه وتطلعاته وطموحاته، فكان يتم التعامل مع المنظمة على بأنها الحكومة الثورية المؤقتة للشعب الفلسطيني.

وفي هذه المرحلة أولت القياه الفلسطينية آنذاك أهمية خاصة للساحة الأوروبية وذلك من باب الاهتمام الشديد بالموقف الأوروبي الذي اخذ يشهد تغيرات ملحوظة تجاه القضية الفلسطينية خاصة الدول الأوروبية الاشتراكية التي كانت شديدة التأييد للحقوق الوطنية الفلسطينية، فكانت بداية الاختراق الدبلوماسي الفلسطيني لهذه الساحة باللقاء الذي عقد بين الرئيس "ياسر عرفات" في القاهرة 1974 فكان بيان المجموعة الأوروبية آنذاك بالاعتراف بحق

الشعب الفلسطيني في وطن، والحاجة إلى مفاوضات غير مشروطة بين أطراف الصراع في حزيران 1977 (مراد، 2008: 58).

## رابعاً: دبلوماسية الحفاظ على الهوية والجسد (1983):

في أعقاب خروج المنظمة وقوات الثورة الفلسطينية من بيروت، لجأت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ القضية الفلسطينية إلى تحاشي التصفية الجسدية لقيادات المنظمة العسكرية والسياسية في بيروت من خلال وقف العمل العسكري المباشر عبر صفقة مع الأمريكيين للخروج من بيروت وتحت حماية وموافقة الاتحاد السوفيتي (العزي، 2005: 10).

كان الهدف التالي للدبلوماسية الفلسطينية في تلك المرحلة أيضاً تحاشي التصفية الجسدية في الخارج، من خلال قبول تنازلات جوهرية بالتعامل واقتراب أكثر لمواقف إلى اليساريين الفلسطينيين، وبالنهاية تحاشي التصفية الدبلوماسية نتيجة بروز بديل عربي يقبل بجميع اشتراطات الولايات المتحدة الأمريكية فكان لا بد من تنازلات صريحة من القيادة الفلسطينية (فياض، 1999: 98).

عمدت القيادة الفلسطينية إلى وسائل لتحقيق الأهداف السابقة، من هذه الوسائل تشديد القبضة القيادية على الدبلوماسية الخارجية بشكل تام، وتلقائياً تحول مقر الرئيس عرفات في تونس إلى قيادة اركان دبلوماسية تعتمد على صلاحيات واسعة وإمكانيات كبيرة، من جهة أخرى توسيع العلاقات مع الدول الغربية وتشجيع العمل الدبلوماسي العلني، مما تطلب اغداق الاموال على البعثات الدبلوماسية في تلك البلاد خاصة المهمة منها، ناهيك عن الزيارات الكثيرة للبلدان الصديقة لخلق انطباع بوجود حركة دبلوماسية فعالة بعد تراجع العمل العسكري (العزي، 2005: 16).

شكل انطلاقة انتفاضة الحجارة(الانتفاضة الفلسطينية الاولى) في العام 1987 فرصه نادرة لتجديد القيادة الفلسطينية لإعادة صياغة تكتيكاتها وتطوير وسائلها وأساليبها والتي على أساسها تم تطوير مجال جديد من الدبلوماسية قائم على دبلوماسية محددة تستغل هذا الحدث الكبير، ولاحقا تم تكريسه في دورة المجلس الوطني لعام1988 (فياض، 1999: 102).

## خامساً: دبلوماسية مسيرة السلام (1991-1999):

أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مبادرته الشهيرة في مارس 1991 في أعقاب حرب الخليج الثانية والتي تمخض عنها مؤتمر مدريد للسلام، والتي اعتبرت بداية مرحلة جديدة للدبلوماسية الفلسطينية، الغت مسيرة التسوية غالبية اللقاءات الفلسطينية والعربية حيث قدمت القيادة الفلسطينية تنازلات كبيرة نتيجة انخراطها في عملية التسوية، وذلك كثمن لتكون جزء من المجتمع الدولي ومسيرة السلام في تلك المرحلة (ابو صوي، 2011: 13).

كانت النتائج الكارثية لحرب الخليج الأولي وبداية التدخل الأمريكي الواسع في المنطقة سببا رئيسيا لفقدان الفلسطينيين لكثير من ركائز القوة لديهم سواء المادية أو المعنوية منها، وهو ما أدى إلى دخولها إلى مؤتمر مدريد ضعيفة، ولعل انخراطها ضمن وفد مشترك مع الأردن اكبر دلالة على ذلك، في نفس الوقت الذي لم تسفر مفاوضات واشنطن عن نتائج ملموسة فأخذت تراوح مكانها، فلم يوفي الأمريكان بالتزاماتهم كما الإسرائيليين بل على العكس واصلو فرض أمر واقع من خلال الإستيطان والتهويد (العباسي، 1990: 37).

إتصفت مرحلة ما قبل إنعقاد مؤتمر مدريد بالخشونة والرعونة من قبل المجتمع الدولي تجاه الفلسطينيين، حيث وضعت الأطراف المعادية للشعب الفلسطيني والمتنكرة لحقوقه المشروعة القيادة الفلسطينية في أجواء مالية ونفسية صعبة وضاغطة بشكل كبير، بحيث لم تعد لديها رؤية لتحسين شروط الدخول إلى مؤتمر مدريد فأخذت قرارها بالمغامرة رغم كل المعارضة على الساحة الفلسطينية.

شارك الفلسطينيون ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، وكان للمناورات التي مارسها الفلسطينيون في مفاوضات واشنطن دور كبير في التخفيف من الشروط المجحفة التي فرضت على القيادة الفلسطينية وذلك في الجولة الأولي من تلك المفاوضات التي جرت على أساس خطاب الدعوة لاستئناف المفاوضات في الرابع من كانون الأول/ديسمبر من قبل الراعي الأمريكي.

قررت القيادة الفلسطينية وفي محاولة لإنقاذ الموقف الهروب إلى الأمام، وذلك من خلال اطلاق مفاوضات سرية عقدت في العاصمة النرويجية "اوسلو" تمخضت عن اتفاق إعلان المبادئ الشهير بين منظمة التحرير وإسرائيل "اتفاق أوسلو"، الذي جاء في ظل موازين قوي لغير صالح الفلسطينيين، حيث عانت الدبلوماسية الفلسطينية كثيرا في تلك المرحلة، وهو ما نتج

عنة اتفاق انتقالي مجحف بحق الفلسطينيين كان نتاجاً لموقف عربي سلبي وموقف دولي متواطئ مع إسرائيل، وجدت القيادة الفلسطينية نفسها مضطرة للدخول في هذا النفق للحفاظ على الكيان السياسي الفلسطيني من خلال نقل الصراع بالكامل إلى داخل فلسطين المحتلة (الجويلي، 1996: 67).

وهنا يرى الباحث متفقا مع ما جاء بأن المشاركة في مؤتمر مدريد ولو بوفد مشترك يعتبر انجازاً دبلوماسياً على طريق الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، اما ما تبعه من مفاوضات سرية أدت إلى اتفاق اوسلو فكان بالإمكان تحصيل شروط افضل من خلال مفاوضات علنية يتم فيها اشراك جميع الأطراف الفلسطينية والعربية لتحصيل صيغة اتفاق اقوي، ناهيك ان هذا الاتفاق اعترف بإسرائيل مقابل اتفاق اعلان مبادئ وليس مقابل حل نهائي لكافة القضايا، وتبقي هناك إنجازات لا يمكن إغفالها جراء الدخول في نفق أوسلو. منها نقل الصراع للداخل الفلسطيني وإيجاد كيان سياسي للفلسطينيين حتي وأن كانت سلطة سياسية محدودة الصلاحيات والسيادة، الا أنها وضعت الفلسطينيون على الخارطة السياسية والدولية، فاتفاق "أوسلو" أعطي الفلسطينيون رخصة واعتراف دوليين لنضالهم وترك لهم استمرار هذا النضال لنيل هذه الحقوق.

## الدبلوماسية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية:

### أولاً: الدبلوماسية الفلسطينية قبل إنشاء منظمة التحرير:

مارس الفلسطينيون (تاريخيا) العمل السياسي والإعلامي والذي كان اقرب إلى "الدبلوماسية الشعبية"، وذلك بالتوازي مع المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، فقاموا بمجهودات للمشاركة في مؤتمرات دولية مثل مؤتمر باريس بالعام (1919)، وقام الفلسطينيون بالعمل على تبني نشاطات صحفية وسياسية مناهضة للمشروع الصهيوني الهداف منها منع اقامه دولة يهودية على أرض فلسطين لليهود، وتزامن ذلك مع ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية أو ما كان يعرف "بدبلوماسية (الوفود والمذكرات)"1919-1948. (فياض، 1999: 75).

برزت الدبلوماسية الفلسطينية في العام 1946 من خلال ما سمي حينها اللجنة العربية العليا، صاحب بروز هذه اللجنة انقسام القوي السياسية الفلسطينية إلى فريقين نتيجة الصراع فيمت بينها، فكان ان انقسم النظام السياسي الفلسطيني في تلك الفترة إلى فريق اول يمثل بقايا اللجنة العربية العليا التي قام الانتداب البريطاني بحلها في سبتمبر من العام 1937، وفريق ثان سمي بالجبهة العربية. ولاحقا دعا الامين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام الفريقين للمصالحة في بلودان، فانبثق عن هذا الصلح هيئة جديدة تكون مقاعدها مناصفة بين الفريقين وبهذا تكونت الهيئة العربية العليا برئاسة المفتي الحاج امين الحسيني (تورمان، 2013: 24).

بأغلبية 33 صوت، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم في 29 (نوفمبر) 1947م، بمعارضة (13) دولة وامتناع (10) عن التصويت، وذلك بتدخل وضغط امريكي مباشر وشخصي من الرئيس الامريكي ترومان على هذه الدول التي كانت تقع ضن مجال النفوذ الأمريكي، وبذلك تكون الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا قد ساهمت بشكل مباشر في تسهيل اغتصاب فلسطين ومنحها لليهود، وتتحمل كلا الدولتين بالأساس المسئولية عن ضياع فلسطين وما لحق الشعب الفلسطيني من ظلم واضطهاد وتشريد (صالح، 2012: 60).

دخلت فلسطين مرحلة من الانتفاضة وثار الشعب الفلسطيني في اعقاب صدور قرار التقسيم، في نوفمبر 1947وطالب المتظاهرون بإلغاء القرار وتم عقد اجتماعاً للجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بمشاركة وفد فلسطيني رسمي، واثمرت هذه الاحتجاجات ان تراجعت الولايات المتحدة عن تأييدها الصريح لقرار التقسيم ودعت إلى عقد هدنه تكون فلسطين خلالها تحت الوصاية، وهو ما اعتبر نصرا للدبلوماسية العربية في ذلك الحين.

أعلنت الوكالة اليهودية في 15 (مايو) 1948 عن قيام "إسرائيل"، ودارت معارك بين الجيوش العربية مع القوات الصهيونية، ودخلت القوات العربية فلسطين لنصرتها وتقويض دولة إسرائيل، لكنها فشلت في ذلك وكان نتيجة هزيمة الجيوش العربية وقوع النكبة وقبول الهدنة مع الدولة المغتصبة الوليدة، ولاحقاً وبعد عجز العرب عن التصدي للمشروع الصهيوني في

فلسطين في اعقاب إعلان دولة إسرائيل، أعلن الفلسطينيون إقامة حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي (الصمادي، 2008: 25– 26).

لم تنل حكومة عموم فلسطين الاعتراف الدولي المطلوب بالرغم من موافقة جميع الحكومات العربية على إقامتها باستثناء حكومة الأردن، لا سيما انها كانت تمثل نجاحاً دبلوماسياً فلسطينياً، وذلك كونها ت على ضرورة تمثيل الشعب الفلسطيني بحكومة فلسطينية وذلك حفاظا على الهوية السياسية للشعب الفلسطيني في المجتمع المحافل الدولية، إلا ان هذه الحكومة لم تستمر طويلا حيث فشلت في تشكيل كيان سياسي قابل للاستمرار وانحصرت مهامها في الإدااارة المدنية وبشكل مؤقت (حمد، 2011: 21– 23).

يمكن تقييم تلك المرحلة من الدبلوماسية بانها لم تكن تتمتع بالخبرة الكافية، وغلب عليها المراوحة والإرباك والعجز والعشوائية والتأرجح بين القوي الدولية المختلفة دون استراتيجية واضحة للعمل السياسي الفلسطيني لمواجهه المد الصهيوني المدعوم دولياً في فلسطين، ناهيك عن المناكفات والتنافس السياسي بين أطراف المعادلة السياسية الفلسطينية والذي كان له بالغ الأثر في تشتيت الجهد الفلسطيني وما ساد في تلك المرحلة من تدخلات عربية سافره في القرار السياسي الفلسطيني ومحاولة السيطرة علية.

**ثانياً: الدبلوماسية الفلسطينية في أعقاب انشاء منظمة التحرير الفلسطينية:**

ناضل الفلسطينيون من بدايات القرن المنصرم بشكل كبير من اجل تحصيل حقوقهم الوطنية، وقد واكب الفلسطينيون في سبيل ذلك بالعديد من المحطات التاريخية والنضالية، فعملوا بشكل دائم على صياغة استراتيجيات العمل الوطني من خلال اطرهم الوطنية والمزاوجة ما بين العمل السياسي الدبلوماسي والعسكري المسلح لتحقيق هذه الاستراتيجيات الوطنية، وصاحب ذلك السعي الدؤوب إلى دولة فلسطينية مستقلة يتمتع بها الشعب الفلسطيني بحقوقه السياسية المشروعة.

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964 ككيان مستقل يترجم آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، ويبين الطريق والاستراتيجية للوصول إلى الأهداف الوطنية المنشودة للشعب الفلسطيني، وقد جاء انشاء منظمة التحرير الفلسطينية تتويجاً لتطورات عربية وفلسطينية فكان الحاجة فلسطينية عربية لإنشاء ممثل سياسي وإطار جامع للشعب الفلسطيني يمثل برنامج سياسي ورؤية فلسطينية للمقاومة والتحرير، فكانت هذه الولادة بمثابة مرحلة جديدة في تاريخ العمل الوطني الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني امتد تأثيرها حتى اللحظة (صايغ، 2003: 3).

كان الاختلاف العربي –العربي سبباً دائما لتعثر في محطات القضية الفلسطينية، فنتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية لم يتخذ أي قرار عربي على مستوي المؤسسات العربية لصالح القضية الفلسطينية حتي العام 1963. لاحقا في 15 (سبتمبر) من نفس العام تم اتخاذ قرار في تعيين ممثلاً لفلسطين خلفاً لرئيس حكومة عموم فلسطين احمد حلمي الذي توفي في نفس العام، وقد تم اختيار أحمد الشقيري لهذا المنصب، في ظل معارضة اردنية سعودية لهذا التعيين اعتراضاً على شخص الشقيري (الشقيري، 1971: 13).

قاد أحمد الشقيري العمل الدبلوماسي الفلسطيني في تلك المرحلة من تاريخ الصراع، فقد مثل فلسطين في مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في 13 (يناير) من العام 1964، وقد كان تمثيل الشقيري فلسطين بالمؤتمر استجابة لدعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقد قدم الشقيري مسودة نظام سياسي عسكري مالي شامل ورؤية تتضمن ميثاقاً وطنياً ونظاماً داخلياً، الأمر الذي نال إعجاب وموافقة الرئيس جمال عبد الناصر وأن كان قد تم النظر اليه كرجل تخطي حدوده وهو سبب عدم الرضي الأردني السعودي عن سياساته وتعيينه بالأساس بهذا المنصب ورغم ذلك والاعتراض الداخلي الفلسطيني المتمثل في معارضة حركة فتح وفلسطينيو المخيمات ومجالس الطلبة فقد واصل الشقيري عمله بهذا المنصب (الشقيري، 1971: 50).

حاولت المنظمة في تلك المرحلة ان تلعب دوراً دبلوماسياً كاملاً على الساحة العربية والدولية لصالح القضية الفلسطينية، فقد بدأت المنظمة وخاصة أوائل السبعينات بالقيام بأعمال

دبلوماسية كبيرة على الساحات المختلفة العربية والدولية وذلك لكسب تأييدها والحصول على الاعتراف الرسمي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وهو ما تحقق لها ال قمة الرباط 28 (اكتوبر) 1974 عندما اعترفت الدول العربية بالمنظمة كعنوان للفلسطينيين (أبو عفيفة، 1998: 141).

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على ما كانت تصبو اليه من تمثيل شرعي ووحيد معترف به من قبل الدول العربية والأطراف الدولية المختلفة، وكان لذلك دور كبير في استقرار شكل النظام السياسي الفلسطيني وطبيعة الخطاب الموجهة إلى العالم باسم منظمة التحرير الفلسطينية الحاضنة السياسية الجامعة لكافة أو غالبية ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

## ثالثاً: الدبلوماسية الفلسطينية خلال الفترة 1982-1994:

شهدت هذه الفترة تحولاً مهماً في السياسية الأمريكية، انعكس على دورها في المنظفة وعلاقتها بإسرائيل حيث كانت بوادر سيطرة الولايات المتحدة على العالم لوحدها بدأت بالظهور، فقد اتخذت الإدارة الأمريكية قرار بترقية إسرائيل من وكيل لأعمالها في المنطقة إلى شريك كامل، فعملت على التدخل في لبنان واي نقطة ساخنة إسرائيل طرف فيها، فكان أن دعمت الهجوم الإسرائيلي على لبنان لتدمير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ناهيك عن توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس سلبا على الفلسطينيين وعملهم المسلح جنبا إلى جنب مع نشاطهم الدبلوماسي.

في مقابل هذا التوجه الأمريكي الكبير لدعم إسرائيل، عمد الفلسطينيون خلال هذه المرحلة إلى تحاشي التصفية الجسدية والسياسية للمنظمة، وذلك في أعقاب تشتت المنظمة في عده دول، وهو ما أطلق عليه دبلوماسية المحافظة على الذات أو دبلوماسية الأمر الواقع، فكان لفقدان المنظمة قاعدتها الجغرافية في لبنان ودول الطوق إجمالا تأثير سلبي كبير على العمل الدبلوماسي الفلسطيني وتحول مقر ياسر عرفات في تونس إلى مقر دبلوماسي أكثر منة عسكري وذلك لبعده الجغرافي عن فلسطين.

بدأت القيادة الفلسطينية في تلك الفترة التركيز على العلاقات مع الغرب، وذلك بتوسيع الوجود الدبلوماسي العلني جنبا إلى جنب مع القنوات السرية وإنفاق الأموال على البعثات الدبلوماسية الفلسطينية، فقد انهمكت القيادة الفلسطينية في الزيارات الدولية والمشاركة الفاعلة

قدر الإمكان في العمل الدبلوماسي العربي والإقليمي والدولي، فيمكن القول إن المنظمة في تلك المرحلة حصلت على تمثيل دبلوماسي تراوح ما بين الجزئي والكامل وبشكل شبهه رسمي، فكانت ممثلياتها تعامل كسفارات وتتمتع دبلوماسيتها بالحصانات والامتيازات (ابو عفيفة، 1998: 140).

يمكن القول( حسب رأي الباحث) أن السياسية الفلسطينية في تلك المرحلة ركزت على البقاء في ظل ما تعرضت له منظمة التحرير حاضنة الشعب الفلسطيني السياسية، وقد ركزت القيادة السياسية على انتهاج سياسة دبلوماسية توفر لها الاستمرار في العمل السياسي بعد ان ابعدت المنظمة عن حدود فلسطين وتفرقت قواتها في عدة بلدان عربية، وهنا كان طبيعياً ان يتم التركيز عي العمل الدبلوماسي لكون العمل العسكري أصبح غير ممكن نتيجة البعد عن حدود فلسطين ودول الطوق.

## ثالثاً: الدبلوماسية الفلسطينية في أعقاب مدريد وأوسلو 1991-2015:

في خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب أمام الكونجرس في مارس من العام 1991 وبعد انتهاء حرب الخليج الثانى، دعا الرئيس إلى تسوية بالشرق الأوسط وهو ما تم تسميته بمشروع بوش، وهو ما اطلق عليه مشروع التسوية القائمة على مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وعلي راسها القرار 242 و338، على نحو يضمن لإسرائيل الاعتراف والأمن، ويضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

كانت الرغبة الامريكية باستبعاد منظمة التحرير من أي جهود تسوية قوية، فقد اصر الأمريكيون على استبعاد منظمة التحرير وحرمانها من وفد مستقل في أي مؤتمر دولي قادم بغرض إقرار السلام، وجاءت ترجمة ذلك بزيارة وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر في (مارس) 1991 والتي طالب فيها باستبعاد منظمة التحرير من مؤتمر مدريد واكد على عزم الولايات المتحدة في إجراء اتصالات مع شخصيات من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك وبحنكة سياسية رحبت منظمة التحرير بذلك ووافقت على عقد لقاء بيكر بشخصيات وطنية من الداخل، فقد كانت المنظمة في وضع لا تحسد عليه نتيجة تأييدها للطرف العراقي في حرب الخليج الاولي (المدهون، 1991: 143).

افتتح في الفترة ما بين 30 اكتوبر/ إلى 3 نوفمبر 1991، وبرعاية الرئيسيين الأمريكي بوش الاب والسوفييتي جورباتشوف مؤتمر مدريد للسلام في أعقاب حرب الخليج الثانية في

العاصمة الاسبانية مدريد، وحضر المؤتمر كلاً من إسرائيل ولبنان ومصر، ووفد أردني–فلسطيني، وآخر من مجلس التعاون الخليجي، وشارك في الافتتاح ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة وآخر للجماعة الأوربية آنذاك (الشريف، 1995: 405).

كانت مشاركة الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد اعتراف غير مسبوق من الطرف الأمريكي بالطرف الفلسطيني الذي حضر إلى المؤتمر ضمن وفد أردني ولكن هذا الحضور شكل علامة فارقة في الدبلوماسية الفلسطينية حيث استطاع الفلسطينيون من خلاله تسليط الضوء على قضيتهم العادلة وحقوقهم المشروعة من خلال كلمة الوفد التي القاها الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد أما الحضور بما فيهم الطرف الإسرائيلي (الشريف، 1995: 406).

تباينت الآراء فيما يخص المشاركة في مؤتمر مدريد لدي الأطراف الفلسطينية المختلفة، فقد اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في ذلك الحين الرئيس محمود عباس أن مؤتمر مدريد يعتبر أهم حدث سياسي يقع في المنطقة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وبين ان اهمية هذا الحدث تكمن في التواجد السياسي الفلسطيني الاول على دائرة مفاوضات واحدة قبالة الإسرائيليين وهو ما يمثل اعترافاً إسرائيلياً ودوليا بالفلسطينيين كشعب موجود وهو ما لم يكن موجود قبل ذلك وهو ما يعتبر نجاح كبير للدبلوماسية الفلسطينية بالرغم ان الفلسطينيون لم يحققو أي إنجازات تذكر من هذا المؤتمر على صعيد حلي عملي لقضيتهم وحقوقهم الوطنية المشروعة (عباس، 1991: 105–106).

ويرى الباحث أن الحضور الفلسطيني في مؤتمر مدريد كان خطوة دبلوماسية مهمة على طريق النضال الفلسطيني لنيل الحقوق، وذلك بالرغم من أن هذا الحضور جاء ضمن وفد عربي مشترك وكان الهدف منه احتواء الطرف الفلسطيني وعكس عدم رغبة الولايات المتحدة في الفلسطينيين كممثلين لشعبهم بالذات فلسطينيو منظمة التحرير عقاباً لهم على موقفهم إلى جانب العراق في حرب الخليج الأولي، وقد فضلوا شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة لضرب صورة المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وذلك لإضعافها وتهمشيها وتهميش الموقف الفلسطيني ككل.

في أعقاب مفاوضات مكثفة في العاصمة النرويجية أوسلو، توصلت الدبلوماسية الفلسطينية إلى اتفاق اعلان مبادئ مع الجانب الإسرائيلي حول ترتيبات حكم ذاتي انتقالي، وقعت منظمة التحرير هذا الاتفاق في 13 ديسمبر 1993، بحضور الرئيس الأمريكي السابق

"بيل كلينتون" وسمي اتفاق "أوسلو" نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية في أعقاب مؤتمر مدريد (شاش، 1995: 262).

التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق وعلى لسان رئيسها الراحل ياسر عرفات بحق إسرائيل في العيش بأمن وسلام والوصول إلى حل لكافة القضايا الأساسية التي تتعلق بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات الدبلوماسية، وبذلك بدأت حقبة عمل دبلوماسي فلسطيني خالية من الكفاح المسلح على أساس العمل على التوصل إلى اعلان دولة فلسطينية في غضون خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق (عباس، 1994: 165-166).

في المقابل، قررت إسرائيل وعلي لسان رئيس وزرائها آنذاك "اسحاق رابين" الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات دبلوماسية معها، كما وجه "ياسر عرفات" رسالة إلى رئيس الخارجية النرويجي آنذاك "يوهان هولست" يؤكد فيها أنه سيضمن بياناته العلنية موقفا لمنظمة التحرير تدعو فيع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون (شاش، 1995: 262-263).

شكل التوقيع على اتفاق أوسلو وبدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لاحقاً على ترتيبات الحكم الذاتي ومن ثم البدء بمفاوضات دبلوماسية لحل قضايا الوضع النهائي جرعه مكثفه للدبلوماسية الفلسطينية التي عمدت في تلك المرحلة إلى الطريق الدبلوماسي السلمي في تحصيل الممكن من الحقوق الفلسطينية حسب ما نص عليه اتفاق أوسلو، فقد انحصرت الدبلوماسية الفلسطينية في النضال السلمي للعمل على إقامة دولة فلسطينية حسب المرجعيات الدولية المتمثلة في القرارين (242) و (338)، ومع بدء سير الأمور على الأرض تبين أن أوسلو أعطت للفلسطينيين رخصة دبلوماسية وشرعية دولية للمطالبة في حقوقهم بشكل دبلوماسي، وأن تحصيل هذه الحقوق أصبح رهن التزام إسرائيل ومدي ضغط المجتمع الدولي وراعيي عملية السلام روسيا والولايات المتحدة على إسرائيل، ولاحقاً لم تلتزم إسرائيل بما اتفقت عليه ولم يعمل المجتمع الدولي بشكل جدي للضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاق.

## ادوات الدبلوماسية الفلسطينية لتحقيق الثوابت الوطنية الفلسطينية.

تعتبر الحالة الفلسطينية فريدة من نوعها في الوقت الراهن، فكان لدى الفلسطينيين حكم ذاتي لمده خمس سنوات سبقتها ثورة استمرت ثلاثين عام وانتهت بانتفاضة عام 2000، ومن ثم انتخابات أفرزت فوز لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وما تبع هذا الفوز من انقساما أفرز حكومتين لشعب واحد، وصولاً وبعد سنوات من القطيعة إلى حكومة وفاق لم تثبت اقدامها بعد، وهو ما أثر على الدبلوماسية الفلسطينية والسياسية الخارجية الفلسطينية بشكل عام (باجس، 2011: 39).

فبالرغم من الوضع الفلسطيني الخاص، فهناك العديد من الأدوات الدبلوماسية المتوفرة لدى الفلسطينيين خاصة في أعقاب إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية كما يلي:

**1- وزارة الخارجية الفلسطينية:**

تعتبر وزارة الخارجية إحدى أهم الأدوات الدبلوماسية، كونها تعتبر مصنع الدبلوماسية الفلسطينية، والدبلوماسية بشكل عام في أي دولة، ومن هنا تنبع أهميتها وضرورة العمل على الارتقاء بدورها والعمل على تطويره، ولذلك يجب أن يتم وضع رؤية واضحة الأهداف والوسائل على كيفية الاستفادة من هذه المؤسسة من خلال ما يتم في غالبية وزارات الخارجية بالعالم، من تدشين إدارة كاملة مختصة بالشئون الدبلوماسية (أبو كوش، 2010).

**2- مراكز الدراسات والأبحاث:**

يري الدكتور نبيل شعث أن خلق رؤية واعية تجاه قضية ما من خلال مراكز دراسات وابحاث مهنية تعتبر أداة مهمة لأي دبلوماسية كانت، من خلالها يتم مناقشة هذه الخطوة ضمن فرق عمل متخصصة من كافة الجوانب، وتخضعها للبحث والتفنيد للخروج بأفضل الخيارات المدروسة، وذلك لدراسة البيئة المحيطة بأي قرار بهذا الخصوص من خلال تحليل المجتمع الدولي ورده فعلة على أي خطوة دبلوماسية يراد القيام بها، وذلك للخروج بتأييد دولي واسع قدر الإمكان لهذه الخطوة من خلال اخضاعها للدراسة عن طريق مؤسسات متخصصة في هذا الشأن (شعث، 2010).

**3- التدريب الدبلوماسي الاحترافي:**

يعتبر التدريب الدبلوماسي الاحترافي أحد أهم أدوات الدبلوماسية الفلسطينية المتاحة، فلقد انشأت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها العديد من المؤسسات التدريبية الدبلوماسية كان أهمها المعهد الدبلوماسي لتدريب الكوادر الدبلوماسية، وهو ما يكفل وجود خبراء ذوي كفاءة للتخطيط الدبلوماسي التقليدي، وهو ما جعل الدبلوماسية الفلسطينية ناجحة إلى حد معقول. فقد نجحت هذه الدبلوماسية على الصعيد الدولي في جميع المحافل الدولية بكفاءة وليس فقط من باب التعاطف، فقد كانت ولا زالت تزاحم إسرائيل في كافة الساحات وتكسب العديد من الدول وتجند عدد من الدول للتصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة لأي قرار يخص القصية الفلسطينية وذلك نتيجة الممارسة والتدريب الاحترافي (يوسف، 2010).

**4- التكنولوجيا كأداة دبلوماسية:**

تعتبر التكنولوجيا الأداة الأساسية في الوصول إلى الجمهور والتأثير في العصر الحالي، فهي أداة متاحة وبشكل كبير للفلسطينيين لاستغلالها بالحقل الدبلوماسي، ومن الأمثلة على استغلال الفلسطينيين للتكنولوجيا لتفعيل نشاطهم الدبلوماسي الحروب التي شهدتها غزة مؤخراً والتي ابتكر فيها نشطاء الفيس بوك مظاهرات على الفيس بوك وحملات مقاطعه وشجب وتنديد، ناهيك عن القيام باختراق مواقع إسرائيلية وتخريبها، وعلي الصعيد الرسمي يتم استخدام هذه التكنولوجيا وفق معايير محددة لصالح العمل الدبلوماسي الفلسطيني، فهناك مواقع رسمية تساهم في نشر القضية الفلسطينية تحتوي على رسائل رسمية ومنسقة فيما بينها (يوسف، 2010).

**5- وسائل الإعلام:**

إن التأثير يبدأ وينتهي بوسائل الإعلام، والخبر إن لم يكن بوسائل الإعلام فإنه كأن لم يحدث، ويتم التأثير بالمواقف العامة بقدر انتشارها في وسائل الاعلام، وليس حسب اهميتها، وهذا هو حال الدبلوماسية إذ تحتاج بشكل كبير إلى ترويج إعلامي مهني، وهنا يجب التأكيد على أن لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية دور اساسي في نشر أي رأي أو فكرة ونقل أي وجهه نظر معينة من خلالها، والتي تعتبر بدوها متاحة كأداة للدبلوماسية الفلسطينية، ويجب الإقرار هنا أن الاجتهاد في هذا المجال محدود ويفتقر إلى المتابعة والاستمرارية، فالدعم المخصص للمحطات التي تنقل صورة القضية الفلسطينية بشكل إيجابي قليل مقارنة بما يخضه

الطرف الآخر لدحض الرواية الفلسطينية إسرائيلياً وأمريكياً في الإعلام الغربي والعالمي ودعم ما يسمي بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (يوسف، 2010).

وهنا يرى الباحث إن هناك مجهود إعلامي فلسطيني يمكن اعتباره رافعة للدبلوماسية الفلسطينية ولكنه غير كافي، فقد أهدر الفلسطينيون دعم دولي خارجي لا بأس به في مجال الإعلام، حيث تم توجيه مساعدات إلى عملية تطوير محطات تلفزيونية وإعلامية تقدم رسالة عادية جدا وبشكل تقليدي، فتجد الإعلام الفلسطيني يتصرف وكأن الفلسطينيين في بحبوحة وقد استردوا كافة حقوقهم المسلوبة والواقع غير ذلك، بينما لا يزال الإعلام الإسرائيلي بالمقابل إعلام موجهه وعلي مستوي الأحداث ولا يركن ولا يغمض له جفن في تسليط الضوء على القضايا اليومية التي تخدمه كقوة احتلال، ويركز على هفوات الفلسطينيين بشكل كبير وينقل الحقيقة مشوهه للإعلام العالمي للترويج لدبلوماسية السم الإسرائيلي، فيما لا تجد رواية فلسطينية رسمية تقابل الرواية الإسرائيلية في تلك المحافل.

## واقع الدبلوماسية الفلسطينية في ضوء مساعي التسوية السياسية.

تعتبر الموافقة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير على برنامج النقاط العشر اول خطوة فعلية فلسطينية للانخراط في عملية التسوية السلمية، فد أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر التي تمت صياغتها من قبل قيادات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي تدعو إلى إنشاء سلطة وطنية على أي قطعة محررة من أرض فلسطين، يتمتع فيها كل المواطنين بالمساواة والحقوق، بغض النظر عن العرق والجنس والدين، علمًا بأن الهدف الحقيقي في تلك المرحلة لا يزال إكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الكاملة

من خلال حديث أدلى به الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي يوم 1981/8/7 لوكالة الأنباء السعودية طرح ثمانية مبادئ قال أنه يمكن الاسترشاد بها للوصول إلى تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس العربية.
2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.
5- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
7- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
8- تقوم هيئة الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد عرفت هذه المبادئ فيما بعد بـ (مشروع فهد للسلام) والذي أعلن في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982، لكن القمة لم تتبناه. ولاحقا أعلن فاروق القدومي رئيس الإدارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو في مؤتمر القمة العربية، أعلن فاروق القدومي ذلك قائلًا: "إن الظروف غير مناسبة لحل سلمي، وأن الفلسطينيين يرفضون النقطة السابعة في المشروع رفضًا قاطعًا" (منشورات المركز الفلسطيني للمعلومات "وفا"، 1998).

اعتبرت مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية الدبلوماسية في توسيع دائرة الاعتراف القانوني الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة نجاح معقول في ضوء موازين القوي الدولية، وهنا يجب التنويه إلى أن الاعتراف الأوسع بالحقوق الفلسطينية المشروعة كان في أعقاب اتفاق "أوسلو" وذلك لكون الاتفاق كان نتيجة وحصاد لعمل مقاوم مسلح طوال عمر الثورة الفلسطينية قبل أوسلو من قبل منظمة التحرير، وفي ظل نظام سياسي أكثر توازنا من بنية النظام الدولي الحالي (باجس، 2011: 42).

ويرى الباحث أنه وفي إطار مساعيها الدبلوماسية لتحصيل حقوق شعبها المشروعة، فشلت السلطة الوطنية الفلسطينية في الحصول على مركز الدولة العضو في الأمم المتحدة سنة 2011، لكنها عادت الكرة وحصلت على هذه المكانة في العام 2012، وذلك حينما أعلنت 132 دولة اعترافها بالدولة الفلسطينية بما يشكل 64% من المجتمع الدولي بعدد سكان يقارب 5. 5 مليار نسمة من سكان العالم. حظيت السلطة الفلسطينية والتي تحولت إلى صفه دولة بعضوية 17 منظمة دولية، وبصفه دولة غير عضو في عشر منظمات دولية، وعضوية ثلاثة اتحادات دولية رياضية، كما تشارك في عضوية اتفاقيات تجارية مثل اتفاقيات مناطق تجاره حرة، استثمار، وهو ما يؤكد ان العمل الدبلوماسي عمل تراكمي يعتمد على المتابعة والإصرار على النجاح وأن تطلب ذلك إعادة الكرة مرة ومرتين.

في أعقاب أوسلو، وظفت الولايات المتحدة الأمريكية ما سمي بدبلوماسية الدولار بالتعامل مع السلطة الفلسطينية، أي ربط المساعدات المالية الدولية بمدي التوافق مع المطالب الأمريكية، ومن جهة أخرى دفع الدول الأخرى لا سيما الأوروبية لذات الموقف، وهو ما شكل أداه ضغط دبلوماسي كبيرة للتأثير على القرار الفلسطيني، بالمقابل بذلت المنظمة والسلطة الفلسطينية المنهج الدبلوماسي في مرحلة ما بعد أوسلو لمواجهة الضغوطات الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم (يوسف، 2010).

إجمالاً، اتسم العمل الدبلوماسي الفلسطيني بالنجاح المتواضع لأسباب كثيره أهمها، انعدام التراكم، فليس من سمات العمل الدبلوماسي الفلسطيني البناء على ما سبق والمثابرة في استمرار العمل على فكرة معينة لإنجازها والأمثلة على انعدام التراكم كثيرة منها قرار محكمة العدل الدولية الخاصة بالجدار، وتقرير غولدستون، وقرار البرلمان الأوروبي المتعلق بالقدس والدولة الفلسطينية وغيرها، فإن العمل الدبلوماسي يتطلب معرفة ومتابعة هذه القرارات ليس من الناحية الشكلية فقط ولكن من المعرفة الدقيقة عن آلية اتخاذ القرارات ومتابعتها ودوائر التأثير وأهمها معرفة مصالح الأخرين والتأثير فيها (التميمي2012).

أما السمة الأخرى للعمل الدبلوماسي الفلسطيني فهي عدم التكامل وفي هذا المجال حدث ولا حرج فليس هناك تكامل على المستوى الوطني بين ما تقوم به المؤسسات الأهلية والأحزاب مع ما تقوم به السلطة ومنظمة التحرير فليس بالضرورة أن يعني التكامل التطابق في وجهات النظر ولكنه يعنى التناغم الشديد في القضايا الوطنية الكبرى كالاستيطان والقدس وغيرها. والسمة الأخرى هي أنه عادة ما يتم أخذ القرار فيه بالانصياع لما يسمى رغبة المجتمع الدولي وليس المصلحة الوطنية الخالصة وذلك بسبب سياسية المجتمع الدولي الظالمة تجاه الشعب الفلسطيني وتنكره لحقوقه المشروعة.

إن العمل الدبلوماسي الفلسطيني كان ولا زال مبنياً على إدراك التطورات وليس على المعلومات الدقيقة. وهذا يفسر جو التفاؤل الذي حصل بعد انتخاب أوباما، والذي كان تقديراً ينم عن عدم المعرفة بالنظام السياسي الأمريكي، والأمثلة كثيرة مثلا بعد قرار الاتحاد الأوروبي حول الدولة والقدس، فلو كان لدينا معرفة بدوائر صنع السياسة وكيفية اتخاذها في الاتحاد الأوروبي ومكوناته على سبيل المثال، لكان القرار الذي صدر هو متوقع ومعروف سلفا، ولكن

ثقافة الانطباع هي التي أشاعت الجو الذي يشبه الحمل الكاذب وهذه القصة تتكرر كثيرا في العمل الدبلوماسي الفلسطيني (التميمي، 2012).

وهنا يرى الباحث ان الطريق لا زال طويلاً أمام الدبلوماسية الفلسطينية التي قطعت شوطاً ليس بالقصير في هذا المجال، إلا انه لا زال يلزمنا الكثير كفلسطينيين في مجال الدبلوماسية، ناهيك ان العمل الدبلوماسي عمل تكاملي يتلاقى مع مكونات الدولة ونفوذها وقتها العسكرية والاقتصادية، الامر إلى تفتقر إليه بشكل كبير الحالة الفلسطينية، فالسلطة الفلسطينية لا زالت سلطة تحت الاحتلال وتفتقر إلى السيادة والمقومات التي تلزم أي كيان سياسي آخر لكي تثمر سياساته دبلوماسياً، فالدبلوماسية الفلسطينية بواقع الحال تشبهه إلى حد كبير القفز في الهواء أو الزوبعة في فنجان، إذ لا يملك الفلسطينيون مقومات ذاتية حقيقية لفرض وجهات نظرهم ودعم جهودهم الدبلوماسية في ظل مجتمع دولي ظالم يفتقد للأخلاقيات وتسود فيه لغة القوه والمصالح لا أكثر.

# الفصل الرابع

# أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على الأداء الديبلوماسي الفلسطيني

- **المبحث الأول: أثر المتغيرات المحلية على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني**
- **المبحث الثاني: أثر المتغيرات الاقليمية على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني**
- **المبحث الثالث: أثر المتغيرات الدولية على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.**

**مقدمة:**

تقوم الدبلوماسية بدور أساسي في إطار العلاقات الخارجية للدول وتدعيم هذه العلاقات، فمن خلالها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة عبر الحوار وبعيداً عن استخدام الإكراه والقوة، كما توطد من خلالها الدول علاقاتها مع المحيط الإقليمي والجوار والمحيط العالمي وتعمل على زيادة وتعزيز نفوذها في مقابل دول أخرى غير صديقة.

أما فيما يخص حركات التحرر الوطني والكيانات السياسية الأخرى، فإن مهمة الدبلوماسية تنحصر في هدف وحيد محدد وهو العمل على تهيئة الظروف والمناخ المحلي والإقليمي والدولي لتحقيق التحرر لهذه الحركات وحصولها على حقوقها الوطنية الكاملة، وهو ما يجعل دبلوماسية التحرر الوطني تخضع لهدف التحرر دون غيره متأثرة بكافة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية (بضري، 2013: 2).

ارتبط النشاط الدبلوماسي والجهاز الدبلوماسي الفلسطيني بشكل عام مع نشاه النضال الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة، حيث أن العمل الدبلوماسي يعتبر مكون رئيسي لأي عمل مقاوم منظم ضد أي احتلال كان، وذلك كونه اداة من الدعم، والإسناد، ووسيلة لنيل الشرعية الدولية والاقليمية، وهو ما عملت على إنجازه دبلوماسية النضال الوطني الفلسطيني خلال مسيرة كفاحها الطويلة والمستمرة حتى اللحظة.

كانت ولا زالت الدبلوماسية الفلسطينية إحدى أهم الأدوات الأساسية في تنفيذ وتحقيق الأهداف الفلسطينية في التحرر والاستقلال الكامل، فكانت نشأة الدبلوماسية الفلسطينية مصاحبة لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية وتكوين ممثلات دبلوماسية في الخارج، وقد تطورت هذه الدبلوماسية مع إعلان الدولة وذلك باعتراف عدد كبير من الدول العربية في أعقاب إعلان الجزائر عام 1988 (جقمان، 2012: 31).

تأثرت الدبلوماسية الفلسطينية بمتغيرات عدة، منها المتغيرات المحلية التي تتمثل في الوضع الفلسطيني الداخلي من خلال المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتكوينها ودورها في دفع عجلة العمل الدبلوماسي سواء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وحتى أو مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الوطنية الأخرى.

والمتغيرات الإقليمية تلك التي تحدث في المحيط الإقليمي وطبيعة العلاقات المبنية على هذا الأساس والتي لها دور تأثيري في النشاط الدبلوماسي الفلسطيني وتنعكس بشكل كبير على

ادائه العام نتيجة دعم هذه الدول والأطراف الإقليمية للثوابت الفلسطينية والحق الفلسطيني بالدفاع دبلوماسياً عن هذه الحقوق في المنظمات الدولية المختلفة.

أما المتغيرات الدولية فهي الأكثر تأثيرا على الدبلوماسية الفلسطينية والعمل السياسي الفلسطيني بشكل عام كونها تتحكم بكافة مناحي العمل السياسي الدولي لا سيما الدبلوماسية العالمية وتسيطر عليها القوي العظمي بالعالم ومن خلالها تصدر قرارات الشرعية الدولية، فهي متغيرات تؤثر على العالم بالكامل وليس على النشاط الدبلوماسي الفلسطيني فقط.

## المبحث الأول

## المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني

**تمهيد**:

لا يمكن إلغاء دور الدبلوماسية الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني، والحفاظ على الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل من خلال الإبقاء على شعلة النضال الوطني الفلسطيني حية متأججة في ظل الأزمات التي مرت بها القضية الوطنية الفلسطينية، فكانت أداة ضرورية ومكملة للكفاح المسلح الفلسطيني لتحقيق حلم التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (توام، 2013: 13).

ومن ناحية أخرى، أثبت النشاط الدبلوماسي الفلسطيني وجوده لدي ال130 دولة التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وحقق العديد من النجاحات في مجالات الدبلوماسية المتعددة في المحافل الدولية والعربية والإقليمية. كذلك فقد تم إيصال القضية العادلة للشعب الفلسطيني للعالم من خلال الأمم المتحدة وعبر سلسلة من الاتصالات الثنائية والعربية والإسلامية، مما ساعد على توضيح صورة نضال الشعب الفلسطيني وبيان حقوقه المشروعة وتقرير مصيره وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ومن هنا تأثرت الدبلوماسية الفلسطينية صعوداً وهبوطاً بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وهو ما انعكس، بشكل عام، على الأداء السياسي للكفاح الفلسطيني ومدي نجاح الشعب الفلسطيني في الاستفادة من طرق المقاومة السلمية والدبلوماسية (سلامة، 2000: 34).

وطبقا للفترة الزمنية للدراسة، سيتم استعراض هذه المتغيرات لتسليط الضوء على المرحلة الزمنية بين ما قبل مؤتمر مدريد للسلام وحتى الوقت الراهن كما يلي:

### اولاً: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني فيما قبل أوسلو:

صاحب تلك المرحلة حدوث متغيرات عدة على المستوى المحلي الفلسطيني وقيادته الوطنية وذلك نتيجة انتهاء حرب بيروت وخروج المنظمة من لبنان كما يلي (العزي، 2005: 10):

**1- متغيرات أثرت على الهدف:**

في أعقاب حرب لبنان عام 1982، عمدت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحاشي التصفية الكلية في بيروت بقبول اللجوء للشتات ووقف الكفاح المسلح المباشر، وذلك عبر صفقة مباشرة مع الأمريكيين، وتحت حمايتهم، وبموافقة السوفييت. ولاحقا العمل على تحاشي التصفية السياسية في الخارج، والتي قد ترتبت على الضعف العسكري بقبول تنازلات جوهرية وهو ما أثر على العمل الدبلوماسي ودفع القيادة السياسية إلى القيام بمناورات دبلوماسية دفعتها إلى خيارات بديلة لإنقاذ الموقف السياسي والمسيرة النضالية من الاندثار، وهو ما يمكن أن يقود في النهاية إلى تصفية عملية ا وإحلال بديل عربي مكان الفلسطيني في حال عدم وجود مرونة سياسية في التعامل مع المستجدات على ساحة الصراع (العزي، 2005: 98).

**2- متغيرات أثرت في منهج منظمة التحرير:**

شددت القيادة الفلسطينية قبضتها المباشرة على الشبكة الدبلوماسية الفلسطينية بشكل عام، وتحول مقر قيادة المنظمة إلى مقر قيادة أركان دبلوماسية تمارس صلاحيات كبيرة وتتمتع بسلطات واسعة في ادارة الصراع مع الجانب الإسرائيلي. ويعود ذلك إلى اللجوء لخيار العمل الدبلوماسي فقط باعتباره الخيار الوحيد في تلك المرحلة وهو ما أدى إلى تهميش الدائرة السياسية.

وترتب على الأسلوب الجديد في الحراك السياسي الفلسطيني، الذي انعكس بشكل كبير على الدبلوماسية الفلسطينية، إلى زيادة الاهتمام المالي بالبعثات الدبلوماسية، والتركيز على تحقيق مكاسب دبلوماسية جديدة لمنع انهيار الموقف الفلسطيني عالمياً، ولتعويض النقص الشديد الذي خلفة انتهاء العمليات العسكرية المباشرة داخل إسرائيل.

**3- متغيرات أثرت على المرجعية السياسية (الانتفاضة الاولي):**

انطلقت العام 1987 انتفاضة الحجارة في الأراضي المحتلة، لتعطي جرعة حياة كبيرة إلى منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية، وتشكل فرصة ذهبية لإعادة صياغة الأهداف والتحركات الفلسطينية في المجالين السياسي والدبلوماسي، وهو ما استدعي تطوير الوسائل والأساليب والأدوات، بيد أن هذا الحدث استخدم في تكريس البحث عن تسوية وهو ما تم في دورة المجلس الوطني 1988 بالجزائر. وعلية تم اعلان دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية (العباسي، 1990، ص37).

وبرزت على الساحة الفلسطينية في ذلك الحين حركتان إسلاميتان هما حركة الجهاد الاسلامي وحركة المقاومة الاسلامية حماس، اللتان عملتا على خلق واقع نضالي جديد، ونافستا

منظمة التحرير على تمثيل الشعل الفلسطيني بدعوي أنها لم تعد تتمتع بشرعية أحادية التمثيل، بناءاً على الوقائع الجهادية على الأرض. وهو ما دفع منظمة التحرير للتشبث بالمخرج السياسي للأزمة الفلسطينية، والي الاحتفاظ بأحادية التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني من خلال عدد من الطروحات الدبلوماسية الجديدة، وعلي راسها القبول بالقرار 242، والقبول بدولة فلسطينية على حدود 1967م.

## ثانيا: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني لما بعد مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو:

شهدت تلك المرحلة محليا على المستوى الفلسطيني ركوداً سياسياً كبيراً في بداياتها، إذ كانت القيادة الفلسطينية تعاني بشكل كبير من نتائج العزلة الدولية التي فرضت عليها في أعقاب حرب الخليج الثانية ودخولها بوفد مشترك تحت العباءة الأردنية، وهو ما قاد المنظمة إلى الدخول في مفاوضات سرية مع الإسرائيليين، انتهت بالاعتراف المتبادل بين الطرفين، وفي أعقاب توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993 برزت على الساحة الداخلية الفلسطينية معارضة من قبل الإسلاميين ومعظم القوي السياسية اليسارية على السواء لهذا الاتفاق إلا أنها لم تؤثر بأي حال من الأحوال على النشاط الدبلوماسي الذي توسع بشكل كبير في تلك المرحلة نتيجة التطورات الدولية التي منحت للفلسطينيين بموجب هذا الاتفاق فرصة التأسيس لطريقة جديدة في ادارة الصراع والتحول النهائي من العمل المسلح الى الدبلوماسية الثنائية والمتعددة النشطة (عبد الله، 2007: 11).

## ثالثاً: المتغيرات المحلية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني في أعقاب انتفاضة الأقصى:

كانت أبرز المتغيرات التي حدثت في تلك الفترة هي الانتفاضة الفلسطينية الثانية وهي ما عرفت بانتفاضة الأقصى التي اندلعت في سبتمبر من العام 2000، والتي كان من نتائجها المباشرة تدهور كبير في النواحي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للشعب الفلسطيني وقيادته، فقد انقلبت الأمور داخلياً راساً على عقب بشكل دراماتيكي، وهو ما دفع السلطة الفلسطينية للتركيز على مهمة جديدة للدبلوماسية الفلسطينية تركز على فضح الممارسات الإسرائيلية محليا واقليميا ودولياً.

وتلي هذا الحدث المهم متغيراً فلسطينيا آخر هو الانتخابات الفلسطينية عام 2006 والتي أفرزت فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وهو ما خلق حالة من الشلل الدبلوماسي والسياسي نتيجة مواقف حماس الرافضة لكل ما وقعته منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات مع إسرائيل، فكان لهذا العامل المحلي تأثيراً كبيراً على الدبلوماسية الفلسطينية وعلى العمل السياسي الفلسطيني بشكل عام، وهو ما تطلب جهداً كبيراً للموائمة بين قبول الدور الجديد لحركة حماس وإرضاء المجتمع الدولي الرافض لهذا الدور بل ويتخدد عقوبات ضد الفلسطينيين بناءاً علية.

لم يكن هناك ما هو أسوأ سياسيا واجتماعياً مما حدث من انقسام في عام 2007، إذ تمخض عن هذا انقسام عظيم الضرر بالقضية الوطنية الفلسطينية بشكل عام، فقد أصبح للشعب الفلسطيني قيادة في الضفة الغربية واخرى لحركة حماس في غزه والتي أصبحت تقود حكومة مناوئة بشكل كلي للرئيس عباس وللسلطة في الضفة الغربية. واستمر التناحر بين الطرف بالرغم توقيع أكثر من اتفاق مصالحة بين الطرفين في فيما بين 2010 و2015 (عبد الله، 2007: 45).

ويرى الباحث ان هذه الحالة الاستثنائية قد أثرت على الواقع السياسي الفلسطيني على الصعيدين المحلي والدولي، وأدت إلى تراجع الجهود النضالية، وتراجع كل مساعي التسوية إلى حد الوصول إلى طريق مسدود، والي اتجاه السلطة الفلسطينية المتأنية إلى مؤسسات المجتمع الدولي والتخلي عن الرعاية الامريكية للتسوية من جهة، والي اتجاه إسرائيل إلى تعزيز الاستيطان والعمل على تعزيز قبضتها على القدس، من جهة أخرى. كما يرى الباحث ان هذه الحالة الاستثنائية هي التي أعطت إسرائيل فرصة تكرار عدوانها على غزة فيما بين سنتي 2008 و2014.

## المبحث الثاني

## أثر المتغيرات الإقليمية على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني

**تمهيد:**

شكلت القناه العربية والإقليمية عنصرا أساسيا في الدبلوماسية الفلسطينية، إذ من خلالها استطاع الفلسطينيون العمل على الصعيد الإقليمي والدولي معا، ويرجع ذلك إلى عضوية الدول العربية في كافة المحافل الدولية إلى جانب أهمية بعض الدول الإقليمية مثل تركيا وإيران على الصعيد الدبلوماسي الدولي. وهو ما منح الدبلوماسية الفلسطينية دوراً مهماً ومرموقاً أدى إلى بلورة العديد من المواقف داخل المنظمات الدولية في إطار تبني دول الإقليم المواقف والأهداف الفلسطينية المتعلقة بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية العادلة (بضري، 2013: 4).

وفيما يلي استعراض لدور أهم الأطراف المؤثرة عربياً وإقليمياً على الدبلوماسية الفلسطينية:

### اولاً: المتغير العربي (جامعة الدول العربية):

حظيت القضية الفلسطينية باهتمام دبلوماسي كبير من جامعة الدول العربية منذ إنشائها، فقد تضمن بروتوكول الإسكندرية( 1944)العبارة التالية "إن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها، وأن استقلال فلسطين من الحقوق الثابتة، وإنه ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين، وإنه يجب وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية (الفتلاوي، 2002: 13).

وتضمن ميثاق الجامعة ملحقاً خاصاً بفلسطين، كان من أهم ما جاء فيه "ترى الدول العربية الموقعة على ميثاق جامعة الدول العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً تتولى الجامعة أمر اختيار مندوب عربي في فلسطين للاشتراك في أعمالها وأن فلسطين أصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأي دولة، فأمرها لأصحاب الشأن فيها، ووجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه. واختارت الجامعة موسى العلمي ممثلاً للفلسطينيين للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية لوضع ميثاق الجامعة من دون أن يكون له حق التصويت، وخلفه بعد ذلك أحمد حلمي عبد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين التي أنشئت في 1948/9/23.

ولعبت الجامعة العربية دوراً مهماً في إنشاء كيان فلسطيني يتحدث باسم الشعب الفلسطيني، رداً على ادعاء الحركة الصهيونية بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ففي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، عام 1964، والذي ناقش مسألة قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، قرر الملوك والرؤساء العرب في الإيعاز للسيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية بأن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وجد، ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم أمور الشعب فلسطين وذلك تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

وهكذا كان للجامعة العربية دور مهم في قيام منظمة التحرير الفلسطينية. ورفع الشقيري تقريراً لمؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد في الإسكندرية في عام 1965، حول الجهود التي قام بها لتنظيم الشعب الفلسطيني، والخطوات التي نفذها تمهيداً لإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية. واتخذ مؤتمر القمة العربي على ضوء ذلك قراراً رحب فيه بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة الشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي، والموافقة على مبلغ مليون جنية استرليني للعام الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية على أن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة، وللدول الراغبة أن تساهم بأكثر من المبلغ المعين لها، وقد أيد الملوك والرؤساء في مؤتمرهم، قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني (إسماعيل، 2012: 70- 74).

أصبحت القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت هي القضية الرئيسية الأولى على جدول اجتماعات مؤتمرات القمة العربية. وتشكلت قيادة عامة موحدة لجيوش الدول العربية، لمحاربة "إسرائيل"، برئاسة الفريق أول على عامر، والفريق عبد المنعم رياض رئيساً للأركان، كما اهتمت جامعة الدول العربية في الدفاع عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، واعتبارها من القضايا الرئيسية التي تثيرها في المؤتمرات الدولية. وفي مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط بالمغرب في الفترة ما بين 26 و1974/10/30 تقرر بالإجماع بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية دون سواها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد عام 1978 وتقرر دعم عربي كامل للجهود الفلسطينية لا سيما الدبلوماسية منها والمتمثلة بممثل الشعب الفلسطيني الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية (العلي، 2011، 3).

وهكذا، تبني الموقف العربي متمثلاً بالجامعة العربية مواقف داعمة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وأكدت الجامعة على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، فكانت الجامعة تتعامل بشكل إيجابي مع القضية الفلسطينية، ومن ثم من الممكن للفلسطينيين الاستغناء عن الظهير العربي وولاء عن الدعم العربي النفسي والمالي والسياسي في المحافل الإقليمية والدولية، ولذا لم تكن جامعة الدول العربية بمنأى عما يحدث في فلسطين من خلال اتخاذ المواقف الرسمية والمعلنة، وأن كانت هذه المواقف لم تاخد في الغالب طريقها إلى التنفيذ ولم تنعكس بشكل ايجابي على قضية الشعب الفلسطيني التي كانت ولا زالت تعتبر قضية العرب الأساسية (العلي، 2011: 6).

وتبني الموقف العربي الرسمي في خطوة جماعية غير مسبوقة المبادرة العربية للسلام عام 2002، وتم تشكيل لجنة لمتابعة المبادرة العربية للسلام، والتي دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشريف وحل متفق عليه لحل قضية اللاجئين، في مقابل تطبيع كامل مع الدول العربية، ووفقاً لهذه المبادرة فقد قررت اللجنة الوزارية للمبادرة العربية التوجه إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية. لاحقاً استند الفلسطينيون على قرار لجنة المبادرة العربية لتقديم طلب الحصول على عضوية كاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وحشد التأييد لهذه الخطوة، وهو ما تحقق للفلسطينيين في العام 2012 بالحصول على صفة دولة مراقب بالأمم المتحدة (صالح، 2012: 14).

وقد لجأت منظمة التحرير الفلسطينية للجامعة العربية منذ توقف مساعي التسوية ووصولها إلى طريق مسدود، وذلك للتشاور مع القيادات العربية فيما ينبغي اتخاذه فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية، وفيما يتعلق بموجب الضغوط الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية التي تضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات مؤلمة تمس الثوابت الوطنية في قضيتين من أهم قضايا الثوابت الوطنية وهما القدس واللاجئين، ولإجبارها على الاعتراف بيهودية إسرائيل وهو ما يهدد مستقبل القضية برمتها.

ويرى الباحث ان كل ما سبق استعراضه فيما يخص دور الجامعة العربية فلسطينيا، يدلل بما لا يدع مجالاً للشك أن الجامعة دعمت النضال الشامل للشعب الفلسطيني بالكامل ومن ضمنة النضال الدبلوماسي ولم تأل جهدا في تقديم العون الدبلوماسي والدعم للفلسطينيين كحاضنة الدول العربية الأولي في مختلف المحافل والمنظمات الدولية، وهو ما كان دوما محور ارتكاز للعمل الدبلوماسي الفلسطيني.

## ثانياً: الدور التركي:

احتلت القضية الفلسطينية مكانة هامة لدى الشعب التركي المسلم منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي رفض منح اليهود حقا في فلسطين ومنعهم قانونياً من الحصول على أي أرض من فلسطين لإقامة دولة يهودية عليها. وتعاقبت الحكومات المختلفة على تركيا فأمسك العلمانيون بزمام السلطة، ولم يكن هؤلاء أقل تأييداً للقضية الفلسطينية وحقوق شعبها ممن هم قبلهم، فهناك العديد من القرارة الدبلوماسية المؤيدة للدبلوماسية الفلسطينية والتي تم اتخاذها في ظل حكومات علمانية تقيم علاقات مع إسرائيل، مثل خفض مستوي التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة قائم بالأعمال، وسحب السفير التركي من تل أبيب عام 1956 م احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر، ناهيك عن أن أحد أبرز القيادات العلمانية في تركيا وهو بولاند أجاويد كان بمثابة حاضنة لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات وكان أداة ورافعة لنشاطها الدبلوماسي في تركيا وهو أول من وصف ممارسات إسرائيل في سنة 2002م بأنها إبادة جماعية لشعب محتل وصاحب أرض (أبو مطلق، 2011: 91).

وفي أعقاب فوز حب العدالة والتنمية بالانتخابات في تركيا سنة 2002، حصل تقارب أكبر بين تركيا والعرب يوازي التقارب التركي الإسرائيلي، ويعود ذلك إلى جذور قادة حزب العدالة والتنمية الإسلامية والتي اعتبرت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية مع الشعب الفلسطيني على الصعيد الدبلوماسي وفي المحافل الدولية بشكل كبير، ووقد صلت هذه المواقف إلى درجة تأييد قوية، تعرضت بسببها الحكومة التركية إلى ضغوط قوية من حلفائها الأوروبيين، إلا أن تركيا أبقت على التأييد القوي والواسع للقضية الفلسطينية دبلوماسياً وشعبيا إذ كانت ولا تزال دولة صديقة من الطراز الأول للفلسطينيين وقضيتهم العادلة (عبد الحي، 2011، ص13).

ساهم الانفتاح التركي بشكل كبير في تحفيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث تبنت مواقف وإجراءات داعمة للموقف الدبلوماسي الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة تمثلت في وقوف تركيا إلى جانب قرار الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع والقدس الشرقية، ودعم تركيا لمبدأ حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ناهيك عن موقفها القوي ضد أي تغيير يمس مدينة القدس وكذلك الموقف التركي الحازم ضد الاستيطان في الضفة الغربية، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هذه المواقف القوية فإن أي طرف تركي اسلامي أو

علماني لم يشكك يوما في وجود الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين (فارس، 2011: 15-23).

لعبت تركيا العام 2002، بموقعها الجغرافي ومكانتها السياسية دوراً مهما ومتزايداً في العالم العربي والإسلامي، ودوراً أكثر أهمية وخصوصية في القضية الفلسطينية وهو ما تم التعبير عنة بمصطلح العثمانيين الجدد. فأصبح الدور التركي في القضية الفلسطينية أكثر تأثيراً من حيث الزخم والفاعلية مقارنة بغيرة من الدول. فقد وقفت تركيا بشكل علني مؤيدة للمواقف الوطنية للشعب الفلسطيني غير مكترثة بما يجلبه هذا الموقف من ضغوط إقليمية أو دولية، فقد وضع فوز حزب العدالة والتنمية تركيا داخل ملعب الشرق الأوسط كلاعب أساسي، وقد تعاملت تركيا من خلاله بسياسة شرق أوسطية أساسها دعم الجانب الدبلوماسي للقضية الفلسطينية.

لقد أحدث وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا نوعاً من التوازن في العلاقات التركية بين كلٍ من الفلسطينيين وإسرائيل. ويمكن القول إن الكفة رجحت إلى جانب الطرف الفلسطيني خاصة في أعقاب استخدام إسرائيل القوة المفرطة في لجم انتفاضة الأقصى وصولاً إلى اعتداء البحرية الإسرائيلية على نشطاء سفينة مرمرة التركية في مايو 2010 (فارس، 2011: 25).

واثبتت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية في أعقاب هذه الحادثة أنها دولة قوية وحرة ومستقلة، فقد اتخذت موقفاً حازماً تجاه إسرائيل وربطت إنهاء ملف مرمرة بالعمل على حل القضية الفلسطينية، وهو ما عكس قوة تركيا وبين كيف أنها فرضت نفسها بالقوة خلال السنوات القريبة على قضايا ومشكلات المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وقد وظفت علاقاتها في هاتين المنطقتين لصالح دعم مساندة القضية الفلسطينية، حيث نجح حزب العدالة والتنمية في تطوير البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية ومن ثم تطوير العلاقات الفلسطينية التركية من خلال علاقة تركيا بكل الأطراف الفلسطينية سواء السلطة الفلسطينية أو حركة حماس (ابو مطلق، 2011: 98).

ويرى الباحث أن الدور التركي قد أدي إلى دعم القضية الفلسطينية على الصعيد العربي والإسلامي والأوروبي، ناهيك أنه أثر على السياسية الإسرائيلية ودفعها إلى مراجعة حساباتها فيما يتعلق بسياسة العنف الحربي فيما يتعلق بقطاع غزة والعداون عليه بشكل أساسي.

## ثالثاً- الدور الإيراني:

تعود علاقة إيران الدبلوماسية بفلسطين إلى القرن( التاسع عشر)، فقد أوجدت إيران ممثلية لها في فلسطين بعد أن هاجر عدد كبير من التجار الإيرانيين إلى فلسطين. وكانت هذه الممثلية تهتم بالشئون الاقتصادية والتجارية للتجار الإيرانيين، إلا أنها أخذت مناحي أخرى مثل تقديم الدعم والمساعدة للقوافل والزوار، ناهيك عن ممارسة الإعلام الثقافي والفكري وإعداد تقارير إقليمية عن الوضع في فلسطين.

شهدت إيران عام 1948 مظاهرات كبيرة في أعقاب نكبة فلسطين، وقد طالبت تلك المظاهرات بقيادة آية الله الكاشاني، بالتصدي للصهيونية، وناشدت الشعب الإيراني ان يبادر بالتبرع وإرسال المساعدات للشعب الفلسطيني المنكوب. وفي العام 1960 عم الغضب غالبية الأراضي الإيرانية على نظام الشاة، واعتبروا تعاونه مع الولايات المتحدة وفتح ممثلية لإسرائيل بمثابة خيانة وطالبوا بتوجيه التعاون الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس لإسرائيل فيما يخص فلسطين المحتلة.

ولقد مرت العلاقات الفلسطينية الإيرانية بمراحل متنوعة، ففي الفترة التي سبقت الثورة الإيرانية كانت هذه العلاقة محكومة بالتوجهات الأمريكية نتيجة تحالف إيران القوي مع الولايات المتحدة آنذاك، فكانت إيران منفذة وتابعة بشكل تام للنفوذ الأمريكي، وكان نظام الشاة نظاماً موالياً للأمريكان بشكل مطلق، وهو ما جعل مواقف إيران من القضية الفلسطينية محكومة بالتوجه الأمريكي ومنفذاً لسياساته لا أكثر، فلم تكن إيران في تلك المرحلة قادرة على اتخاذ مواقف داعمة للفلسطينيين بالشكل المطلوب (عبد الحي، 2011، ص13 –14).

ثم شكلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م منعطفا في تاريخ إيران الحديث، وشكلت انقلابا تاماً وشاملاً في المواقف الإيرانية تجاه المنطقة والقضية الفلسطينية بشكل خاص، فقد استهل حكام طهران الجدد عهدهم بالتشكيك العلني في شرعية إسرائيل. وهو موقف يتقدم على الموقف التركي بكثير. وتأكيداً لهذا الموقف تم قطع العلاقات بشكل كلي مع إسرائيل، وقدمت السفارة الإسرائيلية كهدية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتصبح مقرا لها.

في أعقاب التحالف بين ياسر عرفات والأمام الخميني قام الإيرانيون بعدة خطوات شكلت رافعة للعمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني منها إعلان الأمام الخميني يوم 20 رمضان من العام 1979 يوما للقدس وجعلة يوما عالميا إخطار له الجمعة الأخيرة من شهر رمضان من كل

عام، وإصداره بتاريخ 1980/11/26 أمراً بتشكيل جيش المستضعفين وهو ما عرف بجيش العشرين مليون وأعلن وضع هدفاً لهذا الجيش هو تحرير القدس. وفي العام 1984 اقترح آية الله حسين منتظري إنشاء جامعة للفلسطينيين في إيران. وأن لم تنفذ الفكرة إلا أنها كانت فكرة فاعلة لدعم النشاط الثقافي الفلسطيني بما يصب في مصلحة العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشكل إيجابي. وقد عقد أول مؤتمر إسلامي عن فلسطين في إيران بتاريخ 1990/12/4 استجابة لفكرة تخصيص يوم للتضامن العالمي مع الانتفاضة الفلسطينية والشعب الفلسطيني كدعم دبلوماسي لنضال الشعب الفلسطيني المشروع، ناهيك عن إدانة الإيرانيون نقل السفارة الإسرائيلية من تل ابيب إلى القدس، ودعم الإيرانيين للقضية الفلسطينية والايمان بمشروعية النضال الوطني الفلسطيني المسلح والدبلوماسي وتتويج ذلك بإنشاء مركز الإعلام الفلسطيني القسم الفارسي وهو رسالة دبلوماسية وإعلامية موجهه باللغتين الفارسية والعربية إلى العالم أجمع.

ولقد كانت السياسة الفلسطينية الرسمية واضحة، وتنص على رفض التدخل بالشأن الداخلي لأي من الدول الأخرى، في المقابل ترفض السياسة الفلسطينية التدخل في الشأن الإيراني الداخلي، والعلاقة التي تطمح إليها السلطة مع أي دولة هي الاحترام المتبادل لخصوصية كل دولة، ومصالحها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها بما لا يتعارض مع منظومة الأمن القومي العربي وهو موقف دبلوماسي متوازن تماما وقائم على الاستفادة الدبلوماسية الفلسطينية من التغيرات والقوى الإقليمية دون الدخول في محاور إقليمية.

استمر الموقف الإيراني داعما للقضية الفلسطينية وموجوداُ على الأرض في المجال السياسي والدبلوماسي، ولاحقا العسكري، للتنظيمات الفلسطينية المسلحة. فقد أسس الإيرانيون مؤسسة الأقصى، وقامت بتخصيص يوم عالمي للقدس، وتحتفل فيه سنوياً. ولكن هذا الدعم لم يستمر طويلا نتيجة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للعراق في حربها ضد إيران التي بدأت في العام 1981م، وقد وصل التوتر لاحقا إلى طرد ممثل المنظمة في طهران بعد تحديد إقامته فيها وهو ما شكل ضربة للدبلوماسية الفلسطينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وحدث تحول في العلاقة الإيرانية الفلسطينية بعد نجاح حزب الله اللبناني في لبنان عسكريا، حيث طمحت القيادة الإيرانية إلى استنساخ نفس التجربة لدى الجانب الفلسطيني من خلال التعاون العسكري والدبلوماسي مع فصائل فلسطينية منتقاة وفقا لتوجهاتها التي تتوافق

والرؤية العقائدية الإيرانية في المنطقة، فكان الدعم الإيراني لحركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس وبعض أذرع كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح على مستوي التدريب والإمداد والتمويل. وفي أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية أبدت إيران تعاطفا كبيراً مع الحركة وقدمت لها سبل الدعم والتمكين السياسي والدبلوماسي والعسكري بشكل خاص، وذلك في مواجهة الحراك الدبلوماسي العالمي الذي رفض نتائج الانتخابات الفلسطينية وطالب حماس بالاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقات الدولية الموقعة (أبو طه، 2011: 24 -30).

ومثلت القضية الفلسطينية والدبلوماسية الفلسطينية بشكل خاص ساحة صدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنشيط العملية السلمية وتوجيه دفتها وفقا للمصلحة الإسرائيلية، ونظرت إيران إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريك إسرائيل في "البلطجة" والإرهاب المنظم وأنه يتوجب مواجهتها بكافة السبل الدبلوماسية والعسكرية وهو ما شكل نقطة التقاء دبلوماسي وعسكري مع الإسلاميين الفلسطينيين (عبد الشافي، 2004: 12-13).

ولم تكن إيران تري ان من مصلحتها أن تتوحد الفصائل الفلسطينية في جبهة واحدة تواجه إسرائيل في معركة المفاوضات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة والتي تضم الضفة وقطاع غزة، أو أن تندرج هذه الفصائل في المبادرة العربية للسلام مع باقي الدول العربية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها مصر لتوحيد الصف الفلسطيني، وإزالة الانقسام الذي وقع في منتصف عام 2007 م بين فتح وحركة حماس. لذلك فإنها قد سعت إلى إفشال الجهود المصرية، وترسيخ الانقسام الفلسطيني، بل تعميقه ليصبح انقساماً عربية – عربياً بين ما يسمى "بدول ممانعة" و"دول معتدلة" وهو ما أثر سلبا بشكل كبير على العمل الدبلوماسي الفلسطيني الذي كان يستهدف تحصيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (أبو طه، 2011: 35)

ويرى الباحث أن إيران قوة دفع يمكن استخدامها بشكل إيجابي والاستفادة منها في محاولة لخلق حالة من التوازن في العلاقات الدولية المتعلقة بالفلسطينيين، فإيران تعتبر قضية فلسطين قضية المسلمين جميعاً، كما تعدها قضية الشرق الأوسط المحورية ولا يزال الموقف الإيراني تجاه القضية الفلسطينية موقفا واضحا وهو موقف داعم ومؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني في حريته وتقرير مصيره وتحقيق استقلاله الوطني وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين وهو ما يمكن البناء علية في لعبة العلاقات الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن ايراد قد وقفت هذا الموقف لأسباب عده منها رغبتها في الضغط على كلٍ من إسرائيل والولايات المتحدة، ورغبتها في عدم تحول الفصائل الإسلامية عن سياستها الاستئصالية الخاصة بموقفها من إسرائيل، ناهيك عن رغبتها في معاقبة منظمة التحرير التي وقفت إلى جانب العربي الخليجي في كل ما يتعلق بأمن الخليج وبحدود الدور الإيراني في منظومته السياسية.

## المبحث الثالث

## المتغيرات الدولية والأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

### تمهيد:

بعد الإخفاق الذي منيت به السلطة الفلسطينية في الحصول على مركز دولة عضو في الأمم المتحدة عام 2011، تمكنت لاحقاً من الحصول على هذا المقعد بصفة دولة غير عضو بالعام2012. وقد أعلنت 120 دولة اعترافها بالدولة الفلسطينية، وهو ما شكل 64. 8 % من أعضاء المجتمع الدولي أي ما يشكل زهاء 5. 5% مليار نسمة من سكان العالم. غير أن الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية قبل عام 1994 كان أكثر من 130 دولة، أي أن 72% من الاعتراف الدولي بدولة فلسطين كان نتاج جهود منظمة التحرير الفلسطينية في فترة ما قبل أوسلو.

جاء الاعتراف الدولي بدولة فلسطين كمحصلة لجهد دبلوماسي طويل على الصعيد الدولي تتوج بهذا الاعتراف، ولقد صاحب هذه المسيرة متغيرات دولية أثرت على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني فكان من أهم العناصر والمتغيرات التي شكلت عامل مؤثر على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني ما يلي (عبد الحي، 2013):

### أولاً: زيادة الوزن السياسي للولايات المتحدة:

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وما سبقها من خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وانشغال العراق بحروبها الإقليمية، وتداعيات الأزمة الكويتية، أصبحت المنطقة العربية والإقليمية أرضاً خصبة للتأثير الأمريكي وقدرته على ضمان المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ولا تزال انعكاساً للأمن القومي الإسرائيلي، وتدفق البترول، وتوظيف مقدرات المنطقة الجيوسياسية لخدمة تلك المصالح (Zanotti، 2013: 7- 8).

كان لهذه التغييرات التي حدثت في المنطقة تأثير قوي على القيادة الفلسطينية والتي وجدت نفسها مضطرة للجنوح إلى نهج التسوية معتقدة أن 99%من اوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق كان المنعطف الدبلوماسي التاريخي الذي عصف بالكيان الفلسطيني، فقد اضطرت القيادة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أن تستجيب للمطالب

الأمريكية بالتفاوض المباشر مع إسرائيل من خلال مفاوضات واشنطن ومؤتمر مدريد وصولاً إلى الاعتراف القانوني الكامل من قبل القيادة الفلسطينية بإسرائيل وذلك على أساس المبدأ الذي اطلقه الأمريكان الأرض مقابل السلام.

اعتبر توقيع اتفاق أوسلو لحظة فارقة في العمل الدبلوماسي الفلسطيني، إذ القت المنظمة السلاح وجمدت العمل العسكري واعترفت بإسرائيل، ولم تبق سوى على العمل الدبلوماسي كوسيلة لتحرير الأرض بضمانات من أمريكا وروسيا والرباعية الدولية، وهنا حدث تطور كبير في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني، إذ أعطي اتفاق أوسلو فرصة للفلسطينيين للحراك الدبلوماسي عالمياً، فسهل ذلك عرض المسألة الفلسطينية والوجود الفلسطيني أمام العالم جميعا، وصارت أبواب المحافل الدولية مفتوحة أمام العمل الدبلوماسي الفلسطيني وأصبح العمل الدبلوماسي بشكل علني في مختلف أنحاء العالم أو على الأقل في الدول التي تعترف بالفلسطينيين وبحقوقهم المشروعة (عبد الحي، 2013: 6 – 8).

جعلت الولايات المتحدة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل مدخلا لإقناع بقية الدول العربية بضرورة الانفتاح على (إسرائيل)، وهو ما ضيق الخيارات الدبلوماسية الفلسطينية، حيث عملت الولايات المتحدة على تكييف بنية السلطة السياسية والدبلوماسية لتكون أكثر اتساقاً مع المطالب الأمريكية وهو ما تجلي بالضغط الدبلوماسي الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة على الراحل ياسر عرفات للقبول باستحداث منصب رئاسة وزراء يسلبه غالبية صلاحياته.

وظفت الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف بدبلوماسية الدولار في التعامل مع السلطة الفلسطينية ومع الفلسطينيون بشكل عام، أي من خلال ربط المساعدات المالية أو غيرها للسلطة الفلسطينية بمدي التوافق مع المطالب الأمريكية، ومن خلال التأثير على المحور الأوروبي لانتهاج نفس السياسة. ولقد كان لهذه السياسة تأثير واضح على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني، فتوجههم إلى الأمم المتحدة قوبل بضغط مالي وسياسي ودبلوماسي كبير من الولايات المتحدة، وهو ما جعل أي فعل دبلوماسي فلسطيني على الصعيد العالمي شديد التأثر بالمزاج والموقف السياسي الأمريكي إيجابا أو سلباً وأصبح أي تحرك ضد رغبة الولايات المتحدة كان نوعاً من المغامرة غير المحسوبة، فلم تكن الدبلوماسية لتنجح في محافل عالمية كثيرة بدون الموافقة الأمريكية، ومثال ذلك التصويت في مجلس الأمن الذي كان دوما يواجه بالفيتو الأمريكي لصالح إسرائيل وضد المصلحة الفلسطينية (Zanotti، 2013: 7– 8).

ويرى الباحث ان قبول الفلسطينية بهذا الدور الأمريكي كان أحد الأسباب التي اضعفت دور الدبلوماسية الفلسطينية في الدفاع عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، كما كان أحد الأسباب التي أدت إلى تهميش دور القوي الدولية الأخرى، وفي استمرار إسرائيل بالمماطلة والتسويف والعمل على أدارة الصراع دون العمل على تسويته بشكل نهائي.

## ثانيا: المتغير الأوروبي (الاتحاد الأوروبي):

بالرغم من التناسق والتناغم بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالقضايا الخارجية والذي وصل درجة عالية من التوافق، فإن إحدى القضايا التي كان لها اكبر نصيب من التباين في المواقف تجاهها القضية الفلسطينية، فالدول الأوروبية تتوافق على أن المفاوضات هي الطريق الأنسب لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكنه يختلف فيما وراء ذلك ويظهر التباين الأوروبي في قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية والعضوية بالأمم المتحدة، ناهيك عن التباين تجاه اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل جراء مخالفتها الدائمة للقانون الدولي، وتجاه مستوي تمثيل الدول الأوروبية لدي السلطة الفلسطينية، أو تجاه الموقف من التنظيمات الفلسطينية من حيث كونها إرهابية من عدمه (عبد الحي، 2013: 11).

يعتبر الاتحاد الأوروبي المانح الدولي الأكبر للفلسطينيين، وتعكس بيانات الرباعية جميعها الموقف الأوروبي، حيث تصدر اللجنة عدة بيانات سنوياً. وقد فاق عددها حتى 2013 الأربعين بيان، ومن هنا اعتبرت توجهات الاتحاد الأوروبي كمتغير عالمي هام ومؤثر على الموقف الدبلوماسي الفلسطيني من خلال مواقف دول الاتحاد المؤثرة (فرنسا، بريطانيا، المانيا)، خلال الفترة ما بين 1994–2013 نجد :

1- توافق الدول الأوروبية بموقف دبلوماسي دولي موحد على ضرورة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل، وهو ما تبين في نص قرارها الذي اتخذته في فلورنسا سنة1996، ولكن التباين بين دول الاتحاد الأوروبي فيما يختص بالموقف من التصويت على قبول فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة أو حتى دولة غير عضو وهو ما أثر على الموقف الدبلوماسي الفلسطيني كما جري في تصويت العام 2012.

2- يصنف الاتحاد الأوروبي حركات فلسطينية مثل حماس بأنها إرهابيه، إلا أن موقفة أقل تشدداً من الموقف الأمريكي، فيعقد لقاءات ومشاورات مع ممثلين ومقربين من الحركة كنوع من الدبلوماسية غير الرسمية.

3- ربط الاتحاد الأوروبي دبلوماسياً كما الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المقدمة من طرفة بالسلوك السياسي الفلسطيني وأن كان بدرجة أقل حدة وأكثر دبلوماسية من الأمريكيين، إذ اصدر بين مارس 2006 بيان الرباعية المشهور والذي يدعو فيه إلى التزام حركة حماس بمبادئ السلام (Intetnational Crisis Group، 2006).

من هنا يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي لم يكن مسانداً حقيقيا للفلسطينيين في أي قرارة تتخذ لصالحهم، فقد امتنع عن اتخاذ أي إجراءات فعلية ضد إسرائيل بل وساند سياسيات الإسرائيليين، وذلك في أعقاب 2008 حيث عمق الاتحاد الأوروبي التعاون مع إسرائيل دبلوماسيا في مجال مكافحة الإرهاب على حساب العلاقة مع الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، وكان يجري تشاورا دبلوماسياً معهم في كافة المجالات وهو ما لم يحدث مع الفلسطينيين، وعلي وجه الإجمال كان الاتحاد الأوروبي كان طرفاً غير واضح سياسيا فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين ويمارس الرمادية السياسية والدبلوماسية تجاه جميع مطالبهم الوطنية، أما فيما يتعلق بإسرائيل فكان يتخذ مواقف منحازة تمام الانحياز لصالحها (صالح، 2008: 209).

ويرى الباحث ان الاتحاد الأوروبي لم يكن طرفاً منصفا أو حتي محايداً تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فلم تعد مواقف الاتحاد مجرد دبلوماسية سطحية لا تتدخل في جوهر المشكلة ولا تضع حلولاً منصفة أو حتي عملية، بل على العكس يعمل الاتحاد بتوجيه من السياسة الأمريكية خصوصاً فيما يتعلق بموضوع المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين، وطالما كانت هذه المساعدات مشروطة ومرتبطة بالموقف الدولي العام تجاه القضية الفلسطينية والذي تقرره الولايات المتحدة الأمريكية.

## ثالثاً: مجموعة BRICS (دول البريكس):

تعني كلمة البريكس "BRICS " المسمى الذي اطلق على كلٍ من دول البرازيل والاتحاد الروسي، والهند، والصين الشعبية وجنوب أفريقيا، فلقد استقر وزراء خارجية هذه الدول على

تشكيل مجموعة بهذا الاسم تعمل على تنسيق مواقفها الدولية وتعمق تعاونها في المجالات المختلفة، ولقد بدأت بالدول الاربع الأولي حسب الترتيب عام 2006، ثم انضمت إليهم جنوب أفريقيا لاحقاً في العام 2010 وأصبحت المجموعة BRICS تسمي هكذا نسبة إلى الحروف الأولي من اسم الدول المنضوية تحت لوائها.

تكتسب هذه المجموعة أهميتها من أنها تتمتع ب 43% من سكان العالم، و18% من حجم التجارة العالمي، وتستحوذ على 53% من حجم الاستثمار العالمي، ناهيك عن تمتع عضوين منها بمقعدين دائمين في مجلس الأمن، كما أن ثلاثة منها دول نووية ولمعظمها مصالح استراتيجية عليا بالمنطقة العربية. من ثم فإن من المهم أن يكون لديها اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية التي تعتبر محور الصراع في المنطقة العربية (BRICS، 2011).

وقد أيدت المجموعة الموقف الدبلوماسي الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا مع الضفة الغربية على الأراضي التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية مع قبول مبدأ تبادل الأراضي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بالتوافق، كما أيدت التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارت الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام وهو ما يدعم الموقف الدبلوماسي الفلسطيني بشكل كبير، ودعم المساعي الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما ادانت الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتبرته غير شرعي ومخالف للقانون الدولي إلى جانب دعمها الجهود التي تبذل لتوحيد الصف الفلسطيني والمصالحة بين الأطراف الفلسطينية وعدم الاكتراث بالظروف الإقليمية وثورات الربيع العربي لتأخير ذلك (عبد الحي، 2013: 12).

ويرى الباحث أن هذه المجموعة شكلت رافعة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني، كونها تتكون من دول تؤيد الحريات والحقوق المشروعة للشعوب، وتقف بشكل واضح ضد احتلال أرض الغير وتؤيد نضال الشعب الفلسطيني المشروع في سبيل نيل حرياته، ولعل أهم ما يميز دول هذه المجموعة انها تقف خارج دائرة نفوذ الضغط الأمريكي، وهو ما يجعلها تتخذ مواقف وقرارات حرة إلى حد كبير تصب في صالح التراكم الدبلوماسي الدولي في رصيد قضية الشعب الفلسطيني وتعتبر ركيزة مهمة وأساسية في المحافل الدولية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصويت على أي قرار يخص القضية الفلسطينية (BRICS، 2011).

## رابعا: اليابان:

يعود اهتمام اليابان بالشرق الأوسط وقضاياه لا سيما القضية الفلسطينية لعاملين أساسيين، الأول ضمان الحصول على النفط العربي تفادياً لما عرف بالصدمات النفطية الناجمة عن الارتفاع في أسعار البترول عالمياً. أما العامل الثاني فيرتبط بدعم الاستقرار والذي يدفع نقيضة أي عدم الاستقرار لدى دول المنطقة إلى التوجه لشراء الأسلحة بدل ما تنتجه اليابان التي لا تقوم بتصنيع الأسلحة، فهي تبيع سلع مدنية بشكل منافس سعراً وجودة مقارنة ببقية دول العالم وهو أمر مرهون باستقرار بالمنطقة (Japan Oil Imprts، 2012).

سارعت اليابان للانضمام إلى الدول التي باركت عملية السلام ودعت إلى اقامة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بل وعمقت العلاقات مع الطرفين دبلوماسيا، فقامت بفتح مكاتب تمثيل لها في قطاع غزه عام 1998 ونقلته إلى رام الله بعد أحداث 2007، بينما افتتحت السلطة الفلسطينية مقر بعثتها الدائمة في طوكيو بعد فتح مكتب اليابان بخمس سنوات. ويعتبر الدور الياباني داعماً للدبلوماسية الفلسطينية على مستوي العالم، كون اليابانيين يحاولون دائما التواصل دبلوماسيا مع السلطة الفلسطينية، إذ قام مسئولون يابانيون بزيارة المنطقة والاجتماع 15 مرة بمسؤولي السلطة الفلسطينية في الفترة 1995-2012 (عبد الحي، 2013: 13).

ويرى الباحث أن العلاقة الفلسطينية اليابانية مكسب دبلوماسي فلسطيني نافع، فاليابان دولة صناعية متقدمة ومتطورة والاتصال السياسي بها يعتبر رافعة للعمل الدبلوماسي الفلسطيني والصناعي والتقني والثقافي، من ناحية أخرى، فإن إفتاح مكتب تمثيلي لفلسطين في اليابان يعتبر إنجازاً رائعاً في مجال توسيع رقعة التغطية الدبلوماسية الفلسطينية في العالم وبدولة مهمة كاليابان، وهو أمر يساهم بشكل كبير في إيصال المواقف السياسية الفلسطينية من خلال القنوات الرسمية وبشكل يوسع دائرة التأييد الدولي من قبل الدول الأكثر تأثيراً في صياغة المواقف الدولية. .

## خامسا: المحاور الرئيسية للدبلوماسية الفلسطينية دولياً:

مرت الدبلوماسية الفلسطينية بالعديد من المراحل السياسية بالغة التعقيد. ومن هنا يمكن لهذه المتغيرات التي مرت بها الدبلوماسية الفلسطينية في الفترة من 1994-2014 والتي أثرت على تطور الوطنية الفلسطينية على النحو التالي:

### 1- الفترة من 1994-2000:

انشغلت السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو الانتقالي لعقد اتفاقيات متلاحقة مع إسرائيل مبنية على هذا الاتفاق. وكانت تلك الاتفاقيات دولية بحتة وفي بعض الأحيان تشارك فيها بعض الدول العربية. وكان الجهد الفلسطيني آنذاك منصبا على كيفية توسيع شبكة العلاقات الدولية والدبلوماسية العالمية الفلسطينية بما يخدم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة (Elaine، 200: 5).

### 2- الفترة من 2000-2006:

تأثر العمل الفلسطيني العام الدبلوماسي والسياسي والاجتماعي في تلك الفترة نتيجة باندلاع انتفاضة الأقصى، مما حدا بالسلطة الفلسطينية إلى أن تركز جل مجهودها على ترميم ما خلفته الانتفاضة من خراب وتدمير وخسائر، فقد عمدت إلى تعميق وترسيخ الصورة السلبية لإسرائيل في المجتمع الدولي، وسخرت كل أدواتها الدبلوماسية وأدائها لبيان ذلك دولياً واقليمياً، وذلك من خلال التركيز والتأكيد على ممارسات إسرائيل، وهو ما اعتبر نجاحاً دبلوماسيا فلسطينياً، فقد ترك أثراً بالغاً على توجهات الراي العام الدولي تجاه القضية الفلسطينية (Lie، 2007: 24-28).

إلا أن جزءا آخر من النشاط الدبلوماسي في ذلك الحين تم تسخيره للعمل على ترميم النتائج الاقتصادية التي نتجت عن انتفاضة الأقصى، لا سيما في ظل تلكؤ الدول والمنظمات الدولية في الإيفاء بتعهداتها كردة فعل وعقاب للفلسطينيين على تلك الانتفاضة، وهو ما اتضح في تراجع قيمة المساعدات الدولية المقدمة في فترة الانتفاضة وما بعدها باستثناء المساعدات العربية التي تحسنت في محاولة تعويضية للإبقاء على السلطة والحيلولة دون انهيارها لأسباب

اقتصادية وقد تزامن هذا الواقع المأزم مع فشل مساعي التسوية الأمريكية من جهة ومع قرار إسرائيل بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة، من بعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية من جهة أخرى، وقد ادي ذلك إلى تعقد مساعي التسوية وإحداث شلل في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الوطنية الفلسطينية على اساس حل الدولتين (عبد الحي، 2013: 21).

**3- الفترة من 2006-2007:**

في يناير من العام 2006 كان لفوز حركة حماس وقع المفاجئة على الكثيرين، لذا تركز الجهد الدبلوماسي في تلك الفترة من قبل السلطة على امتصاص الآثار الدولية لنجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، فقد أصبح العمل الدبلوماسي الفلسطيني مركزاَ على الموازنة بين كيفية احترام نتائج الانتخابات وبين الرفض الأمريكي والدولي والأوروبي لهذه النتيجة. فكانت المعضلة السياسية التي واجهتها السلطة دبلوماسيا وسياسياً هي كيفية التوفيق بين الالتزام باتفاقيات تقوم على السلام والتطبيع ونبذ العنف، وبين المشاركة في حكومة تقودها حركة حماس، التي ترفض كل الاتفاقيات المبرمة مع الاحتلال وتؤكد أن الطريق للتحرير هو المقاومة المسلحة فقط، وهو ما قاد إلى صراع بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس انتهى بسيطرة الأخيرة على السلطة في قطاع غزة.

**4- الفترة 2007-2015:**

تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل التباساً أمام الدبلوماسية الفلسطينية، فمن ناحية استمر التنازع مع حركة حماس، وغذت البيئة الدولية ممثلة بالمجتمع الدولي والبيئة الإقليمية ممثلة بسوريا وإيران وتركيا وعدد من الدول العربية وذلك بشكل معلن وصريح ناهيك عن التغذية الإسرائيلية والتي كان لها كبير الأثر نتيجة صراع طرفي النزاع الفلسطيني على السلطة، فقد أصبحت الورقة الفلسطينية وخاصة غزه ورقة لعب إقليمية للجميع، وأصبح القرار بخصوصها محصلة صراع نفوذ قوي بالمنطقة.

من ناحية أخرى كان هناك عمل موازي دبلوماسياً قائم على الوعد بدولة فلسطينية مستقلة من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عام 2008، حيث تصاعدت الآمال الفلسطينية بهذا الخصوص، والتي تحولت لاحقاً إلى خيبة أمل دبلوماسية كبيرة وحرج للسلطة الفلسطينية تتمثل فيما لحق بها نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزه في 2008، وتعثر المفاوضات وزيادة الإستيطان وتعقد السلوك التفاوضي نتيجة التعنت الإسرائيلي والتمسك الفلسطيني بالحد الأدنى من الثوابت الوطنية، غير أن ذلك لم يمنع السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس من

المضي قدماً وتحقيق انتصارات دبلوماسية أبرزها نيل مقعد دولة غير عضو بالأمم المتحدة، والحصول على اعتراف غالبية دول العالم بهذه الدولة هالتي كان اخرها اعتراف الفاتيكان الذي يعتبر ضمنيا اعترافاً من العالم المسحي بالدولة الفلسطينية (عبد الحي، 2013: 14–ص17).

ومن هنا يرى الباحث ان العمل الدبلوماسي الفلسطيني تأثر كبيراً بالمتغيرات السياسية التي عصفت بالمنطقة والعالم، ولقد كان العمل الدبلوماسي الفلسطيني عملاً دؤوباً ويتحرك في إطار امكانيات الفلسطينيين المتواضعة بشكل جيد، بيد أن حجم الإنجاز لم يكن على مستوي الجهود المبذولة، وذلك كون موازيين القوي الدولية كانت بشكل دائم ضد الفلسطينيين وضد العدالة الإنسانية، وتضرب بعرض الحائط جميع مبادرات الحل التي لا تتفق وهواها، وهو ما جعل الإنجازات الفلسطينية المعتمدة على الجهد الدبلوماسي بسيطة ورمزية أكثر منها إنجازات عملية على أرض الواقع خصوصاً في الفتر التي اعقبت الانقسام الفلسطيني عام 2007، فقد أصبح الموقف الفلسطيني وقدرته على التأثير الأضعف تاريخياً، وذلك بسبب التشرذم والتشتت العام تجاه القضايا الوطنية المختلفة نتيجة اختلاف المرجعيات والأيدولوجيات للفصائل الفلسطينية خاصة فتح وحماس.

## الفصل الخامس

## تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الحقوق الوطنية الفلسطينية

**المبحث الأول: دور الدبلوماسية الفلسطينية في تطوير الأداء السياسي للسلطة.**

**المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الفلسطينية في الدفاع عن الثوابت الوطنية الفلسطينية وتحقيقها.**

**المبحث الثالث: السبل الكفيلة بتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.**

## المبحث الأول

## دور الدبلوماسية في تطوير الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية

**تمهيد:**

سارت الدبلوماسية الفلسطينية وعلي مدي مسيرة قاربت على القرن بخطي حثيثة ومرتبطة بالإطار العام للنضال الوطني الفلسطيني، منذ أن انطلقت الثورة الفلسطينية في يناير من العام 1965م حتى الآن، فقد لعبت الدبلوماسية الفلسطينية دوراً هاماً ومميزاً على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية رغم ما واجهته من صعاب، وقد استطاعت تحقيق إنجازات مهمة على الصعيد السياسي والدبلوماسي.

فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية الكيان السياسي التمثيلي للشعب الفلسطيني منذ تأسيسها في العام 1964، وكرست جهدها السياسي لعدم تحول القضية إلى قضية إنسانية، فعملت على إذكاء الجذوة السياسية والوطنية للقضية الفلسطينية من خلال الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وفي أعقاب هزيمة 1967 تنامت قوة الفصائل الفلسطينية المكونة لمنظمة التحرير، فأجرت تغييرات هيكلية في بنية المنظمة لتشكل بمضمونها الجديد النظام السياسي الفلسطيني المعاصر.

تأسست المنظمة الفلسطينية على نمط تشكيل الدول، إذ امتلكت مؤسسة تشريعية هي المجلس الوطني الفلسطيني الذي يرسم السياسات العليا للمنظمة. وينتخب هذا المجلس اللجنة التنفيذية التي تمثل السلطة التنفيذية في المنظمة، والتي تشرف على دوائر المنظمة المختلفة التي هي بمثابة وزارات المنظمة، ولها صلاحيات وضع وإصدار اللوائح المنظمة للعمل، إضافة إلى وجود مؤسسات اقتصادية وعسكرية واجتماعية ومالية وغيرها.

وأنشئت السلطة الفلسطينية عام 1994 بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني، بموجب توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر من العام 1993، حيث شكل الاتفاق المرحلي بنية وتركيب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني للضفة الغربية وقطاع غزه. وقد كان لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية أثرا كبير أحدث تغييراً جذريا في النظام

السياسي الفلسطيني بشكل عام، على مستوى الهياكل والمؤسسات والأدوار والوظائف والتفاعلات والعلاقات الداخلية والخارجية (هلال، 1998: 51–ص53).

وكان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بمثابة نتاج لجهد دبلوماسي فلسطيني قاده وفد المنظمة الذي صاغ هذا الاتفاق مع الإسرائيليين، وتعود التغييرات التي ميزت مرحلة ما بعد اتفاق اوسلو إلى العمل الدبلوماسي الفلسطيني والذي أدى إلى تغيير ملحوظ على الأداء السياسي الفلسطيني بشكل عام وذلك على النحو التالي:

## أولاً: التأثير الدبلوماسي على مستوي المؤسسات:

نشأت مؤسسات السلطة الفلسطينية الجديدة وعملت وفق ضوابط ومحددات اتفاقيات أوسلو السياسية. وجري استحداث مؤسسات أخرى ووزارات وأجهزة أمنية وإدارات خدماتية مدنية استمرارا وجنباً إلى جنب مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي بقيت كما هي، وقد انتقلت غالبية مؤسسات المنظمة إلى مناطق السلطة الفلسطينية وعملت إلى جانب المؤسسات الجديدة أو معها في أغلب الأحيان وذلك كون المنظمة هي الجهة التي وقعت الاتفاقيات وصاحبة صك إنشاء السلطة الفلسطيني من خلال قرار المجلس الوطني.

وقد أدى العمل الدبلوماسي الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الفلسطينية إلى تحقيق الكثير في مجال بناء المؤسسات والوزارات والمباني المتخصصة، والتي كانت عملية تكميلية لتأسيس وتطوير البناء السياسي للسلطة الفلسطينية في أعقاب المسيرة الدبلوماسية لصالح حل القضية الفلسطينية. وبالرغم من بعض النواقص والإشكاليات التي صاحبت تلك المرحلة وأنها شهدت عملية تطوير القدرات التنظيمية والإدارية والهيكلية للمؤسسات والوزارات المختلفة وهو ما أدى إلى تطوير النظام السياسي الفلسطيني الذي تتوج بانتخابات تشريعية بالعام 1996، للتأكيد على شرعية السلطة، وعملها الدؤوب لتطبيق الديمقراطية ممثلة بالانتخابات (تقرير التنمية البشرية 1998: 47- 48).

وشكل تأسيس المجلس التشريعي خطوة مهمة جداً على طريق بناء المؤسسات السياسية كانعكاس لأول تجربة ديمقراطية للسلطة الفلسطينية، وهو ما يعتبر بداية لتأسيس المبدأ السياسي للفصل بين السلطات الثلاث وهو ما يعتبر ارتقاء إيجابياً بالنظام السياسي الفلسطيني وسلطاته المختلفة، ويرى غالبية المراقبين أن هذه الانتخابات أدخلت مؤسسات وممارسات جديدة على النظام السياسي الفلسطيني، حيث نشأ التنافس السياسي والتداول السلمي للسلطة وتبلورت

السلطات الثلاثة التشريعية التنفيذية والقضائية، والتأسيس لنظام سياسي ديمقراطي، وهو ما يعتبر إنجازاً للعمل الدبلوماسي الفلسطيني. (تقرير التنمية البشرية 1998: 50).

## ثانيا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على العلاقة بين السلطات الثلاثة:

تميز النظام السياسي الجديد في أعقاب إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بوجود فصل للسطات الثلاثة نظريا، بينما على الواقع كان هناك طغيان للسلطة التنفيذية على بقية السلطات وذلك بفعل عوامل عديدة، منها الإرث السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والحالة الثورية السياسية التي كانت ولا زالت تعيشها القيادة السياسية بزعامة الراحل ياسر عرفات الذي كان يتمتع بكاريزما طاغية سيطرت على مفاصل الحياة السياسية بقيت اللجنة التنفيذية بقيادة ياسر عرفات حتي في أعقاب الانتخابات عام 1996 بقيت اللجنة التنفيذية بقيادة ياسر عرفات تسيطر على مجمل النظام السياسي الفلسطيني والقرار السياسي الفلسطيني الدبلوماسي (تقرير التنمية البشرية، 1998: 52).

حاول المجلس التشريعي ممارسة مهامه التشريعية والرقابية من خلال ممارسة الوظيفة المناطة به، إلا أن محاولاته واجهت الكثير من العقبات، أهمها عدم وجود إطار دستوري واضح يحدد وينظم العلاقة بين السلطات، فيما تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة بحكم موقعه كرئيس للسلطة الفلسطينية ورئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لحركة فتح، الأمر الذي مهد له السيطرة الكاملة على السلطة الفلسطينية ومنحه قدرة على تمرير أي قرار يرغب فيه بحكم سيطرة فتح على غالبية مقاعد المجلس التشريعي (هلال، 2010، ص187).

ومن هنا يمكن القول إن عمل السلطة التنفيذية في السلطة الفلسطينية جري بدون ضوابط وقواعد قانونية واضحة، فتهربت من المحاسبة والمساءلة الحقيقة من خلال إيجاد إطار واسع وفضفاض أطلق عليه "القيادة الفلسطينية"، التي ضمت أعضاء الحكومة واللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لحركة فتح ورؤساء بعض مؤسسات منظمة التحرير. وقد عملت القيادة على تركيز الاهتمام بالقضايا السياسية والأمنية على حساب المهام الاجتماعية والاقتصادية وترتيب البيت الفلسطيني، ناهيك عن أن وجود تلك الصلاحيات بيد الرئيس جعلها غير خاضعه للمساءلة والمحاسبة.

ومن ناحية أخرى، لم تكن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية واضحة، فلم يكن معروفاً بشكل حاسم حدود مسئوليات وصلاحيات كل منهما، وأدى التداخل في مؤسسات السلطة والمنظمة إلى خلق مصدر آخر لازدواجية المهام والصلاحيات، ويعود السبب في ذلك إلى الطبيعة الانتقالية لاتفاق أوسلو والسلطة المنبثقة عنه، مما حال دون إقامة إطار جامع للعمل الوطني الفلسطيني الذي تم ترحيله إلى مرحلة قيام دولة فلسطينية مستقلة وبعد حل جميع قضايا الوضع النهائي.

برز الكثير من السلبيات ومظاهر الخلل والقصور التي ميزت عمل مؤسسات السلطة، وقد أدى تراكم تلك المظاهر السلبية إلى انطلاق دعوات للإصلاح والتغيير من أطراف فلسطينية مختلفة، مثل المجلس التشريعي، ومؤسسات المجتمع المدني، وقيادات الفصائل، ومن أطراف خارجية مثل فريق العمل الدولي الذي أصدر تقريرا تقييميا لمؤسسات السلطة الفلسطينية، تضمن توصيات للإصلاح في مؤسسات السلطة المختلفة (أبو دية، 2006: 1-ص2).

وبالرغم من الإنجاز التاريخي الذي حققته الدبلوماسية الفلسطينية من إنشاء إطار معياري للمؤسسات الفلسطينية التي تكون عادة موجودة في كل دولة، فقد كشفت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 وما رافقها من إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي عمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني، وضعف مؤسساته وأجهزته، وتراجع قدراته وإمكاناته في توفير الخدمات وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وغياب تطبيق القانون، وانتشار حالة من الفوضى والعنف الداخلي. ومما عمق من الأزمة الفلسطينية عدم وجود برنامج ورؤية واضحة وموحدة للقوى السياسية الفلسطينية التي عمل كل منها حسب رؤيته الخاصة، فقد تنامت الأذرع العسكرية وتفاقمت حالة من الفلتان الأمني نتيجة تشكيل هذه القوى المسلحة سلطة بديلة عن سلطة النظام السياسي الفلسطيني، فلم تكن الدبلوماسية الفلسطينية آنذاك قادرة على فعل أي شيء تجاه هذا الواقع المؤلم، الذي انتهي بتدمير إسرائيل لمقرات ومؤسسات السلطة الفلسطينية وبتراجع مقومات قيام الدولة بشكل كبير.

وتدخلت الدبلوماسية الدولية الخشنة في العام 2001، لتضغط على الدبلوماسية الفلسطينية المتهالكة داخليا. استجابت السلطة الفلسطينية للمطالبات والضغوط الخارجية، التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، للقيام بعمليات إصلاح وتغيير في الجوانب الدستورية والمالية والفصل بين السلطات والأجهزة الأمنية والانتخابات. وذلك على الرغم من أن الهدف

الحقيقي من وراء الإصلاحات التي طالبت بها الجهات الخارجية كان إضعاف الرئيس الفلسطيني وتقليص الصلاحيات التي يتمتع بها وتحويل جزء كبير منها إلى مجلس الوزراء، وليس تطوير بنية وأداء السلطة الفلسطينية. حتى إنه تم الربط بين أي تقدم في العملية السلمية وبين إجراء التغييرات على النظام السياسي الفلسطيني، وإيجاد قيادة فلسطينية جديدة. وكانت الخطوة الأهم في عمليات الإصلاح هي إصدار القانون الأساسي من قبل الرئيس الفلسطيني عام 2002 وبعدها إصدار القانون الأساسي المعدل باستحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003.

وأدت التعديلات الدستورية على النظام الأساسي إلى تغيير طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات، إذ أصبح نظام الحكم نظاما مختلطا رئاسيا– برلمانيا بعد أن كان رئاسيا، ما عزز من دور المجلس التشريعي وقدرته على مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، حيث أصبحت مسئولة أمامه، بعد أن كانت تابعة للرئيس الذي لا تتم مساءلته من المجلس التشريعي. وأصبحت السلطة التنفيذية مزدوجة وبرأسين، حيث توزعت بين الرئيس الفلسطيني، ومؤسسة مجلس الوزراء الذي صار مسئولا عن وضع وتنفيذ السياسات العامة، والإشراف على أعمال الوزراء، وتحديد اختصاصات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، (أبو دية، 2006: 10).

وهنا يرى الباحث أن الدبلوماسية الفلسطينية قد أنجزت ولو نظريا مبدأ الفصل بين السلطات من خلال بلورة شكل وصلاحيات السلطات الثلاثة المكونة لأي سلطة أو دولة، بالإضافة إلى إنجازها لأول انتخابات تشريعية في عام 1996 وهو ما يعتبر تطبيقاً لأهم مبادئ الحكم الرشيد المتمثل في الانتخابات وتداول سلمي للسلطة، الثلاثة، إلا أن هذا التوجه لم يجد طريقة للتقدم أكثر نتيجة ما مرت به الأراضي الفلسطينية من ظروف خاصة اهمها اندلاع انتفاضة الأقصى وتنصل إسرائيل من الاتفاقات الموقعة وعملها الجاد على تقويض السلطة الفلسطينية، ناهيك عن سوء الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية والقيادة في تلك المرحلة والذي تمثل في انتشار القسد المالي والإداري وغياب الشفافية والمحاسبة الجادة.

## ثالثا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على المجتمع المدني الفلسطيني:

يضم المجتمع المدني، في أي دولة كانت، المنظمات الأهلية من جمعيات خيرية ونواد ثقافية ورياضية ومؤسسات ممثلة للقطاع الخاص، كما يضم جماعات الضغط والمصالح العاملة في ميدان حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية ناهيك عن قطاعات واسعة مثل نقابات العمال

والاتحادات المهنية، وهناك من يصنف مؤسسات المجتمع المدني على اساس ديني ومن يصنفها على اساس علماني ديمقراطي، ويتوسع البعض في حدود المجتمع المدني فيجعله يشمل الروابط القروية والعائلية.

تطور قطاع المجتمع المدني الفلسطيني بالطرق الدبلوماسية في الضفة الغربية وقطاع غزه بعد حرب العام 1967 ناهضاً من واقع النضال ضد الاحتلال، وهو ما ادي للتداخل بين العمل، وجوانب العمل السياسي والتنظيمي الاجتماعي والاقتصادي الأخرى، فكان الطابع السياسي هو الغالب، ولذا كان تطوره مرتبطاً سياسياً وقائماً على الجهد الدبلوماسي الفلسطيني في غالب الأحيان سواء كان جهداً دبلوماسياً رسمياً أو جهداً دبلوماسياً صادراً عن لمكونات المجتمع المدني (ابو عمرو، 1995: 27-29).

لعبت العديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً هاماً في صيانة المجتمع الفلسطيني وترابط مكوناته وتقديم بعض الحلول للمشكلات التي تواجهه. وكان هناك تنسيق بين الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني مما ادي إلى عمل تكاملي نتيجة وحده الأهداف النضالية للمؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية فيما يخص العمل النضالي الفلسطيني، فكانت مواقفها دائما مواقف داعمة للمواقف السياسية الفلسطينية فيما يخص العمل على نيل الشعب الفلسطيني حلمه بالاستقلال ونيل حقوقه الوطنية المسلوبة (ابو عمرو، 1995: 27-ص29).

يري الباحث ان الدبلوماسية الفلسطينية لعبت دوراً مهما من خلال العمل مع المجتمع المدني في قضايا التثقيف وتعزيز المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والرقابة على أعمال السلطة وحصر الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية، والضغط من أجل بلورة السياسات والقوانين والتشريعات، والمطالبة بالإصلاح والشفافية ومحاربة الفساد، وأنها عبرت عن رؤية ومواقف تتعلق قضايا الحكم والنظام السياسي والإدارة والقطاع العام، وطالبت كمجتمع بالمشاركة في صناعة القرار، في مؤسسات السلطة الفلسطينية وهو ما أدى بشكل غير مباشر إلى تطوير مناخ العمل والأداء السياسي لدى الشعب الفلسطيني بشكل عام.

## رابعا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على العمل الفصائلي الفلسطيني:

مما يميز العمل السياسي الفلسطيني ويعتبر أحد سماته الرئيسية تعدد الفصائل والتنظيمات السياسية، وتعود نشأة هذا التعدد إلى تعدد مشارب التنظيمات الفلسطينية الفكرية

والثقافية وانخراطها ضمن هذه الأيدولوجيات المتعددة في النضال الفلسطيني، حيث شكلت منظمة التحرير الفلسطينية الإطار الجامع لكل هذه التنظيمات. كما نشأت منظمات أخرى لاحقا ذات طابع ديني ولم تكن منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية وأصبح لها حضورها وقاعدتها وقوتها الجماهيرية على أرض الواقع.

شكلت التنظيمات العلمانية والدينية أهم عناصر النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية والتي هيمنت عليها حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح لعقود، فقامت العلاقات بين هذه والحركات ومنظمة التحرير على أساس الوحدة والتوافق إلى جانب الإجماع الوطني، إلا أن الخلافات التي كانت تحدث، ما بين الفينة والأخرى، بين تيار المنظمة والحركات الإسلامية كان دائما عامل تقويض لأي تطوير للنظام السياسي الفلسطيني ويحول دون ممارسة ديمقراطية حقيقية.

وقد أولت الدبلوماسية الفلسطينية مكانة هامة جداً لترتيب العلاقات الوطنية للأحزاب والحركات الفلسطينية، فكانت تعلم بشكل دائم على وجود توافق عام وعلاقات ودية بين هذه التنظيمات من خلال الالتقاء على أرضية مشتركة فيما يخص العمل النضالي الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، وهو ما أتاح للحركات والتنظيمات الفلسطينية لعب دورٍ محوري ورئيسي في النضال الوطني الفلسطيني (الزبيدي، 2003: 33).

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية على أساس اتفاقيات أوسلو وقد ازدادت حدة الخلافات والاستقطاب بين التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير والتنظيمات الغير منضوية تحتها وهي التنظيمات الإسلامية، مما أدى إلى وجود تنظيمات تشارك في السلطة وأخرى خارج السلطة ومعارضة لها، مع اختلاف بين المعارضين في الاستعداد للتعامل مع حقيقة وجود تلك السلطة وكيفية التعامل معها. وقد كرس إنشاء السلطة انتهاء دور مؤسسات منظمة التحرير وما شكلته من إطاره ولو شكلياً، لاتخاذ القرارات وفق برنامج الحد الأدنى الذي كان يجمع بين الفصائل الفلسطينية.

ومهما يكن من امر، فقد اختلف الوضع الذي كان يحكم العلاقة والأدوار بين الفصائل الفلسطينية، إذ انتقل من حالة المقاومة والتحرير إلى حالة البناء والتنمية، ومن حالة التعددية والمشاركة في المواقف السياسية، مهما كان شكليا، إلى وضع تسيطر فيه سلطة مركزية واحدة، يهيمن عليها تنظيم واحد، وتقوم ببناء أجهزة مدنية وأمنية وإدارية، لفرض سيطرتها وتعزيز نفوذها وسلطتها على المجتمع (هلال، 1998: 80-82).

## خامساً: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على النظام الانتخابي والديمقراطية:

تعتبر الانتخابات إحدى الوسائل الهامة للمشاركة السياسية، وذلك كونها تسمح للأفراد والجماعات وكافة شرائح المجتمع بالانخراط الواسع في الحياة السياسية العامة سواء بصفتهم الفردية أو من خلال أحزاب أو مؤسسات وهيئات مجتمعية، وتعطي الانتخابات المواطن العادي الفرصة للمساهمة في رسم العملية السياسية والحياة العامة، مما يعزز قيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية، ناهيك عن كونها وسيلة أساسية من وسائل الإصلاح السياسي وتغيير أو تطوير أداء أي نظام سياسي لأي بلد كانت .

ويلعب النظام الانتخابي دوراً مهماً في الحياة الديمقراطية، ويؤثر في التعددية السياسية والحزبية، كما أن له تأثير مهم في مدى تمثيل السلطات المنتخبة للشعب، وفي شكل وتركيبة الحكومة وبالتالي في النظام السياسي. والنظام الانتخابي له دور مهم في مدى شرعية النظام وديمقراطيته، فالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة تعدّ مقوماً أساسياً من مقومات النظام الديمقراطي، وآلية مهمة لتجديد شفافية النظام السياسي وأدائية الوطني (هلال، الشعيبي واخرون، 2001: 10).

كان الأساس لا جراء الانتخابات هو العمل السياسي الفلسطيني الذي تمخض عن اتفاق أوسلو إذ تعتبر الانتخابات الفلسطينية عام 1995 ثمرة من ثمرات الدبلوماسية الفلسطينية عبر مفاوضات التسوية، فقد اعتبر إجراء تلك الانتخابات إنجازاً سياسياً يعود للنجاح الدبلوماسي الفلسطيني في تأسيس سلطة وطنية فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة أو يمكن اعتبارها نواة للدولة الفلسطينية. ورغم مقاطعه عدة قوي سياسية لتلك الانتخابات وعلي رأسها حماس التي رفضت اتفاق أوسلو وما نتج عنه، إلا أن الانتخابات تمت في مناخ ديمقراطي وأن كانت السيطرة للتيار الأساسي في المنظمة الذي كان يسيطر تلقائياً على مؤسسات السلطة الناشئة، والذي استند إلى الشرعية الثورية ورمزية الرئيس عرفات.

وهنا يرى الباحث أن الانتخابات تعتبر إحدى أهم إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية التي تمكن الفلسطينيون من خلالها من ممارسة حق أساسي يتعلق بالمشاركة والتعددية السياسية على أرض الوطن التي حرموا منها طويلاً حيث تمكنوا من اختيار نواب المجلس التشريعي الذي يمثلهم، وهو ما شكل نقلة نوعية في النظام السياسي الفلسطيني وفي أداء مؤسساتية المختلفة، وقد حصل الفلسطينيون على اعتراف دولي بتلك الانتخابات ونتائجها. وهو ما حصل تماما في

انتخابات 2006 وإذا كان العالم قد رفض آنذاك نتائج الانتخابات الفلسطينية فإن إجرائها للمرة الثانية كان بمثابة تأكيد فلسطيني على استمرار العمل على تطوير النظام السياسي الفلسطيني بشكل دائم من خلال إتاحة الفرصة للفلسطينيين وأن يختاروا قيادتهم، وأن يصوتوا على البرامج السياسية المختلفة، وأن يكون لهم كلمة في العملية السياسية.

## سادساً: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الثقافة السياسية الفلسطينية:

كان ولا زال لتحليل الثقافة السياسية السائدة في أي مجتمع دور مهم في توضيح وفهم إمكانيات وقدرات النظام السياسي لهذا المجتمع، فالثقافة السياسية تمثل الميول والاتجاهات والقيم والمعتقدات والتصورات التي يكونها الأفراد والجماعات حول نظام سياسي معين، كما أن الثقافة السياسية تمثل عاملاً مهماً لفهم تأثير أفراد المجتمع في العمليات السياسية، بالإضافة إلى كونها عاملاً أساسياً من العوامل المؤثرة في تنمية وتطور النظام.

لقد تعرضت الثقافة السياسية الفلسطينية لتأثير عوامل مختلفة ومتناقضة، نتيجة حالة الاحتلال وحالة اللجوء إلى دول مختلفة، ونتيجة عدم امتلاك الفلسطينيين للنظام الاجتماعي الاقتصادي الموحد/ والمستقر في نسق موحد، يحتوي على كل التفاعلات والعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونتيجة غياب الدولة والقوة التي تبث وتعمم ثقافة سياسية محددة وذات صلة بالنظام المجتمعي الفلسطيني الخاص الذي شكل الوعي السياسي الفلسطيني على مر السنيين (حرب، 2006: 7–ص8).

كان لمنظمة التحرير الفلسطينية وعملها الثوري والدبلوماسي، في آن واحد، دور في رسم الثقافة السياسية الفلسطينية لعقود من الزمن، وقد حملت معها قيم وأساليب عمل كانت انعكاساً في نواحي كثيرة من محيطها العربي. فبالرغم من وجود تعددية سياسية وتمثيل فصائلي يعتبر شكلاً من أشكال الديمقراطية، فأن ذلك لم ينتج عنه مشاركة فعلية في اتخاذ القرار وصنع السياسات، حيث كان السائد آنذاك احتكار السلطة وفردانية النفوذ، والتمسك بنظام المحاصصة الفصائلية، وغياب المسائلة، ناهيك عن غياب التنظيم والتخطيط وإحلال الولاء للفصيل والقائد والزعيم بدلاً من المؤسسة والقيم.

كما تأثرت الثقافة السياسية الفلسطينية بالاتجاه الديني أو الإسلام السياسي الذي تعاظم تأثيره وقوته، والذي توسعت تعبيراته ومؤسساته وأطره السياسية والجماهيرية، والذي يمتلك أيديولوجيا وتصورات ومفاهيم ومواقف حول مختلف جوانب الحياة، وقد استطاع ذلك النظام

جذب جمهورٍ واسعٍ يتبنى توجهاته وآراءه السياسية. وعمل في تعبئة وتنشئة قطاع واسع من الجمهور، طارحا شعار الإسلام هو الحل، في تعبير واضح عن هدف بناء المجتمع الإسلامي، والسعي لامتلاك القوة والسلطة، معيدًا الاعتبار لمفاهيم ومصطلحات إسلامية في كل مجالات عمله (الزبيدي، 2003: 38-ص39).

ويرى الكاتب الفلسطيني صلاح هنية أن الثقافة السياسية الفلسطينية هي ثقافة انفصامية، إذ إنها تقدس المشاركة السياسية وقضايا التعددية، وحقوق الفرد، وضرورية تداول السلطة وقضايا الديمقراطية نظرياً ولكنها ترفضها واقعياً. فالجميع ينادى ويتغنى بالديمقراطية ويرى أنها صندوق اقتراع ومن ثم ينقلب على كل توجه ديمقراطي. فنحن نقدس المواطنة لكننا نتنكر لحقوقها ومحتواها عند اول محك (الزبيدي، 2003: 38-ص39).

و يرى الباحث أن تطوير الثقافة السياسية الفلسطينية من أهم متطلبات الحفاظ على تطوير دائم للأداء السياسي الفلسطيني. ولقد عملت الدبلوماسية الفلسطينية على تطوير هذه الثقافة من خلال العمل على الانفتاح على ثقافات دول العالم من خلال مد جسور الصداقة مع تلك الدول وخاصة الثورية منها، وعملت على تعميق العلاقات الدبلوماسية بينها وبين دول ومؤسسات عالمية. ولم يكن لديها مانع من الاستفادة من تلك الدول في مجال التعاون الدبلوماسي والعمل على تطوير الفكر السياسي من خلال العمل على الاستفادة من تجارب الأخرين الناجحة في تلك المجالات. ويمكن القول هنا إن الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج والداخل لبعت دوراً في صياغة الفكر والثقافة السياسية الفلسطينية وتوجيه الفلسطينيين في المنفي لفكرة العودة، والتمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية، ورفض التوطين ورسم ثقافة سياسية وطنية راسخة، ناهيك عن تطعيم الثقافة السياسية في أعقاب إنشاء السلطة الفلسطينية بتجارب سياسية وديمقراطية كان لها أثر في تطوير ثقافة الفلسطينيين السياسية تمثلت في الانتخابات وممارسة الحقوق السياسية التي نص عليها القانون الفلسطيني والتي لم يكن باستطاعتهم ممارستها في الشتات والمهجر.

## المبحث الثاني

## دور الدبلوماسية الفلسطينية في الدفاع

## عن الثوابت الوطنية الفلسطينية ومدي تحقيقها لهذه الثوابت.

**تمهيد:**

كان لنشأة الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني صلة وثيقة بالنضال الوطني الفلسطيني الهادف لحصول الفلسطينيين على ثابتهم الوطنية المشروعة. وكان التحرك الدبلوماسي رافعة نضالية عملت إلى جانب العمل العسكري، سعت لشرح القضية الفلسطينية وتوصيل رسالة الشعب الفلسطيني، إلى شتي أنحاء العالم، من خلال تسليط الضوء على النضال الوطني الفلسطيني وعلى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبيان مدي توافقها مع أبسط حقوق الإنسان في العالم، واهمها من حيث الحق في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال.

لم تكن المهمة الدبلوماسية سهلة لكونها لا تستند إلى قوة ودولة أو كيان سياسي مستقر أو معترف به بشكل كامل وطبيعي. فكانت نضالاً بكل معني الكلمة وسعت لتوفير الدعم والمساندة والشرعية الدولية والإقليمية لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة فيما يختص بحقوقه الوطنية التي نصت عليها الأعراف الدولية والمحافل الدولية وعلي رأسها قرارات الأمم المتحدة.

### أولاً: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الثوابت الوطنية تاريخياً:

نجحت الدبلوماسية الفلسطينية، في تلك المرحلة، ممثلة بالوفود الفلسطينية التي تم تشكيلها لإسماع صوت الفلسطينيين للعالم الخارجي، والتي أقامت علاقات عامة مع المسؤولين ومع الصحافة الغربية والبريطانية خاصة، حيث أكدت تلك الوفود على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وذلك في ظل الحكم البريطاني الذي كان قاضيا وخصما بصفته شريكا للعدو الصهيوني فقد كان هناك توافق يصل إلى درجة التطابق بين السياسية البريطانية والسياسة الصهيونية، وهو ما جعل تركيز دبلوماسية الوفود الفلسطينية، في تلك المرحلة، التي تعمل على تسليط الضوء والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني مصدر إزعاج للبريطانيين، فكان التأكيد على تلك الحقوق بمثابة ملاحقة للبريطانيين ولمدي التزامهم بحريات الشعوب التي وقعت تحت انتدابهم تمهيدا لتحررها واستقلالها الوطني (سلامة، 2000: 39).

أعطيت الوفود الدبلوماسية الفلسطينية في الأربعينات صلاحيات واسعه وهامشاً كبيراً للتفاوض والتحرك السياسي دولياً، إلا إنها تقيدت بالحقوق والثوابت الوطنية للفلسطينيين، وفكان التأكيد على هذا التوجه من خلال نص قرار المؤتمر الوطني لعام 1921 والذي اكد على أن "للوفد كل الحرية في أن يستعمل ما يراه مناسباً من وسائل للدفاع عن البلاد وسائر الحقوق الطبيعية والاقتصادية والسياسية، وألا يقطع أصلا مهماً من أصولها إلا بعد استفتاء الامة"، وهو ما شكل خط استراتيجي عريض لتعامل الدبلوماسية الفلسطينية مع قضية الحقوق والثوابت الوطنية بشكل عام.

ويرى الباحث أن المؤتمرات العربية الفلسطينية السابع(1919-1928) أرست ثوابت القضية الفلسطينية وحقوق شعب فلسطين، والتزمت بها اللجان التنفيذية ووفودها حتى أوائل الثلاثينيات، حيث تكرست أيضاً في زمن اللجان القومية، والتزمت بها إلى حد بعيد اللجنة العربية العليا منذ أواسط الثلاثينيات، ثم أصابها الإرباك والتهميش في النصف الثاني من الأربعينيات نتيجة تشتت الهيئة العربية العليا من ناحية، وبروز قوى سياسية جديدة تحمل فكراً سياسياً يدعو إلى إقامة حكومة وطنية وإلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

## ثانيا: تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الثوابت الوطنية في عهد الثورة الفلسطينية:

غلب في تلك الفترة الطابع الثوري على الدبلوماسية الفلسطينية، إذ كان المد الثوري الفلسطيني التحرري في أوجه، فقد مارس القادة الفدائيون الفلسطينيون العمل الخارجي والدبلوماسي عبر إدارة العلاقات الخارجية أو الدولية لكل فصيل بعينة. رغم أن وفي منظمة التحرير الفلسطينية قد حولت الدائرة السياسية للمنظمة. وأصبحت الدائرة السياسية هي الإدارة المركزية للعمل الخارجي بشقية السياسي والدبلوماسي، وأن لم تكن الظروف السائدة آنذاك تسمح باستخدام مصطلح العمل الدبلوماسي الفلسطيني أو النضال الدبلوماسي الفلسطيني (سلامة، 2000: 40).

يرى الباحث أن الفلسطينيون لم يدخروا، كقيادات فدائية أو قيادات سياسية، جهداً في تلك المرحلة لفعل كل ما يمكن، لتسليط الضوء على قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة، إذ كانت تلك القضية عنوان نضالهم ومبرر وجود الثورة الفلسطينية بشكل أساسي. وكان الفلسطينيون في تلك المرحلة يعملون على تجذير الوعي الفلسطيني للأجيال بثوابت الوطنية،

ويعملون على ترسيخ هذه الثوابت عربياً وإقليمياً وعالمياً من خلال توجيه خطاب دبلوماسي يؤكد على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني سواء كان صادراً عن دائرة العلاقات الخارجية للفصيل أو الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد نجح الفلسطينيون إلى حد كبير في الوصول لهذا الهدف بشكل أو بآخر، حيث كانت الثورة الفلسطينية مسئولة عن بقاء شعلة النضال الوطني متقدة، وحافظت على الهوية الوطنية الفلسطينية على مر السنيين بكل السبل والوسائل لا سيما الوسائل الدبلوماسية.

وشكل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلِ وحيدا وشرعي للشعب الفلسطيني كيانا سياسياً معترفاً به عربياً وإقليمياً ودولياً إنجازاً كبيراً للدبلوماسية الفلسطينية. وهو ما يعني تكريس القيادة السياسية، آنذاك، ممثلة في حركة فتح وباقي الفصائل كقيادة الشعب الفلسطيني وكان يتم التعامل مع منظمة التحرير على أساس الكيان السياسي للفلسطينيين، وأن منظمة التحرير بمثابة الحكومة الثورية المؤقتة للشعب الفلسطيني.

ولقد بذل مجهود فلسطيني كبير في تلك الفترة حيث كان يركز على الموقف الأوروبي الذي شهد تطوراً ملحوظا في تلك الفترة، حيث اسست منظمة التحرير علاقة متينة مع الدول الأوروبية الاشتراكية خاصة، والاشتراكية الدولية بشكل عام، وأن كانت الاعترافات الأوروبية لم تقم بناءات عليها علاقات دبلوماسية طبيعية، فأنها اقتصرت على أن للفلسطينيين الحق في وطن. وهذا يستدعي مفاوضات غير مشروطة وهو ما جاء في بيان المجموعة الأوروبية المشتركة حرفيا في حزيران 1977 (مراد، 1977: 58).

وإن كانت الاعترافات الأوروبية غير كاملة وهدفها توجيه الفلسطينيون نحو طاولة التفاوض مع إسرائيل والغرب، فإن هذا الاعتراف شكل مدخلا للفلسطينيين للفت الأنظار الأوروبية إلى معاناتهم ومن ثم حقوقهم، فقد كان الموقف الأوروبي غير الكافى يشتمل على حق الفلسطينيين في وطن وهو ما اعتبر بداية جيدة، وإنجازاً ضمنياً يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والحصول على استقلاله السياسي، ولقد كان هذا الموقف أساساً تم البناء عليه لاحقاً وبشكل تراكمي إلى أن أصبح الموقف الأوروبي من أفضل المواقف السياسية الدولية المعتدلة تجاه الموضوع الفلسطيني وقضية شعبة العادلة، وهو ما يعتبر إنجازاً للدبلوماسية الفلسطينية التي عملت بشكل مركز للتأثير في الموقف الأوروبي الذي كان داعماً لإسرائيل على مدار سنوات طويلة.

وخلاصة القول إن الدبلوماسية الفلسطينية قد نجحت في تلك المرحلة وأن كان النجاح متواضعاً من حيث الإنجاز، إلا أنه يعتبر نجاحاً معقولاً في ظل الظروف السائدة دولياً في حينة، إذ لم تكن قدرات الدبلوماسية الفلسطينية، وقدرتها على التواصل والتأثير بالغرب تذكر مقارنة مع قوه وقدرة الدعاية الصهيونية في ذلك الحين.

وتأثرت الدبلوماسية الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية (1990-1991) والعزلة الدولية للمنظمة بشكل كبير بسبب التفرد السياسي الأمريكي في المنطقة، فقد رفعت الولايات المتحدة مكانة إسرائيل في المنطقة من مرتبة وكيل لأعمالها في الشرق الأوسط إلى مرتبة شريك، وهو ما أثر وتلقائياً على الدبلوماسية الفلسطينية بشكل ملموس. ففي الوقت الذي كانت فيه الثورة الفلسطينية في لبنان عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً لإظهار الصورة الحقيقية للصراع وللقضية الفلسطينية من خلال التأكيد على الحقوق الوطنية للفلسطينيين، سارعت الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري في لبنان من خلال دعم إسرائيل شريكها في المنطقة للقيام بذلك بغطاء دولي، حيث انعكس ترحيل منظمة التحرير إلى المنافي بعيداً (السودان واليمن) وهو ما انعكس على العمل السياسي الفلسطيني بشكل عام وعلي الأداء الدبلوماسي بشكل خاص.

غلب على هذه الدبلوماسية في مرحلة ما قبل مؤتمر مدريد صفة الصمود والحفاظ على الذات وتحاشي التصفية السياسية والدبلوماسية والجسدية، وهو ما أدى إلى ضعف كبير في أداء المنظمة في تلك المرحلة، إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تستسلم وراحت تنشط بشكل كبير وتركز على العمل الدبلوماسي الذي لم يتبق غيره لدي القيادة الفلسطينية للنضال على الصعيد العالمي بعدما تمت تصفية المنظمة عسكريا في دول الطوق انتهاءاك بلبنان.

تحول مقر ياسر عرفات في تونس إلى حصن دبلوماسي، وأخذ ينشط في العمل السياسي والدبلوماسي على حساب الدائرة السياسية في المنظمة للعمل في شتي أنحاء العالم للتعاطف والتحشيد لصالح الثوابت الوطنية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. فقد انهمكت القيادة السياسية الفلسطينية التي أصبحت تمارس الدبلوماسية الفلسطينية بنفسها وبشكل مباشر في زيارات دبلوماسية لكثير من الدول بهدف توضيح وشرح عدالة القضية الفلسطينية، وبيان حقوق الشعب الفلسطيني وثوابت الوطنية. ولقد أثرت هذه السياسة كمحطة تاريخية للقضية الفلسطينية والحفاظ على ثوبتها النضالية ا (حنا، 2000: 19).

ويلاحظ الباحث أن منظمة التحرير قبيل إعلان الاستقلال عام 1988 حصلت على تمثيل دبلوماسي تراوح بين الكامل والجزئي وغير الرسمي. فتراوح تمثيلها لدى الدول العربية

والاشتراكية بين التمثيل الدبلوماسي الكامل أسوة بالدول، من حيث معاملة ممثلاتها كسفارات وتمتع دبلوماسيتيها بالامتيازات والحصانات، وهو الشيء الذي حافظ على إبقاء عنفوان الفلسطينيين في نضالهم لنيل حقوقهم وثوابتهم الوطنية حيث اكدت الدبلوماسية الفلسطينية على الحقوق والثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني.

وكانت نهاية حرب الخليج الثانية بداية لمرحلة سياسية جديدة في المنطقة وبمسيرة النضال الوطني الفلسطيني المعاصر، فقد أطلق الرئيس الأمريكي مبادرته الشهيرة في مارس 1991 والتي انطلق معها قطار التسوية الأمريكية والتي ألغت، إلى حد كبير، الاعتراضات التقليدية واللقاءات المعروفة والتحفظات العربية والفلسطينية، حيث لم تكن القيادة الفلسطينية بمنأى عن عملية الترويض القسري للمنطقة، وقد تطلب حجز مقعد لها في قطار التسوية ابداء بعض المرونة، ولو شكلياً، في القضايا الإجرائية التي لا تمس ثوبتها الوطنية الكبرى. .

وحرمت نتائج حرب الخليج الفلسطينيين الكثير من مصادر قوتهم المادية والمعنوية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تمثل التأثير المباشر على الدبلوماسية الفلسطينية في خسارتها للكثير من أوراق التفاوض حيث كان دخولها الدبلوماسي في مؤتمر مدريد ركيكاً ومرتبكاً، وذلك نتيجة استنفاد مفاوضات واشنطن العلنية ووصولها إلى طريق مسدود، ولم يفي الأمريكان بالتزاماتهم تجاه تلك المفاوضات، وهو ما دفع القيادة الفلسطينية الدخول في مساومة مباشرة مع الإسرائيليين في ظل مواصلة الطرف الإسرائيلي فرض الوقائع على الأرض وبخاصة فيما يتعلق بتهويد القدس واستيطان الاراضي المحتلة. (العباسي، 1990: 37).

وضعت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترة لضغط كبير، وكانت أمامها مهمات صعبة تمثلت بالتحضير للدخول في مؤتمر مدريد ضمن قطار التسوية وتلبية التحفظات – أمريكية على هذا الدخول، وقد حاولت المنظمة في تلك الفترة الحصول على شروط أفضل لتحسين مركزها إلا أن اللعبة وقواعدها كانت أكبر من الفلسطينيون وقضيتهم، وكان الضغط شديداً على الدبلوماسية الفلسطينية عندما تقرر موعد مؤتمر مدريد في قمة غورباتشوف بوش في 18 يوليو تموز من العام1991، حيث شكلت الموافقة السورية غير المتوقعة على حضور المؤتمر ضغطاً إضافياً على الفلسطينيين، فلم يستطيعوا أن يرفضوا المشاركة تحاشياً لتجاهلهم دولياً في المرحلة اللاحقة (الجيلي، 1996: 67).

وبحسب رؤية الباحث، فقد مثلت تلك المرحلة مجزرة للحقوق والثوابت الفلسطينية التي تم تشويه معالمها كثمن لدخول مسيرة التسوية، فقد أصبح الحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني وثوابت الوطنية لا يتناسب مع الواقع الجديد الذي اعتمد في مؤتمر مدريد مبدأ الأرض مقابل السلام، وكان الدخول في مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين يعني الاعتراف بإسرائيل والتنازل عن أراضي فلسطينية وهو ما تم لاحقاً في اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ وما اعتبر تراجعا كبيراً في المطالب الفلسطينية وانتكاسة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وثوابت الوطنية التي كانت قبل ذلك غير قابلة للتنازل.

وقد تمثل هذا التنازل أساساً في القبول بمبدأ التفاوض دون وفي القبول بالمفاوضات الثنائية وحل الخلافات بمزيد من هذه المفاوضات ودون تدخل أي طرف من الأطراف الدولية، في القبول بحق إسرائيل في التحفظ والتفسير الخاص للقرارات الدولية، وفي القبول باستبعاد قرارات دولية أساسية لصالح قراري مجلس الأمن 242، 338.

## المبحث الثالث

## السبل الكفيلة بتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

**تمهيد:**

ارتبطت مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بنشأة وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية وقواها السياسية المختلفة، ناهيك عن ارتباطها بالأطر الاجتماعية والمهنية والثقافية التي تشكلت في سياق منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد حدث التطور النوعي في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بعد الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني على ضوء قمة الرباط عام 1974، وفي أعقاب إقرار الأمم المتحدة عضوية المنظمة كمراقب في ذات العام، حيث أصبحت المنظمة هي بيت الشعب الفلسطيني والإطار المعنوي المعبر عن حقوقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على قاعدة البرنامج المرحلي الذي أقرته الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني (أبو رمضان، 2010: 8).

لعبت البعثات الدبلوماسية دورا هاماً في نشر القضية الفلسطينية في بلدان العالم وساهمت في توثيق العلاقات ما بين المنظمة والدول المضيفة لمقار البعثات الدبلوماسية الفلسطينية. وقد تم أعتاء البعثات الدبلوماسية بفضل النشاط الدبلوماسي الفلسطيني مساحات واسعه للعمل خاصة في بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية، كما ساهمت في العديد من البرامج المفيدة لشعبنا مثل المنح والبعثات الطلابية، ومنح العلاج، ودورات التثقيف هذا إلى جانب الفعاليات والأنشطة المفيدة للشعب الفلسطيني إعلاميا على مستوى العالم، مثل إحياء يوم الأرض، ووعد بلفور أو يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وغيره من الفعاليات التي تؤكد تضامن شعوب العالم مع الفلسطينيين في مواجهه الاحتلال والتأكيد على حق شعبنا في الحرية والانعتاق والاستقلال الوطني.

يتمحور التحول النوعي والتطور في مجال العمل الدبلوماسي في قبول واستقبال البعثات الدبلوماسية الفلسطينية للمنظمة باعتبارها عنواناً لحركة تحرر وطني فلسطيني رسمية، بعدما كانت العلاقات مقتصرة على علاقات فصائل مع نظائرها من قوي التحرر الوطني والديمقراطي في العالم، لقد عمق الإقرار بشرعية المنظمة ووحدانية تمثيلها الاعتراف الرسمي وأعطي زخماً كبيراَ للدبلوماسية الفلسطينية، حيث أصبحت مركزية المصدر وأقوى من ذي قبل، وأصبح العمل

الدبلوماسي أفضل وأقوي في مواجهه الدعاية المدعومة من رأس المال العالمي واصدقاء إسرائيل خاصة الولايات المتحدة، والذين روجوا للمنظمة على أنها مجموعة من الإرهابيين.

وقد تأثرت المقرات الدبلوماسية الفلسطينية للمنظمة بالبيئة السياسية والداخلية للبلدان المستضيفة إلى جانب تأثرها بمدى قوة علاقة المنظمة بالبلد المضيف بالإضافة إلى وضع المنظمة بالسياق السياسي العربي والإقليمي والدولي. ففي بعض البلدان أصبحت الممثلية الفلسطينية سفارة، ويتم التعامل معها بنفس الية التعامل مع أي سفارة لأي دولة أخرى، وفي بعض البلدان انحصر دور الممثلية في أمور محددة مقتصرة على القضايا الشكلية والبروتوكولية الرسمية دون أداء ادوار فاعلة أو مؤثرة. كما كانت البعثات الدبلوماسية الفلسطينية تنشط مع نشاط المنظمة ودرجة الاعتراف بشرعيتها عربياً ودولياً، إلى جانب الزخم الذي كانت تحصل عليه نتيجة الصمود العسكري في مواجهة العدوان الإسرائيلي كما حدث في معركة بيروت1982 (أبو رمضان، 2010: 2-7).

## مجالات تطوير الدبلوماسية الفلسطينية:

سجلت الدبلوماسية في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني نجاحات كثيرة، إلا أنه، ومهما كان تقييم الدبلوماسية الفلسطينية جيداً، فإنها تحتاج إلى العديد من الخطوات والأعمال والأدوات حتي تكون فاعليتها وأسلوب عملها بالصورة والشكل المطلوبتين، وأن كانت الفصائل والشخصيات الوطنية مارست ولعبت دوراً هاماً، خدم القضية الفلسطينية وغير من الصورة السلبية التي صنعتها بعض السفارات الفلسطينية. فقد كانت ولا زالت دبلوماسية ناشئة وتحتاج دوما إلى التطوير والعمل الدؤوب للارتقاء بمستوى العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وإحداث حراك أكبر للقضية الفلسطينية وإسنادها، والتأكيد على دورها وتطويره على مختلف مستوياته الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات غير الحكومية إلى جانب المؤسسات الحكومية الرسمية، والتي ضاهي دورها بشكل كبير دبلوماسية السفراء في كثير من الدول (المصري، 2010).

ويمكن الإشارة هنا إلى تقسيم الأبعاد المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة بشكل فاعل ومؤثر في المجالات مختلفة كما يلي:

### أولاً: التطوير في مجال الاتصال اليومي:

ثمة خصائص أصبحت من المعالم الرئيسية للدبلوماسية المعاصرة. ومن أهم هذه المعالم وأولها أن الدبلوماسية اليوم يطلق عليها ما يمكن تسميته الدبلوماسية الشاملة أو

الكاملةTotal Diplomacy . فلم يعد الدبلوماسي قانعا بممارساته التقليدية من حفلات ومآدب عشاء وغذاء واستقبالات أو بكتابة التقارير والتحليلات والتنبؤات، إنما أصبح الدبلوماسي اليوم هو الذي يدير وينسق نطاقا عريضا من النشاطات والاهتمامات العريضة للبلد المعتمد فيه، بحيث يمكن القول إن الدبلوماسي الحديث يجب أن يتوقع معالجة كل مظاهر الحياة البشرية، إذ إن كل مظهر للوجود البشرى أصبح اليوم تقريبا له بعض الأبعاد الدولية. الأمر الذي جعل من الدبلوماسية التي كانت يوما ما عملاً بسيطا عملية معقدة ليست فقط نتيجة للعدد المتزايد من المشكلات والقضايا المعقدة والمتشابكة التي تواجه الدول والمجتمع الدولي وإنما أيضاً نتيجة للعدد المتزايد من الدول (المصري، 2010).

ويندرج أيضاً في إطار المعالم الحدية للدبلوماسية المعاصرة ما يعرف بالدبلوماسية الترابطية، ويقصد بها الاتجاه إلى تشكيل علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع دول أخرى تربطها بها روابط استراتيجية وسياسية واقتصادية وتجارية. فيتمثل هذا البعد في الانخراط ساعة بساعة وبشكل متواصل في الصحافة بأنواعها المكتوبة والمرئية والمسموعة، مع إيجاد دبلوماسيين فاعلين ومهنيين للدولة في هذا المجال، حيث اعتبر وبشهادة العديد من المراقبين والباحثين أن هناك تقصيراً كبيراً ونقاط ضعف لدى الدبلوماسيين الفلسطينيين. والمقصود هنا الكادر الدبلوماسي، ناهيك عن أنه، ولحتي العام 2006، كان عدد السفراء 100 سفير معظمهم من حركة فتح ومن كبار السن وغير المؤهلين والذين لا يستطيعون مواكبة التطور الحالي في ثورة المعلوماتية، وهو ما يجعلهم عبئا على الدبلوماسية الفلسطينية وليس رافعة لها ولأهدافها الوطنية (المصري، 2010).

ويرى الباحث أن الفلسطينيون شعب متحضر ويواكب التكنولوجيا والتطور المعلوماتيين العالم بشكل جيد، فقد استفاد الفلسطينيون من ذلك وعملوا بشكل رائع على مستوي التخطيط المركزي في وزارة الخارجية الفلسطينية، إلا أن هذا التعاطي الإيجابي بحاجة إلى تعميم إلى كافة ممثلات الفلسطينيين في العالم ليتم التعامل بالمثل بين الخطط الوطنية الاستراتيجية لوزارة الخارجية الفلسطينية وبين ممثلات وسفارات ومكاتب تمثيل فلسطين في العالم بعد ضمان تطوير الكادر الدبلوماسي وتغيير الجيل القديم بضخ دماء جديدة إلى السفارات مواكبةً للعصر وتحولاته.

## ثانياً: التطوير في مجال الاتصالات الاستراتيجية:

ويقصد بهذا النوع من الاتصالات القيام بتكرار الرسالة الأساسية من مصادر متعددة وبشكل مستمر، ويفترض وجود رسالة أساسية للسلطة الفلسطينية تريد تكرارها والتأكيد عليها من خلال هذا التكرار وفي كل مصدر متاح، ويتم تكرار هذه الرسالة في المناسبات والفعاليات وفي المحافل الدولية ووضع خطة زمنية محددة لتحقيق مضمون هذه الرسائل

الاستراتيجية يتم من خلالها إنجاز الكثير من المهام المطلوبة.

وفي الحالة الفلسطينية وضعت السلطة الفلسطينية أمامها على سبيل المثال هدف تحصيل مقعد لدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد اكدت مساعيها للحصول على صفه دولة عضو في المحفل الدولي الأول في العالم من خلال توجيه رسائل واتصالات استراتيجية لهذا المضمون، وقد عملت على تجنيد الرأي العام العالمي من خلال بعثاتها الدبلوماسية في شتي أنحاء العالم، لتوصيل وجهة النظر الفلسطينية وضمان تصويت أكبر عدد من دول العالم لصالح الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة (يوسف، 2010).

وكان للدبلوماسية الفلسطينية جهد مشكور في تطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في مجال صياغة الرسائل والاتصالات الإستراتيجية، والتي تعتبر نوعا من التطوير الإيجابي للدبلوماسية الفلسطينية على مستوي العمل والأداء الدبلوماسي والسبل الكفيلة بتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

## ثالثاً: تطوير العلاقات البعيدة المدي:

ويتكون هذا البعد من عدة نقاط يمكن التركيز عليها والاستفادة منها بشكل كبير كونها تستطيع إنجاز ما لا يمكن إنجازه بشكل رسمي في كثير من الاحيان، وهو ما جعل الاحتياج إلى مؤسسات دبلوماسية غير رسمية ممثلة في المؤسسات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية التي تحتاج إلى إرفاق حكومي بالخطة الوطنية الشاملة للنهوض الدبلوماسي وتقديم الدعم لها للمشاركة في ذلك . ومن هذه الأدوات ما يلي (يوسف، 2010):

- وجود مؤسسات ثقافية فلسطينية من أجل إحياء التراث الفلسطيني وتثبيت الهوية الفلسطينية عند الفلسطينيين المغتربين، والتعريف بالثقافة الفلسطينية للشعوب الأجنبية. وهذه المؤسسات موجودة، ولكن ليس هناك تنسيق بينها.
- منظمات أهلية لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهي أيضاً موجودة وذات فعالية كبيرة. وخير مثال عليها اللجنة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل. وهي فاعلة في دول العالم كافة تقريباً، وسيتم الحديث عنها باستفاضة في حينه. لكن هذه الحملة وغيرها من المؤسسات التي تعمل للهدف نفسه غير مدعومة رسمياً، وينقصها التنسيق فيما بينها كذلك، وفعالياتها نابعة من ردود الأفعال على جرائم يرتكبها الاحتلال.
- المؤتمرات والندوات، وهي موجودة بكثرة، لكن أثرها محدود لكونها تخاطب لفلسطينيين أكثر من أهل البلاد المستضيفة، كما أنها موجهة لنخب سياسية أو اجتماعية وليست لحشود شعبية.
- المنح الدراسية، وهذه المنح ذات وجهين؛ من الحكومة الفلسطينية إلى طلاب أجانب لدعوتهم للدراسة في الأراضي الفلسطينية. وهذا بدوره له مردوده من التضامن والتفهم للوضع الفلسطيني، وإلى الطلاب الفلسطينيين للدراسة في الخارج، حتى يكونوا سفراء لقضيتهم.
- الأفلام الفلسطينية والمسرحيات: وهي موجودة، ولكن بشكل قليل وإمكانات متواضعة لا ترقى إلى مستوى تأثيرها وفاعليتها عند الشعوب الأجنبية.
- معارض فنية: هناك الكثير من المناسبات التي كانت تحتوي على معارض فنية، لكنها كانت تنظم بشكل جزئي، على هامش المؤتمرات.

وهنا يمكن الخلوص إلى أن القائمين على الدبلوماسية الفلسطينية لم يألكلوا جهداً في هذا المجال، وقد كانت الدبلوماسية الفلسطينية مثابرة في مجال المشاركة في أي فعالية أو معرض محلي أو إقليمي أو دولي يخدم الهدف العام في التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني. ففي هذا المجال قطع الفلسطينيون شوطا طويلا في تطوير المؤسسة الدبلوماسية والدبلوماسية بشكل عام، لتواكب العصر ومجريات الأمور على الساحة الدولية، فكانوا يزاحمون الإسرائيليين في كل مكان وكل مناسبة لطرح رؤيتهم وروايتهم وفنهم وفولكلورهم ومعارضهم ومنتجاتهم الوطنية (يوسف، 2010).

## رابعاً: رفع درجة وعي الحكومة بأهمية الدبلوماسية:

يقصد بهذه النقطة رفع وعي المؤسسة الحاكمة بشخصها الاعتباري ولمدى أهمية القوة الناعمة للدبلوماسية، وذلك برفع درجة الوعي في اتخاذ القرار والسياسات التي تنبع من خبرة ودراية المستشارين لصاحب القرار الفلسطيني، ومن خلال البحث تبين أن درجة الوعي الدبلوماسي لدى صانعي القرار متواضعة وتحتاج إلى عملية صقل لكون السلطة الفلسطينية والمؤسسة الدبلوماسية بشكل خاص تعج برواسب الثورة الفلسطينية والتي يمثل شخوصها أناس عسكريون ممن حاربوا في لبنان والأردن، ويفتقر العديد منهم إلى الخبرة الكافية والرغبة في التعلم الدوري وتطوير إمكاناته الدبلوماسية، وهو ما جعل دور القيادة السياسية وعلي رأسها رأس الدبلوماسية الخارجية الفلسطينية وزير الخارجية العمل على تطوير الرؤية للعمل الدبلوماسي، واخذ كل الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص. فقد اقترح الدكتور سمير عوض أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت على الدكتور رياض المالكي وزير الخارجية في الضفة الغربية أن يعمل دائرة خاصة أشبه بإدارة عامة للدبلوماسية، مهمتها رفع درجة وعي الكادر الحكومي بأهمية الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي بشكل عام (القدوة: 2010).

## خامساً: ضرورة دراسة كل خطوة دبلوماسية وتأثيرها المحلي والدولي:

يرى الدكتور نبيل شعث أن القيادة الفلسطينية كانت واعية لرؤيتها السياسية والدبلوماسية الرسمية، وأنه قد وجهت في مسار خلق رأي عام دولي مناصر للقضية الفلسطينية طيلة فترة المفاوضات التي تمت ما بين عام 1988 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام2000، حيث كان الهدف من ذلك استقطاب دعم عالمي للخروج من المفاوضات بدولة حقيقية، فكانت المعارك الدبلوماسية من أجل دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فكانت أن خاضت الدبلوماسية الفلسطينية معركة الأسرى إقليمياً وعالمياً بالإضافة إلى معركة الإستيطان وتهويد القدس وما تلاهم من إغلاق بيت الشرق بالقدس، ثم كانت حملة الضغط على كوستاريكا وغواتيمالا لسحب سفاراتهم من القدس ونجحت تلك الحملات، نتيجة دراسة ابعادها الدولية، بشكل جيد، (شعث، 2010).

## سادسا: التطوير في مجال الخبرة والكفاءة بالعمل الدبلوماسي:

يكاد أن يكون هناك إجماع لدى المسؤولين والخبراء وأصحاب القرار على عدم وجود خبراء ذوي كفاءة عالية للتخطيط للدبلوماسية الفلسطيني، وهناك من يرى أنه لا يجب الاستهانة

بالدبلوماسية الفلسطينية منذ أن انشئت منظمة التحرير الفلسطينية، فقد نجحت على الصعيد الدولي، ويعود ذلك إلى المهارة في إدارة المعارك الدبلوماسية وليس مجرد الحصول على التعاطف مع القضية الفلسطينية، فقد استطاعت تغيير الموقف الأوروبي بنسبة عالية إلى حالة من الدعم والتأييد ومن ثم إقرار بضرورة حل الدولتين (الشامي، 2009: 78).

وإلى جانب ذلك نرى أن هناك نقص خبرات في المجال الدبلوماسي، فلو كان هناك أصحاب خبرة وكفاءة دبلوماسية عالية في هذا المجال لما كانت سفاراتنا في الخارج تعيش حالة من الترهل. فالجميع يجزم أنه لا يوجد في الخارج سفارة فلسطينية واحدة تقوم بدورها فعلا كسفارة فعلاً، وإنما مكاتب تمثيل عفا على كثير منها الزمن من حيث الكادر المؤهل والأداء الدبلوماسي المعاصر، ناهيك عن تطوير العمل الدبلوماسي في هذه السفارات (يوسف، 2010).

أما الدكتور محمود الرمحي فيبين أن المعضلة الأساسية التي واجهتهم عند نجاحهم في الانتخابات ككتلة إصلاح وتغيير هي عدم وجود خبراء مختصين في كيفية العمل الدبلوماسي الرسمي أو حتى العام، وغالبية الموظفين لا يحملون شهادات عليا في الحقل الدبلوماسي، وحسب تعبيره فقد اتخذت الممثلات بالخارج موقف عدائي ممن فازوا بالانتخابات التشريعية وهو ما يعكس عدم مؤسساتية القطاع الدبلوماسي الفلسطيني (الرمحي، 2010).

أما على صعيد الدبلوماسية العامة، فالأمر مشابه إن لم يكن أكثر صعوبة؛ فالدكتور ناصر القدوة ينفي وجود خبراء ذوي كفاءة عالية، ويبين وجود تقاليد عامة في العمل الفلسطيني، ومن ضمنها إقامة علاقات إيجابية مع الأحزاب المختلفة أدى إلى تشكيل لجان تضامن في مختلف الدول، ومن ثم التضامن على المستوى الرسمي البرلماني. وقد كانت بدايات هذا التضامن في الدول العربية والدول الأوروبية. وقد لعبت بعض المؤسسات الشعبية فيها دوراً مهماً، وانه قد كان من أهمها تلك المؤسسات الاتحاد العام لطلبة فلسطين؛ حيث أقام علاقات مع كل النقابات ومنظمات المجتمع المدني في دول كثيرة (القدوة، 2010).

## سابعاً: في مجال التدريب الدبلوماسي:

فلسطينياً، لا يقتصر التدريب على كوادر وزارة الخارجية، بل إن المجلس التشريعي بالتنسيق مع الوزارة يقوم بتدريب كوادره على فن التفاوض، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلم النفس السياسي، والمناظرات السياسية، وفن البروتوكول

والإتيكيت، والقانون الدبلوماسي، ومفهوم الدبلوماسية وأدائها، والعلاقات الخارجية، ومفهوم الأمن القومي (شعث، 2010).

لكن هذه الجهود تحتاج لآل=استمرارية والمتابعة للارتقاء بالكوادر المهيأة التي يمكن أن تشكل رصيداً في هذا المجال. كما أنها بحاجة إلى تطوير وتبادل خبرات مع دول خارجية ومعاهد دبلوماسية ذات علاقة، لتصل إلى المستوى المطلوب، وقد يكون من الأفضل أن يتم إنشاء أو اعتماد معهد دبلوماسي فلسطيني على غرار دول كثيرة في العالم كالمعهد الدبلوماسي الأردني التابع لوزارة الخارجية. ولهذا، فإن وزارة الخارجية –في رام الله– بصدد إنشاء معهد مشابهه (شعث، 2010).

## ثامناً: دور الجامعات الفلسطينية في رفد القطاع الدبلوماسي بالكادر الدبلوماسي:

بشكل عام، هناك فجوة بين ما تدرسه الجامعات وبين العمل على أرض الواقع، وهذا يتطلب من وزارة الخارجية والجامعات الفلسطينية السعي إلى توقيع بروتوكول تعاون أو مذكرة تفاهم لتدريس برامج خاصة للدبلوماسية تخضع لشروط قاسية ومعايير محددة، ويتدرب المنتمون لها في الوزارة خلال فترة الدراسة، حتى يلتحقوا مباشرة بالعمل وهم على اطّلاع ودراية وخبرة. والجدير ذكره أن بعض الجامعات تكاد لا تجد فيها الكوادر القادرة على العطاء في هذه المجالات. ومؤخراً بدأت بعض الجامعات والمعاهد توجهات حثيثة نحو إقرار دبلوم متخصص في الدبلوماسية العامة (يوسف، 2010).

ويلاحظ أن التوظيف يتم للأشخاص الذين يظهرون قابلية للتطور والعمل في مجال السلك الدبلوماسي، ويتدرب باستمرار ويتدرج في هذا السلك. ويتم تعيينه بعد دورات متخصصة في الوزارة بدرجة ملحق لمدة سنتين. وبعد إظهار الكفاءة يستمر بالعمل ويترقى إلى درجة سكرتير ثالث، ومن ثم عليه أن يبقى في كل درجة 4 سنوات، إلى أن يصل إلى درجة مستشار أول، وهي أعلى درجة دبلوماسية في الوزارة. وتبقى درجة السفير التي تكون تعييناً بقرار رئاسي ويصبح السفير ممثلاً للرئيس (الشامي، 2009).

ويرى الباحث وتعقيبا على استعراض مجالات تطوير العمل الدبلوماسي الفلسطيني، أن هذا التطوير يؤدي دوراً كبيراً في الاقتراب من الهدف الأسمى للشعب الفلسطيني والمتمثل في تحصيل حقوقه المشروعة والتي حافظ عليها في قالب من الثوابت الوطنية، وذلك لكون هذا

التطوير يندرج في إطار الوصول بقدر أكبر وأوسع لمختلف المحافل الدولية وبشكل مهني أقوى. فالعالم يتطور وهو ما يتطلب منا كفلسطينيين ودبلوماسيين بشكل خاص أن يعمل على تطوير أدواتنا للوصول إلى قلب ووجدان هذا العالم، ناهيك عن فهم حقيقي لواقع التعامل الدولي وأسس فهمه للاستفادة منه، ومن ثم تحقيق المصلحة الوطنية وخدمة القضية الفلسطينية على الوجه الأمثل في ظل الإمكانيات المتاحة.

## أولاً: النتائج:

1- الثوابت الوطنية الفلسطينية قد شهدت عدة تحولات، تدرجت من المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية إلى المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967.

2- هناك فوارق جوهرية بين موقف منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحركات الإسلامية فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية وبطبيعة النظام الفلسطيني المنشود. ومع ذلك تم التوافق بين الطرفين ضمناً على إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، مع الاحتفاظ بحق العودة وإزالة المستوطنات وعلى أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية.

3- تقبل منظمة التحرير بإقامة سلام كامل مع إسرائيل في إطار اتفاق شامل للسلام يلبي الحقوق والثوابت الفلسطينية في حدها الأدناء، ووفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني، بينما ترى حركتي حماس ،الجهاد الإسلامي، ، أن السلام الدائم مع إسرائيل غير ممكن، بينما يمكن عقد هدنة طويلة الأمد لاعتبارات اختلال موازين القوى

4- لعبت البعثات الدبلوماسية الفلسطينية دورا هاماً في نشر القضية الفلسطينية في بلدان العالم وساهمت في توثيق اواصر العلاقات ما بين المنظمة والدول المضيفة لمقار البعثات الدبلوماسية الفلسطينية، وقد تم اعطاء البعثات الدبلوماسية بفضل النشاط الدبلوماسي الفلسطيني مساحات واسعه للعمل خاصة في بلدان العالم الثالث واوروبا الشرقية.

5- كان لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تأثيرا كبيرا على أداء وفعالية الدبلوماسية الفلسطينية فقد ساهم انشاؤها بتطوير ادائها وافساح المجال لها في ميادين جديدة لم تكون متاحه قبل إنشاء السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الذي اعطي زخما دبلوماسياً ورخصة دولية للفلسطينيين للعمل بشكل شرعي معترف به دبلوماسيا على مستوي الدول المنظمات الدولية وهو ما انعكس في حجم الاعتراف الدولي بالحقوق

الوطنية للشعب الفلسطيني ومدي تأييد دول العالم في مجلس الأمن للقرارات التي تخص المسألة الفلسطينية وهو ما عزز وقصر الطريق إلى بلوغ الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

6- أدى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إنشاء مؤسسات جديدة تعمل وفق ضوابط سياسية ومحددات دولية بموجب اتفاق أوسلو مثل على ذلك( وزارة الخارجية) جنباً إلى جنب مع مؤسسات منظمة التحرير المخصصة للعمل الدبلوماسي وهو ما قاد إلى تطوير في الامكانيات الدبلوماسية وسهولة انجار المهام الدبلوماسية وتطوير أساليب العمل الدبلوماسي على كافة المستويات.

7- اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية مبدأ الفصل بين السلطات شكلا بينما كان الواقع يدلل على هيمنه السلطة التنفيذية للقيادة السياسية على باقي السلطات بسبب كاريزما الرئيس الراحل ياسر عرفات اضافة إلى ارث منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والحالة الثورية في الإدارة للشأن السياسي الفلسطيني حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية وهو ما شكل عامل تثبيط لتطوير العمل السياسي الفلسطيني بشكل عام سيما العمل الدبلوماسي الفلسطيني بسبب غياب المسائلة القانونية والمحاسبة الادارية.

8- تراجع مكانه القضية الفلسطينية في المحافل الدولية بسبب الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني ،وتأثرت فعالية الدبلوماسية بالمؤثرات الداخلية والخارجية ،خاصه بعد فوز حركه حماس في الانتخابات التشريعية عام2006م،بسبب الخلاف في الرامج السياسية ،الأمر الذي مهد الى عدوان الاحتلال الإسرائيلي على غزه.

9- لم يختلف العمل الدبلوماسي الفلسطيني زمن حكم الرئيس عرفات عن فترة حكم الرئيس عباس على صعيد التوجهات السياسية تجاه الثوابت الفلسطينية وأن اختلف الرئيسان في الأدوات فأنهما لم يختلفا في الأهداف.

10-أدى التداخل ما بين صلاحيات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الناشئة في مجال العمل الدبلوماسي إلى حالة من التيه الدبلوماسي في احيان كثيرة، مما حال من إقامة إطار جامع للعمل الدبلوماسي الفلسطيني والذي تم ترحيل البت فيه إلى مرحلة قيام الدولة الفلسطينية وهو ما خلق حالة من عدم التنسيق في الجهود وبالتالي الارباك في

عملية التأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني نتيجة هذا التشرذم في المرجعيات الدبلوماسية.

11. بالرغم من الانجازات الكبيرة التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية منذ إنشاء السلطة الوطنية، إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى كشف عمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني بما في ذلك النظام الدبلوماسي نتج ذلك عن ضعف الأجهزة الامنية ومؤسسات السلطة التي عجزت عن مواجهه تداعيات انتفاضة الأقصى من فلتان واهتزت صورة الأمن والاستقرار الداخلي وهو ما أثر كثيراً على العمل الدبلوماسي داخلياً وخارجيا وعمق الازمة الفلسطينية وباعد ما بين الشعب الفلسطيني وتحقيق طموحاته الوطنية.

12- لم تستطيع الدبلوماسية الفلسطينية فعل شيء تجاه الواقع المؤلم الذي نشأ في أعقاب ما ترتب على اندلاع انتفاضة الأقصى، ناهيك عن تدمير إسرائيل لمقرات ومؤسسات السلطة الفلسطينية، ناهيك عن تدخل الدبلوماسية الدولية الخشنة للضغط على الدبلوماسية الفلسطينية المتهالكة داخليا وخارجيا في تلك الفترة بفعل الضغط الدولي الذي قوض احلام الفلسطينيين في الاقتراب من نحقق طموحاتهم التي تخص تحصيل حقوقهم الوطنية بشكل دبلوماسي.

13- نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في تطوير المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته في قطاع غزة والضفة الغربية، فكان هناك تداخل في العمل الدبلوماسي ما بين المؤسسات الرسمية للسلطة وما بين مؤسسات المجتمع المدني، إذ كان تطوير المجتمع المدني إحدى ثمرات العمل الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي والغير رسمي، فكانت الدبلوماسية الفلسطيني ومن خلال تعزيزها لدور المجتمع المدني تعمل على تطوير العمل في قضايا التثقيف وتعزيز مبادئ الديمقراطية والعدلة الاجتماعية التي تصقل رؤية الفلسطينية تجاه حقوقهم المشروعة وتعزز الرغبة لديهم في المطالبة بنيل هذه الحقوق اسوة بباقي شعوب العالم في ضوء هذه المبادئ.

2-أولت الدبلوماسية الفلسطينية مكانة هامة جدا لترتيب العلاقات الوطنية للأحزاب والحركات الفلسطينية، فكانت تعلم بشكل دائم على وجود توافق عام وعلاقات ودية بين

هذه التنظيمات من خلال الالتقاء على ارضية مشتركة فيما يخص العمل النضالي الفلسطيني ضد العدو الصهيوني.

14- بالرغم من الاختلاف الذي ظهر بين التنظيمات الفلسطينية والناتج عن طبيعة التكوين الفكري والثقافي والذي اسست له الدبلوماسية العامة للقيادة الفلسطينية ممثلة برئاسة منظمة التحرير وما انبثق عنها من سلطة فلسطينية، إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية والعمل السياسي الفلسطيني استطاع وضع قواعد تتيح التعدد الحزبي ويشكل جسم فلسطيني جامع لهذه التناقضات الايدلوجية على ارضية الوفاق الوطني من خلال الحوار الدبلوماسي، وهو ما عمل على دعم وتطوير الدبلوماسية للنظام السياسي الفلسطيني من خلال نموذج التعددية الذي قدمة الفلسطينيون حتى وإن اخفقوا في بعض المحطات.

15- وضع العمل الدبلوماسي الفلسطيني الأساس لأجراء الانتخابات الفلسطينية، فقد اعتبر اجراء الانتخابات في العامين 1996و2006 انجازا دبلوماسياً فلسطينيا بكل المقاييس، فقد كان الفضل يرجع للعمل الدبلوماسي الفلسطيني في ممارسة حق أساسي وهو المشاركة السياسية والتعددية السياسية على أرض الوطن واختيار نواب الشعب الفلسطيني في مجلس تشريعي فلسطيني يمثلهم وهو ما شكل نقلة نوعية في النظام السياسي الفلسطيني والدبلوماسي بشكل خاص.

16- جيرت السلطة الوطنية الفلسطينية عملية الانتخابات الفلسطينية لتعزيز مكانتها في العمل الدبلوماسي في الخارج من خلال تحصيل اعتراف دولي رسمي بهذه الانتخابات وشرعيتها وهذا ما شكل حجر زاوية في تحقيق أحد أهم حقوق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه السياسية في الترشح والانتخاب واختيار ممثليه من خلال التصويت على البرامج المختلفة.

17- كان للدبلوماسية الفلسطينية دور أساسي، يكاد يكون وحيدا في رسم الثقافة السياسية الفلسطينية المهيمنة، وذلك بالرغم من وجود تعددية سياسية وتمثيل فصائلي متعدد عبر بشكل أو باخر عن ديمقراطية نادرة في الواقع العربي، وهو ما ساهم في رفع مستوي الوعي الفلسطيني بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وزاد من رغبة واصرار الفلسطينيين على نيل حقوقهم المشروعة أسوة بباقي شعوب الأرض.

18- نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في الفترة من 1919-1948 ممثلة بالوفود الفلسطينية التي تم تشكيلها في إسماع صوت الفلسطينيين للعالم الخارجي، التي اقامت علاقات عامة مع المسؤولين ومع الصحافة الغربية والبريطانية خاصة، حيث اكدت تلك الوفود على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

19- سعت الدبلوماسية الثورية الفلسطينية في الفترة من 1965-1972 على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بل رسختها في عقول الجماهير من خلال دبلوماسية القادة الفدائيون الفلسطينيون ممثلين بما كان يسمي إدارة العلاقات الخارجية لكل فصيل بعينة وبشكل اشمل من خلال الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

20- نتيجة للتحول السياسي الأمريكي الكبير في الفترة من 1983-1994 إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية تأثرت بشكل واضح نتيجة رفع الولايات المتحدة إسرائيل من مرتبة وكيل لأعمالها في الشرق الاوسط إلى مرتبة شريك، وهو ما أثر بشكل لموس وتلقائي على الدبلوماسية الفلسطينية وادائها وجعل من مهمة تحصيل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة مسالة أكثر صعوبة.

21- نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات في الحفاظ منظمه التحرير الفلسطينية منعا لتصفية القضية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى ضعف كبير في مؤسسات المنظمة التي تمثل الكيان السياسي الفلسطيني العام، إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية لم تستسلم واخدت تنشط بشكل كبير وتركز على العمل الدبلوماسي كوسيلة لتحصيل حقوق الشعب الفلسطيني الذي أضحى خياراً وحيدا في أعقاب تصفية المنظمة عسكريا في بيروت بالعام 1982.

22- عانت الدبلوماسية الفلسطينية أصعب أزماتها في أعقاب ما ترتب من نتائج حرب الخليج الاولي، فقد أضحي الحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني وثوابت الوطنية لا يتناسب مع الواقع الجديد الذي اعتمد مبدأ الأرض مقابل السلام والذي أودي بالفلسطينيين إلى المشاركة في مؤتمر مدريد بالعام 1991 ولاحقا توقيع اتفاق أوسلو للحفاظ على صوت ومكانة ولو منقوصة للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة.

## ثانيا: التوصيات:

**يوصي الباحث بما يلي:**

1- العمل على تطوير الأداء الدبلوماسي وتسخير الامكانيات له للقيام بمهامه الوطنية في نشر القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني من خلال توفير الكوادر المناسبة والمقرات ووسائل الاتصال لتغطية مساحات واسعة وجديدة من العالم.

2- تطوير أداء وفعالية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يعطي زخماً دبلوماسياً من خلال الرخصة الدولية الفلسطينية بالعمل الدبلوماسي لتحقيق وتحصيل حقوق الفلسطينيين السياسية والانسانية والاجتماعية.

3- تطوير العمل الدبلوماسي الفلسطيني من خلال سن القوانيين والانظمة التي ترتب العمل الدبلوماسي الفلسطيني الذي بدروه يسهل انجاز المهمة الدبلوماسية ويجعلها واضحة الهدف والوسيلة والغاية.

4- توحيد الجهد الدبلوماسي الفلسطيني ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية الدبلوماسية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية واي مؤسسات دبلوماسية أخرى رسمية أو غير رسمية وذلك لا عطاء زخم للدبلوماسية الفلسطينية وتوحيد رؤيتها وجهدها في الدفع باتجاه تحصيل حقوق السعب الفلسطيني المشروعة.

5- انهاء أي حاله من التداخل في المهام والصلاحيات ما بين الاجهزة والمؤسسات الفلسطينية المختلفة في مجال العمل الدبلوماسي الفلسطيني حتى تنتهي حالة التشرذم والارباك الناتجة عن تعدد المرجعيات الدبلوماسية والسياسية فيما يخص الشأن الدبلوماسي الفلسطيني.

6- العمل على الفصل ما بين العمل المقاوم والانتفاضات السلمية وما بين سير المقاومة الدبلوماسية حتى لا تؤثر احداها على الأخرى من خلال خلق حالة من التنسيق الدقيق الهداف لاستغلال المقاومة السلمية والمسلحة لتعزيز الموقف الدبلوماسي محليا واقليميا ودولياً لتسهيل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني.

7- تسخير العمل الدبلوماسي الفلسطيني في خدمة ترميم ومعالجة الآثار المترتبة على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها المسلحة والسلمية، وذلك من خلال شرح الموقف

الفلسطيني للعالم للاستفادة بقدر الامكان في تجيير هذا العمل الشعبي لصالح القضية الفلسطينية ومطالبها العادلة.

**8-** ضرورة العمل على تطوير التنسيق على كافة المستويات مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز حالة من العمل المشترك يدعم الدبلوماسية الشعبية والدفع باتجاه توحيد الجهود في التثقيف وتعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لتحصيل حقوق الشعب الفلسطيني.

**9-** زيادة استخدام الدبلوماسية واعتمادها كخيار اوحد لترتيب العلاقات الوطنية ما بين الفصائل والاحزاب الفلسطينية المختلفة مما يمهد الطريق لصاغة رؤية وطنية مشتركة متفق عليها تجعل من الاقتراب من تحقيق الحقوق الفلسطينية امراً ممكناً.

**10-** استكمال دور الدبلوماسية الفلسطينية الخاص بتطوير عملية المشاركة والتعددية السياسية الفلسطينية من خلال المواظبة على اجراء الانتخابات الفلسطينية مما يتيح تداول سلطة راقي يكسب الفلسطينيين احترام العالم ويجعلهم جدرين في اقمه دولة تلبي طموحاتهم الوطنية.

**11-** استخدام الدبلوماسية الفلسطينية في عملية رسم الثقافة الوطنية الفلسطينية، والعمل على تقريب وجهات نظر ورؤي الأطراف الفلسطينية المختلفة وذلك من خلال نشر الوعي بضرورة وجود أهداف وطنية عليها اجماع وطني تقدم للعالم بشكل موحد وجماعي يضفي زخما على المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

**12-** رسم خطة وطنية موحده تتعلق بالعمل الدبلوماسي تجمع ما بين الإطار الرسمي للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني بالإضافة إلى الفصائل والاطراف السياسية الفلسطينية المختلفة للخروج بإطار عمل دبلوماسي شامل ومتفق عليه يتم العمل فيه بروح الجماعة بعيدا عن تقدر طرف بالقرار السياسي الفلسطيني لا سيما الدبلوماسي منه وهو الذي من شانه العمل على تقريب الحصول على الحقوق الفلسطينية بشكل كبير نتيجة هذه الرؤية التي تعبر عن وحدة وطنية حقيقية وخالصة.

# المراجع

## أولاً: الكتب


1- القرآن الكريم.

2- معجم المعاني الجامع، اصدار 2009.

3- إبراهيم، موسي (1994)، وعد التوراة من أبرام إلى هرتز، بيروت، مريح للطباعة والنشر والتوزيع.

4- بركات جمال (1985)، الدبلوماسية (ماضيها وحاضرها ومستقبلها)، الرياض.

5- توأم، رشاد (2013)، دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية-مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

6- التميمي، عبد الرحمن (2012)، الدبلوماسية الفلسطينية بين الانصياع والانطباع.

7- حافظ، محمد شوقي عبد العال (1993)، الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية وقانونية في ضوء أحكام القانون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

8- خلف، محمود (1997)، الدبلوماسية النظرية والممارسة، دار زهران للنشر، ط2، عمان.

9- رمضان بابا رجي وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، بيروت، مؤسسة. الدراسات الفلسطينية، 1996.

10- الروسان، محمد، 1978 . التشريع الثوري الفلسطيني بيروت، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ( فتح)، الطبعة الأولي.

11- الزفزوفين، محمد مختار (1972)، دراسات دبلوماسية (يحتوي الكتاب على ترجمة بالعربية لكتاب (تطور المنهج الدبلوماسي-هارولد نيكسون)- مكتبة الانجلو المصرية.

12- السامرائي، شفيق. (2011). "الدبلوماسية". لندن: مؤسسة دار الحكمة.

13- شاش، طاهر. (1995). "المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة-اريحا"، دار الشروق، القاهرة.

14- الشامي، على حسين (1990)، الدبلوماسية ( نشأتها وتطورها وقواعدها)، دار العلم للملايين: بيروت.
15- الشريف، ماهر. (1995). "البحث عن كيان"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراطية في العالم العربي، قبرص.
16- الشقيري، احمد. (1971). "من القمة إلى الهزيمة". بيروت: دار العودة.
17- صالح، محسن. (2012). القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، لبنان.
18- صايغ، يزيد. (2003). الحركة الوطنية الفلسطينية "1964-1974"، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، لبنان.
19- أبو عامر، علاء (2001)، الوظيفة الدبلوماسية نشأتها. مؤسساتها. قواعدها. قوانينها- دار الشروق، عمان.
20- عباس، محمود، 1994، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
21- عريقات، صائب (2012)، الحياة مفاوضات. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعه بيزيت.
22- العكرة، ادونيس (1981)، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية، دار الطليعة، بيروت .
23- أبو عباه، سعيد (2012)، الدبلوماسية الفلسطينية مؤسساتها أنواعها قوانينها. دار الشيماء للنشر والتوزيع، رام الله.
24- ابو عفيفة، طلال. (1998). "الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1987-1997". الطبعة الأولي.
25- فوق العادة، سموحي (1973)، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية-بيروت.
26- الفتاوى، سهيل حسين (2002)، تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، بيروت.
27- الفتاوى، سهيل. (2010). القانون الدبلوماسي. عمان: مطبعة دار الثقافة.
28- القدوة، ناصر. (2007). " اربعة عقود من الدبلوماسية الفلسطينية تحليل نقدي". مفهوم وممارسة الدبلوماسية تجارب محلية وفلسطينية: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.
29- محمود، أحمد. (2000). الدبلوماسية، القاهرة.

30- أبو نحل، أسامة، مخيمر، عصام (2000)، تاريخ فلسطين القديم بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة، غزة، مكتبة القدس، 2000.
31- الهاشمي، مجدي. (2003). العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة للتوزيع، عمان، الأردن.

## الأبحاث والدوريات:

32- أبراش، إبراهيم (2005). النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية، مجلة الدراسات، جامعه الازهر، غزة.
33- باجس، دلال، 2011. الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله–فلسطين.
34- بضري، فاطمة، 2013. "دبلوماسية التحرر الفلسطينية"، دراسة بحثية، مجلة البحثية، بيروت، لبنان.
35- توام، رشاد (2011)، التحرر الوطني بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية، معهد ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.
36- توام، رشاد (2013). دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية–مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.
37- جقمان، جورج (2012)، التصعيد الدبلوماسي القانوني خيار السلطة الوحيد، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 89.
38- الجويلي، عمر، (1996). "العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
39- حرب، جهاد. (2006). "تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي الفلسطيني نحو قانون للسلطة التشريعية، تقرير دوري. سلسلة ركائز الديمقراطية.
40- حلوم، ربحي، (2012). الثوابت الوطنية الفلسطينية، المؤتمر الاستراتيجي لفلسطين – غزه /3-2012/4/1م.

41- أبو دية، احمد، 2006. الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.
42- الزبيدي، باسم. (2003). "الثقافة السياسية الفلسطينية"، ورقة بحثية، مرز الدراسات الدولية ابراهيم ابو لغد، جامعة بيرزيت.
43- سعيد، ادوارد (1995)، السلام : اتفاق غزه–اريحا وتنازلاته 1993–1995.
44- شراب، ناجي، وأبو نحل، أسامة، (2012). الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مجله الجامعة الإسلامية، المجلد العشرون، العدد الثاني.
45- صالح، محسن (2013) حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة.
46- الصوراني، غازي (2007). الحقوق الثابتة والصراع من أجل السيادة الوطنية وحق العودة للشعب الفلسطيني.
47- أبو صوي، محمد (2011)، الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعه بيرزيت.
48- عباس، محمود. (1991). "مؤتمر مدريد وضع الامور في نصابها". مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد2، العدد 8.
49- العباسي، نظام. (1990). موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية والعالمية، مجلة شئون فلسطينية، العدد الثالث.
50- عبد الحي، وليد، 2013. السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية1993–2013، مركز الزيتونة، بيروت، لبنان.
51- عبد الفتاح، معتز بالله ورشدي، داليا والقويضي، مني. (مايو، 2006). "خطاب الدبلوماسية الشعبية الامريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفعالية. ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الامريكية تجاه العالم العربي. جامعة القاهرة، مصر.
52- عبد الله، عبد الله. (2007). "العمل الدبلوماسي الفلسطيني في أوروبا في مفهوم وممارسة الدبلوماسية تجارب محلية وفلسطينية، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله.
53- العزي، غسان. (2005). "معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. سلسلة دراسات استراتيجية، معهد ابو لغد للدراسات، جامعة بيرزيت.
54- أبو عمرو، زياد. (1995). " المجتمع المدني والديمقراطي في فلسطين". ورقة بحثية.

55- عيسى، حنا (2000)، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، مجلة الدبلوماسية، العدد التاسع والاربعون، لبنان.
56- فارس، عوني . (2011). " تركيا والقضية الفلسطينية . . . تطلعات شعوب ومحددات ساسة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
57- الفرا، عبد الناصر (2011). حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية. جامعة القدس المفتوحة، غزه، فلسطين.
58- فياض، علي. (1999). "التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة"، صامد الاقتصادي، العدد 118، ص 18 –ص76.
59- قاسم، عبد الستار (2006)، تعريف المجتمع الدولي "جامعه النجاح الوطنية.
60- قاسم، عبد الستار، 2011، الثوابت الفلسطينية غير الثابتة، دراسة منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
61- المدهون، ربعي. (1991). "ثلاث لقاءات فلسطينية مع بيكر. مجلة شئون فلسطينية، العدد 217.
62- مراد، أحمد. (2008). "ثورة الطلاب بين مقتضيات الثورة العلمية التكتيكية ومقتضيات الثورة الاجتماعية الإقليمية: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية "آفاق"، القدس، فلسطين.
63- معهد التنمية البشرية (2010)، التطور التاريخي والممارسة الدبلوماسية مؤسسة ابداع للأبحاث والدراسات والتنمية.
64- أبو هربيد، عاطف (2006)، ثوابت القضية الفلسطينية رؤية شرعية، جمعية القدس للبحوث والدراسات الإسلامية –مؤتمر جمعية القدس للبحوث والدراسات الإسلامية "ثوابت القضية الفلسطينية الواقع والتحديات"–غزه .
65- هلال، الشعيبي، واخرون. (2008). "نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية"، تقرير دوري.
66- هلال، جميل. (2010). "النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليله نقدية، مركز ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

## رسائل الماجستير والدكتوراه:


67- إسماعيل، هنادي. (2012). "الدولة الفلسطينية–نموذج بناء مؤسسات في قيام الدولة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

68- توام، رشاد (2011). التحرر الوطني بالطرق السلمية قراءة في التجربة الفلسطينية. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

69- سحويل، صدام. (2014). "مستقبل لتمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية" . رسالة ماجستير، اكاديمية الادارة والسياسية للدارسات العليا، غزة، فلسطين.

70- سلامة، محمد عبد السلام. (2000). اتفاقيات أوسلو للسلام، دارسة قانونية تحليلية في ضوء القانون الدولي العام. رسالة دكتوراه في الحقوق، القاهرة جامعة عين شمس.

71- الصمادي، حمرة. (2008). تجربة م. ت. ف. السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية"1964–2006" رسالة ماجستير منشورة. برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

72- عيروط، عصام (2011). الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

73- أبو مطلق، رائد. (2011). "العلاقات التركية–الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، جامعة الازهر. غزة، فلسطين.


## المقالات:


74- الحوت، شفيق، 2007، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (رؤية عامة)، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم تجربة وإعادة بناء، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشاريات، بيروت.

75- أبو رمضان، محسن، (2010). الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها، مجله تسامح، العدد31.

76- أبو العرادات، فتحي، 2007، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، رؤية حركة فتح، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم تجربة وإعادة بناء، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشاريات، بيروت.

77- العلي، إبراهيم. (2011). "الموقف العربي وجامعة الدول العربية من استحقاق ايلول، مجلة العودة، العدد التاسع والأربعون، بيروت، لبنان.

78- مجلة شؤون فلسطينية: العدد 38، تشرين الأول 1974، العدد 42/41، كانون الثاني – شباط 1975، بيروت.

79- المدني، إلياس (2004)، الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مجله الحوار المتمدن، العدد993.

80- ياسين، احمد، 1995، حديث صحافي لزعيم حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين حماس يؤكد فيه أن الصلح أو الهدنة مع إسرائيل نوع من إعطاء الشرعية للباطل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، بيروت.

## وثائق وتقارير:

81- تقرير التنمية البشرية، (1998). منشورات مركز الإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

82- صالح، محسن. (2008). "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008". منشورات مركز الزيتونة، بيروت، لبنان.

83- صالح، محسن. (2012). " التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للعام 2012"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

84- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999، صايغ. "الكفاح المسلح والبحث عن دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993"، المجلد 10، العدد 40.

85- معهد التنمية البشرية، 2010، منشورات دورية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

86- منشورات المركز الفلسطيني للمعلومات "وفا"، 1998.

87- ميثاق الأمم المتحدة (1985)، حق الشعوب في تقرير المصير، القرار 181، لجنة القرارات والمقررات – الدورة التاسعة للجمعية العامة.

88- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية، ١٨ آب/أغسطس1988، حركة حماس، غزة.

89- نمر، محمد، 2009، في بيان التغيرات التي طرأت على ميثاق حركة حماس، ترجمات الزيتونة (45)، ديسمبر، بيروت.

90- وثيقة إعلان الاستقلال، 1988، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس.

91- وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني بالجزائر عام 1988: عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

92- وثيقة الوفود المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام (1991)، منشورات الأمم المتحدة.

- **مقابلات:**

93- شعث، 2010، الدبلوماسية الفلسطينية، مقابلة صحفية، آذار مارس.

94- القدوة، ناصر. (2010). مقابلة منشورة حول التجربة الدبلوماسية الفلسطينية.

95- أبو كوش، محمد. مقابلة منشورة بتاريخ 13 آذار 2010.

96- المصري، مشير، مقابلة بالبريد الالكتروني، منشورة بتاريخ 12 نيسان 2010.

97- يوسف، أحمد، "الدبلوماسية الفلسطينية". مقابلة منشورة، . 28كانون الثاني، 2010.

## المراجع الأجنبية:

98- BRICS Information Centre ،site of Univercity of Toronto(2011) ، www. brics. utoronto. ca.

99- David Hoffman( ،2002. ( 'Beyond Public Diplomacy' ،Foreign Affairs ،vol. 81 ،no. 2 ،.

100- Eline ،Sciolino، (2000). Violence Thwarts CIA Director " Unusual Diplomatic Role in The Middile Eastern Peacmaking ،the New York Times.

101- Istvan S. Pogany ،Security Council and the Arab Israeli conflict ، England ،Gower publishing Co. ،1984.

102- Japan ،Oil – imports (2012) ،site of IndexMundi ،www. indexmundi. com

103- Intetnational Crisis Group ،Enter Hamas: The Challenge of Political Integration ،Middle East Report no. 49 (2006).

104- Lia ،Brynjar (2007). Building Arafat police: the politics of International Police Assistance in the Palestinian Territories After Oslo Agreement. pp. 28-42.

105- Zanotti ،Jim (2013). "U. S. Foreign Aid to Palestenians"US Department of State ،Diplomacy Action pp. 7-8.

- **مواقع انترنت**

1- 1993 Declaration of Principles ترجمة: "نص: إعلان المبادئ 1993". بي بي سي (29 نوفمبر 2001)
%85-http: //www. wata. cc/forums/showthread. php?81955

2- التميمي، عبد الرحمن، 2012. " الدبلوماسية الفلسطينية بين الانطباع والانصياع".
http: //www. pngo. net/ar/viewdetails. aspx?id=210

3- الشايب، جعفر، (2012) . الثوابت الوطنية . . . ما هي ؟ مقال منشور، جريدة الشرق، الرياض، السعودية. http: //www. alsharq. net. sa/2012/12/16/627855#

4- شبيب: نبيل شبيب، (2008) ثوابت القضية، موقع الوحدة الإسلامية http: //www. alwihdah. com/view. asp?cat=1&id=608

5- مجدي، وائل (2013)، الشرعية والمشروعية . منتدي المحامين العرب. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2013) http: //www. alzaytouna. net/permalink/55998. html

6- المركز الفلسطيني للمعلومات"وفا"، "فلسطين عبر التاريخ – محطات تاريخية ما بين 1968-1987"، http: //www. wafainfo. ps/atemplate. aspx?id=9102

7- رامز، مصطفي، (2014)، الثوابت الوطنية وضرورة التأكيد على مفهومها ومحدداتها، مقال منشور، صحيفة البناء، http: //www. al-binaa. com/?article=5708

106- منظمة التحرير / المجلس الوطني: الدورة الثانية عشرة – 1974: : عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية http: //www. plord. ps/ar/index. /php?act=Show&id=480

107- ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، 1967، منشورات المجلس الموطني الفلسطيني http: //www. wafainfo. ps/atemplate. aspx?id=4921